بحوث ودراسات

البرامج الأكاديمية بأقسام المكتبات والمعلومات المصرية في ظل نظام الساعات المعتمدة: دراسة تحليلية في ضوء المعيار المرجعي لبرامج المكتبات والمعلومات للجامعات العربية

د. أمل محمد خلاف
مدرس– قسم المكتبات والمعلومات
كلية الآداب – جامعة الإسكندرية
Aml.khallaf@alexu.edu.eg

تاريخ الاستلام: ٧ أغسطس ٢٠٢٤ تاريخ القبول: ١٣ أغسطس ٢٠٢٤

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية الحكومية التي تطبق نظام الساعات المعتمدة، وتحليل البرامج الأكاديمية لهذه الأقسام للتعرف على مدى توافقها مع محور "تصميم البرنامج التعليمي والمناهج" الخاص بالمعيار المرجعي لبرامج المكتبات والمعلومات للجامعات العربية لمرحلة الليسانس والذي وضعه الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات. تمت دراسة البرامج من حيث الأسس التي تم الاعتماد عليها عند وضعها، ومدى توافق البرامج الأكاديمية مع أهداف الأقسام العلمية، والمعايير التي اعتمدت عليها الأقسام عند إعداد برامجها الأكاديمية، ومدى توافق توزيع مقررات هذه البرامج مع المجالات التي حددها المعيار لمكونات البرنامج. واعتماداً على المنهج الوصفي بأسلوب المسح لجمع البيانات الخاصة بهذه الأقسام، وبتحليل محتوى البرامج الأكاديمية الخاصة بها تم الوصول إلى مجموعة من النتائج منها: أن عشرة أقسام فقط من مجموع تسعة عشر قسماً للمكتبات والمعلومات بالجامعات الحكومية المصرية هي التي تطبق نظام الساعات المعتمدة، ولم يعتمد أي قسم منها على المعيار المرجعي لبرامج المكتبات عند وضع البرنامج الأكاديمي الخاص به، بل اعتمد ٧٠% من الأقسام العلمية على معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد. وتوافق توزيع المقررات الرئيسة مع المعيار بينما المقررات الفرعية والبينية كانت نسبة تمثيلهما في البرامج أقل مما حدده المعيار. ومما أوصت به الدراسة أن يتم اعتبار "المعيار المرجعي لبرامج المكتبات والمعلومات للجامعات العربية لمرحلة الليسانس" والذي

وضعه الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات أداة موحدة للاعتماد الأكاديمي لأقسام المكتبات والمعلومات العربية، مع إجراء بعض التعديلات عليه لسهولة تطبيقه.

كلمات مفتاحية: تعليم المكتبات والمعلومات، المعيار المرجعي للاتحاد العربي، نظام الساعات المعتمدة، برامج المكتبات والمعلومات المصرية

تمهيد:

يواجه تخصص المكتبات والمعلومات الكثير من التحديات نتيجة للتطور العلمي والتقني الذي يشهده العالم؛ فقد أثر هذا التطور على كم ونوع المعلومات المتاحة في المجتمع، كما أثر على طبيعة احتياجات المستفيدين من المعلومات. وقد أدى هذا التغير سواء في طبيعة احتياجات المستفيدين، أو في سوق العمل للمكتبيين إلى تغير الدور التقليدي لأخصائي المعلومات؛ فأصبحت هناك حاجة إلى مكتبيين قادرين على التعامل مع البيئة المتطورة للمعلومات، ومع الاحتياجات المتغيرة للمستفيدين لتلبية احتياجات سوق العمل. يتطلب هذا التحدي من أقسام المكتبات والمعلومات وهي الجهة المسؤولة عن إعداد وتأهيل المكتبيين تطوير برامجها بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، سواء بإضافة مقررات تواكب التطورات الجارية، أو بحذف مقررات تقادمت، أو بتطوير محتويات المقررات الموجودة بالفعل.

تزامن هذا مع اتجاه الجامعات الحكومية المصرية إلى تطبيق نظام الساعات المعتمدة في جميع برامجها الأكاديمية تنفيذاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٢٠ لسنة٢٠٢١؛ مما استوجب أيضاً تغيير البرامج الأكاديمية بأقسام المكتبات والمعلومات التي تنتمي إلى هذه الجامعات لتتناسب مع نظام الساعات المعتمدة الواجب تطبيقه وهو ما حدث بالفعل.

سبق هذا القرار بسنوات (عام ٢٠١٦) إصدار الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (أعلم) معياراً عربياً لمساعدة برامج المكتبات والمعلومات العربية على استيفاء متطلبات الجودة التي تسعى إليها المؤسسات التعليمية كافة؛ لذا من المتوقع أن تعتمد أقسام المكتبات والمعلومات العربية هذا المعيار المتخصص عند تطوير برامجها؛ نظراً لمكانة الاتحاد العربي كهيئة مهنية إقليمية من جهة، ولأن المعيار ذاته كان موضعاً لعديد من الدراسات التي أثبتت صحته وصلاحيته للاعتماد عليه لتطوير البرامج الأكاديمية في التخصص مثل دراسات:(سنوسي، ٢٠١٨)، و(محمد، ٢٠١٩)، و(علي، ٢٠٢٠)، و(كامل،٢٠٢٠) والتي أشارت جميعها إلى أن "المعيار المرجعي لأعلم من أهم المعايير وأيسرها تطبيقاً"، وترصد الدراسة الحالية كيفية تفاعل هذه العناصر الثلاثة معاً.

١ الإطار المنهجي للدراسة:

١/١ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية الحكومية التي تطبق نظام الساعات المعتمدة، وتحليل البرامج الأكاديمية لهذه الأقسام للتعرف على مدى توافقها مع محور "تصميم البرنامج التعليمي والمناهج" الخاص بالمعيار المرجعي لبرامج المكتبات والمعلومات للجامعات العربية لمرحلة الليسانس والذي وضعه الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، من حيث الأسس التي تم الاعتماد عليها عند تصميم هذه البرامج، ومدى توافق البرامج الأكاديمية مع أهداف الأقسام العلمية، والمعايير التي اعتمدت عليها الأقسام العلمية

عند إعداد برامجها الأكاديمية، ومدى توافق توزيع مقررات هذه البرامج مع المجالات التي حددها المعيار لمكونات البرنامج.

٢/١ تساؤلات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم وضع مجموعة من التساؤلات ستحاول الدراسة الإجابة عليها، وهى:

- ما أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية التي تطبق نظام الساعات المعتمدة في مرحلة الليسانس؟
- ما الأسس التي اعتمدت عليها الأقسام محل الدراسة عند وضع برامجها؟
- ما مدى توافق البرامج الأكاديمية مع أهداف الأقسام العلمية؟
- أي المعايير اعتمدت عليها الأقسام العلمية عند إعداد برامجها الأكاديمية؟
- ما مدى توافق توزيع المقررات الدراسية بهذه البرامج مع المجالات التي حددها المعيار؟

٣/١ منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بأسلوبه المسحي والذي يتم تعريفه بأنه "استخدام طريقة منظمة لتحليل وتفسير وتصوير أو تشخيص الوضع الراهن لمؤسسات المعلومات والمستفيدين منها وما يرتبط بهما" (عبدالهادي، ٢٠٠٣، ص ١٠٢) والدراسة تهتم بالوضع الراهن لبرامج المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية والتي تطبق نظام الساعات المعتمدة. وللتعرف على بعض التفاصيل الخاصة بإعداد اللائحة، وآلية مراجعتها وتحديثها، تم الاعتماد على قائمة مراجعة مُقننة تم تحكيمها من قِبل متخصصين لهم خبرات / دراسات سابقة في تصميم البرامج الدراسية في تخصص المكتبات والمعلومات، وتم توجيهها إلى رؤساء الأقسام محل الدراسة، ملحق رقم (١). اعتمدت الدراسة أيضاً على تحليل المحتوى للبرامج الأكاديمية الخاصة بالأقسام التي تطبق نظام الساعات المعتمدة وتوزيع مقرراتها وفقاً للمعيار المرجعي لبرامج المكتبات والمعلومات للجامعات العربية (مرحلة الليسانس/ البكالوريوس)؛ لاكتشاف جوانب الكفاية أو القصور في البرنامج الأكاديمي. وتحليل المحتوى أو التحليل الوثائقي Documentary analysis المقصود به تحليل النص المكتوب الذي يحتوي على معلومات حول الظاهرة موضوع الدراسة، وتتميز هذه الطريقة بعدم التحيز حيث تحليل الوثائق مقصوداً وقت إنتاجها. (Malik & Ameen, 2017, p. 300)

٤/١ حدود الدراسة:

أ) **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على برامج الساعات المعتمدة في تخصص المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية الحكومية، ولم تشمل الدراسة البرامج المميزة في التخصص والتي تقدمها بعض الجامعات، كما لم تشمل برنامجي "المعلوماتية والاتصال" و "الوثائق والأرشيف الإلكتروني" بقسم دراسات المعلومات بجامعة بني سويف؛ حيث يركز المعيار المرجعي على البرامج التي يحصل خريجوها على شهادة متخصصة في مجال المكتبات والمعلومات. استبعدت الدراسة أيضاً من المحور الثالث العنصر (٥/٣) الخاص بالمناهج الدراسية؛ نظراً لعدم توفر توصيفات للمقررات في ٥٠% من البرامج محل الدراسة.

ب) **الحدود النوعية:** تناولت الدراسة البرامج الأكاديمية بأقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية الحكومية للمرحلة الجامعية الأولى (الليسانس) فقط؛ التي يختص بها المعيار المرجعي العربي.

ج) **الحدود الزمنية:** تم إجراء الدراسة الميدانية في الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤

د) **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية الحكومية التي بدأت بالفعل في تطبيق نظام الساعات المعتمدة حتى العام الجامعي ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤.

١/٥ مشكلة الدراسة:

قدم الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (أعلم) للأقسام العلمية بالجامعات العربية أداةً تمكنهم من وضع برامجهم الأكاديمية وفق عناصر محددة موحدة، ولكنها تضمن في ذات الوقت لكل قسم خصوصيته وتميزه، وهو ما كان يفتقده التخصص وكانت الدراسات تلجأ إلى الأدوات التي وضعتها الجمعيات والاتحادات الدولية المتخصصة. تم تناول هذه الأداة من جانب أكثر من دراسة وثبتت صلاحيتها للتطبيق منها دراسة (سنوسي، ٢٠١٨)، و(محمد٢٠١٩)، و(أحمد، ٢٠٢٠)، و(علي، ٢٠٢٠)؛ لذا كان من المتوقع عندما تتجه أقسام المكتبات والمعلومات المصرية لوضع برامج أكاديمية تتماشى مع نظام الساعات المعتمدة الذي صدر قرار من رئيس مجلس الوزراء المصري ببدء تطبيقه من العام الجامعي ٢٠٢١/ ٢٠٢٢ أن تعتمد هذه الأقسام على معيار (أعلم). لكن لفت انتباه الباحثة الاختلاف الكبير في البرامج الأكاديمية لهذه الأقسام من حيث عدد الساعات اللازمة للتخرج، وطبيعة المقررات التخصصية والبينية التي تضمها البرامج، وكذلك عدد المقررات الإجبارية والاختيارية بها، أي لا توجد خطوطاً عريضة تتفق فيها البرامج الأكاديمية لأقسام المكتبات والمعلومات المصرية. لذا كان اتجاه الدراسة هو دراسة وتحليل البرامج التي تطبق نظام الساعات المعتمدة في الجامعات المصرية، والكشف عن مدى توافق هذه البرامج مع المعيار الذي وضعه الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: هل تتوافق برامج المكتبات والمعلومات المصرية في ظل نظام الساعات المعتمدة مع المعيار المرجعي لبرامج المكتبات والمعلومات بالجامعات العربية الصادر عن الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات لبرامج المرحلة الجامعية الأولى؟ وما مدى هذا التوافق؟

٦/١ أهمية الدراسة:

تستقي هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع ذاته وهو تقويم برامج المكتبات والمعلومات المصرية التي بدأت في تطبيق نظام الساعات المعتمدة وفقاً لبرامج أكاديمية حديثة في ضوء المعيار المرجعي العربي، والذي صدر قبل فترة زمنية كافية تسمح باستيعابه وتطبيقه في برامج المكتبات والمعلومات العربية والتي تهدف جميعها إلى الحصول على الاعتماد الأكاديمي، أو ضمان استمرارية الاعتماد في حالة الحصول عليه. ويمكن أن تساعد نتائج هذه الدراسة في التعرف على مدى جاهزية البرامج التي لم تحصل بعد على الاعتماد الأكاديمي، ومساعدة الأقسام التي تنوي التقدم للاعتماد الأكاديمي على تعديل برامجها بما يتناسب مع هذا المعيار المرجعي العربي.

٧/١ مصطلحات الدراسة:

أ) **البرنامج الأكاديمي:** هو مجموعة من المقررات الأساسية، والمتطلبات، والمقررات الاختيارية والتي يؤدي اجتيازها إلى الحصول على درجة علمية. واعتمدت الدراسة التعريف الإجرائي للبرنامج التعليمي الذي تضمنه المعيار المرجعي العربي والذي عرف البرنامج بـ "مجموعة المقررات التي تطرحها وحدة أكاديمية وتؤدي إلى الحصول على درجة جامعية وهذه المقررات تُكسب الطالب مجموعة من الكفايات التي تحقق أهداف البرنامج. (محمود، ٢٠١٦، ص٢٤)

ب) **الاعتماد الأكاديمي:** اعتراف رسمي من قبل سلطة معترف بها (عادة ما تكون نظاماً أو جمعية مهنية) بأن برنامج التدريب والمؤسسة المسؤولة عن تنفيذه يستوفيان متطلبات تدريب المهنيين في مجال معين؛ أي أنه

ضمان لامتثال مؤسسات التعليم العالي ووحداتها أو مدارسها أو برامجها لمعايير الجودة والنزاهة الخاصة بمجالها. (Arsenault,2015, p.86)

ج) **نظام الساعات المعتمدة:** نظام تعليمي يعتمد على تحديد عدد الساعات والمقررات اللازمة للحصول على الدرجة الجامعية، ويتم تحديد قيمة معينة لكل مقرر دراسي وفقاً لوحدة "الساعة الزمنية" أو "الوقت المُعتمد"، وهي الوحدة الأساسية لقياس ما يتلقاه الطالب أو ساعات الاتصال، ولكل مقرر عدد ساعات مطلوبة لاجتيازه. ويمنح هذا النظام الطالب الحرية والمرونة في اختيار العبء الدراسي الخاص به؛ بما يتناسب مع قدرته على تحقيق مستوى أفضل، وينقسم العام الدراسي في هذا النظام إلى ثلاثة فصول دراسية أحدها (الصيف) اختياري. (Morad, 2019)

د) خريج علم المكتبات والمعلومات: هو شخص قضى من ثلاث إلى أربع سنوات في الدراسة الجامعية للحصول على الدرجة الجامعية الأولى في علم المكتبات والمعلومات، ومن المتوقع أن يمتلك خريج هذا التخصص المعرفة الأساسية حول اختيار المعلومات، واقتنائها، وتنظيمها، وتخزينها، وحفظها، ونشرها. (Felix,et al., 2020, p.33)

١/٨ الموافقة الأخلاقية:

تم عرض مقترح البحث على لجنة أخلاقيات البحث العلمي بكلية الآداب جامعة الإسكندرية وحصل البحث على شهادة إعفاء من المراجعة الأخلاقية برقم مسلسل (AU- 001-13-97-27/06/2024)

١/٩ المراجعة العلمية:

للوصول إلى الدراسات التي تناولت البرامج الأكاديمية في تخصص المكتبات والمعلومات على المستويين العربي والدولي تم البحث في قواعد البيانات العربية والعالمية المتاحة من خلال بنك المعرفة المصري كقاعدة بيانات دار المنظومة، وScopus، وWeb of Science، وScienceDirect، وProQuest بالإضافة إلى اتحاد مكتبات الجامعات المصرية، وGoogle Scholar، وAcademia. وقد اقتصرت الدراسة على استعراض الدراسات بدءاً من عام ٢٠٠٠ لأن كثير من الدراسات التي تم استرجاعها في هذا الموضوع تناولت تقييماً أو تحليلاً لبرامج دراسية تم تحديثها. وتعددت أغراض تحليل البرامج الأكاديمية؛ فبعض الدراسات تناولت البرامج بغرض معرفة مدى توافقها مع معايير الاعتماد الأكاديمي، البعض الآخر تناول البرامج لمعرفة المهارات التي تتضمنها مقررات هذه البرامج، وبينما كان مدى تلبية البرامج لمتطلبات سوق العمل غرضاً لدراسات أخرى، نجد دراسات تناولت تحليل البرامج الأكاديمية لمعرفة واقع التأهيل العلمي في أقسام محددة واتجاهاتها وطبيعة المقررات التي تضمها. وسيتم عرض الدراسات السابقة وفقاً لهذه الفئات الأربع في ترتيب زمني من الأقدم للأحدث.

١/٩/١ دراسات الاعتماد الأكاديمي:

أول هذه الدراسات كانت دراسة (خلاف وقشقري، ٢٠٠٨) لمعرفة مدى استيفاء أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات السعودية لمتطلبات الهيئة الوطنية للاعتماد الأكاديمي، وما يحتاجه كل قسم للتوافق مع هذه المتطلبات، ومدى توافق معايير الهيئة الوطنية ذاتها مع المعايير الدولية للاعتماد الأكاديمي في تخصص المكتبات والمعلومات. وانتهت الدراسة إلى توفر العديد من العناصر التي يتطلبها الاعتماد الأكاديمي في الأقسام محل الدراسة ولكنها تحتاج إلى مجموعة من الإجراءات لتنظيم العمل وفقاً لمتطلبات معايير التقويم. كما أوضحت

الدراسة اتفاق جوهر معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد مع المعايير الدولية، ولكن نموذج التوصيف الذي وضعته الهيئة الوطنية لا يتفق مع المعايير الدولة وأوصت الدراسة بتعديله. تلي ذلك دراسة (الشيشيني، ٢٠٠٩) لقياس مدى تحقيق عناصر الجودة الشاملة في قسمي المكتبات والمعلومات بجامعتي القاهرة والمنوفية من خلال محاور الاعتماد والجودة التي نصت عليها اللجنة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، مع مقارنة رسالة وأهداف القسمين برسالة وأهداف مدرسة علوم المعلومات بجامعة وايانWayne State university بديترويت بولاية ميتشجان، ومدرسة علم المعلومات بجامعة جنوب كارولينا University of South Carolina. وقد ناقشت الدراسة المقررات الدراسية بالقسمين وتحليل لائحتهما المُطبقة خلال فترة الدراسة وتناولت المقررات التخصصية وغير التخصصية فيهما.

وحاولت دراسة (يونس، ٢٠١٤) اقتراح معايير موحدة إرشادية لقياس جودة برامج المكتبات والمعلومات في الجامعات العربية على مستويي البكالوريوس والماجستير، مع تحديد الكفايات والمهارات التي يجب ان تتضمنها البرامج الأكاديمية التي تهدف إلى إعداد مهنيين متخصصين. وانتهت الدراسة بتحديد الكفايات والمهارات المطلوبة لخريجي برامج المكتبات والمعلومات العربية، مع الإشارة إلى ضرورة تحمل أعضاء القسم مهمة تطوير المقررات الدراسية اللازمة لإكساب الطلاب هذه الكفايات. بينما اتجهت دراسة (حامد، ٢٠١٧) لتحليل وتقييم برنامج قسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب جامعة المنيا لمعرفة مدى جاهزيته للاعتماد الأكاديمي في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد والتي تقيس مواصفات الخريجين، ومعايير الاعتماد والتقويم للبرنامج التعليمي، بالإضافة إلى دراسة وتحليل أبرز المعايير العالمية للاعتماد الأكاديمي لبرامج المكتبات والمعلومات، ورصد أبرز التجارب العالمية والعربية في تحقيق الاعتماد الأكاديمي. ورصدت الدراسة بطء خطوات القسم نحو الاعتماد الأكاديمي، ومن ثم اقترحت الدراسة لائحة دراسية متوافقة مع معايير الهيئة القومية، وتتناسب العلوم المختلفة بها وفقاً لما حددته المعايير.

واتجهت بعض الدراسات إلى معايير محددة؛ فنجد دراسة (المنباوي،٢٠١٨) لدراسة وتحليل مدى توافق البرامج الدراسية للمرحلة الجامعية الأولى ومرحلة الدراسات العليا بأقسام المكتبات والمعلومات بكليات الآداب بالجامعات المصرية مع معايير الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد لتحديد نقاط القوة والضعف فيها، ومدى مواكبتها للتطور العلمي. كما حاولت دراسة (الشوابكة، ٢٠١٨) تقويم برنامج الماجستير في تخصص المكتبات والمعلومات بالجامعة الأردنية في ضوء معايير جمعية المكتبات والمعلومات الأمريكية؛ بمقارنة واقع البرنامج بمعايير الجمعية الخمسة للاعتماد الأكاديمي، ومعرفة مدى توفر هذه المعايير وجودة تطبيقها في البرنامج. أما دراسة (العليمي، ٢٠١٨) فكان الهدف منها التعرف على أهم معايير اعتماد برامج علوم المكتبات والمعلومات سواء صادرة عن هيئات ضمان الجودة أو الجمعيات المهنية المتخصصة؛ للتعرف على أوجه الشبه والاختلاف بينها، وقد تناولت الدراسة المقارنة بين المجالات الأساسية لمعايير هيئة توكيد الجودة البريطانيةQAA ، والمعهد المعتمد لمهني المكتباتCILIP ، وجمعية المكتبات الأمريكية ALA، وجمعية المكتبات الاسترالية ALIA، ومعيار الاتحاد العربي للمكتبات اعلم AFLI ، بالإضافة إلى دراسة عدد من تجارب الجودة والاعتماد الأكاديمي في مجال المكتبات والمعلومات في بعض دول الخليج العربي. وانتهت الدراسة إلى تعدد معايير الاعتماد الأكاديمي لبرامج المكتبات وتنوعها على مستوى العالم، ووجود تفاوت في تطبيق الممارسات المتعلقة بالجودة في برامج المكتبات؛ حيث تركز بعض المعايير على الجانب المهني بينما تركز معايير أخرى على الجانب النظري.

وتمثل الهدف من دراسة (محمد، ٢٠١٩) في رصد جودة برامج المكتبات والمعلومات المعتمدة أكاديمياً في مصر، مع التركيز على برنامج ليسانس المكتبات والوثائق والمعلومات بجامعة أسيوط وفقاً للمعيار المرجعي لبرامج المكتبات والمعلومات للجامعات العربية الذي أصدره الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات عام ٢٠١٦. واعتماداً على المنهج الوصفي التحليلي تم عمل تقويم ذاتي للبرنامج معتمداً على مقياس ثلاثي متدرج وفقاً للمحاور التسعة الخاصة بمعيار الاتحاد العربي. وانتهت الدراسة إلى تقدم معيار تصميم البرنامج التعليمي والمناهج لبقية المعايير تلاه معيار الطلاب والمهارات والكفايات وذلك من حيث معدل التوافر. وكان من أول توصيات الدراسة ضرورة اهتمام أقسام المكتبات بإعادة النظر في برامجها في ضوء المعيار المرجعي لبرامج المكتبات والمعلومات للجامعات العربية، ومراجعة مكونات البرنامج لضمان عدم تقادمها، والاهتمام بمراجعة احتياجات سوق العمل بشكل منتظم وتمثيلها في الخطة الدراسية. كما رصدت دراسة (مندي، ٢٠٢٠) جودة برنامجي الوثائق والمعلومات والمكتبات والمعلومات بكلية اللغة العربية بالمنوفية جامعة الأزهر، اعتماداً على المعيار المرجعي لبرامج المكتبات والمعلومات للجامعات العربية والذي أصدره الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات نوفمبر ٢٠١٦. واعتماداً على المنهج الوصفي تم تقييم البرنامجان وفقاً للتسعة محاور الرئيسة للمعيار، والمعايير الفرعية لكل محور، وفيما يتعلق بالمحور الثالث الخاص "بتصميم البرنامج التعليمي والمناهج" فقد حقق الدرجة الكلية بمتوسط حسابي (٢) من إجمالي معاييره الفرعية، وكان م بين توصيات الدراسة ضرورة إعادة أقسام المكتبات والمعلومات النظر في برامجها في ضوء معايير الاعتماد والجودة.

حظيت البرامج المُعتمدة بدراسة أخرى (المنباوي، ٢٠٢٠) للتعرف على برامج المرحلة الجامعية الأولى بأقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات الحكومية المصرية التي تم اعتمادها من قِبل الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد حتى عام ٢٠١٩، وهى أربعة أقسام بجامعات أسيوط، وعين شمس، وسوهاج، والقاهرة، والمقارنة بين هذه الأقسام للتعرف على نقاط الاتفاق والاختلاف بين برامجها. وانتهت الدراسة إلى اختلاف عدد المقررات ببرامج هذه الأقسام، كما اختلفت نسب توزيع المقررات على العلوم المختلفة وفقاً لمعايير الهيئة القومية لقطاع كليات الآداب. كما قامت الباحثة بدراسة أخرى (المنباوي، ٢٠٢٠) لمعرفة مدى استيفاء برامج قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الإسكندرية لمعايير الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد لقطاع الآداب وذلك لبرنامجي الليسانس والدراسات العليا بشعبتيه المكتبات والمعلومات، والوثائق والأرشيف، وتحديد نقاط القوة والضعف للبرنامجين. وانتهت الدراسة إلى عدم توافق نسب المواد بلائحة الليسانس مع نسب معايير الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، وحاجة البرامج التي يقدمها القسم لتحديث مقرراتها.

وكان المعيار المرجعي العربي لبرامج المكتبات والمعلومات بالجامعات العربية الصادر عن الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات موضعاً لأكثر من دراسة، فكانت دراسة (علي، ٢٠٢٠) والتي تناولت بالشرح المعايير المصرية والدولية لاعتماد برامج المكتبات والمعلومات، وواقع اعتماد هذه البرامج، ومراحل عملية الاعتماد. كما أوضحت أن معايير اعتماد البرامج وفقاً للهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد تتمثل في محورين هما إدارة البرنامج، والفاعلية التعليمية للبرنامج، ويضم المحور الثاني مكونات البرنامج وتوصيفه، وعرض المقررات وتوصيفها، وعملية المراجعة والتطوير. وكان من بين ما انتهت إليه الدراسة أن "المعيار المرجعي لبرامج المكتبات والمعلومات" الصادر عن الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات من أهم المعايير العربية التي يمكن اعتماد برامج المكتبات وفقاً لها. تناولت أيضاً دراسة (كامل، ٢٠٢٠) المقررات الدراسية بقسم المكتبات والوثائق وتقنية

المعلومات بجامعة القاهرة، إذ ناقشت المعايير القياسية التي وضعتها برامج المكتبات والمعلومات التي حصلت على الاعتماد في الجامعات المصرية، كما ناقشت المعايير الصادرة عن هيئة ضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر، بالإضافة إلى معايير الاعتماد الوطنية في عدد من الدول العربية، والمعايير الصادرة عن الهيئات والاتحادات والجمعيات الدولية والعربية لاعتماد برامج المكتبات والمعلومات. تناولت الدراسة أيضاً تقييم برنامج ليسانس المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات بجامعة القاهرة وفقاً للمعيار المرجعي العربي لبرامج المكتبات والمعلومات العربية الصادر عن الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات والذي انتهت الدراسة إلى أنه الأكثر ملاءمة للقياس من بين المعايير التي تناولتها؛ إذ يتميز بالشمول والعمق. وقامت دراسة (أحمد ٢٠٢٠) بتقييم أداء أقسام المكتبات والمعلومات في جامعات شمال الصعيد (جامعة بني سويف، وجامعة المنيا، وجامعة الفيوم) وفقاً لذات المعيار (المعيار المرجعي لبرامج المكتبات والمعلومات للجامعات العربية (مرحلة الليسانس/ البكالوريوس) الصادر عن الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات)، وقياس مدى رضا أعضاء هيئة التدريس والطلاب عن هذه الأقسام. ومن بين ما توصلت إليه الدراسة فيما يتعلق بملاءمة محتويات المقررات للتغيرات الحديثة في المجتمع كانت أعلى نسبة رضا في قسم جامعة الفيوم، يليه قسم جامعة المنيا، ثم قسم جامعة بني سويف، وحققت الأقسام الثلاثة الرضا الدراسي للطلاب بنسبة عالية، ولم تتطرق الدراسة إلى تحليل المقررات البرامج.

٢/٩/١ دراسات المهارات المطلوبة

من الدراسات الرائدة في تحديد المهارات دراسة (حسن، ٢٠١٢) والتي كان الهدف منها التعرف على السمات والمهارات الواجب توافرها في خريجي أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية وفقاً لرأي أصحاب الأعمال، ومدى توافر هذه المهارات في البرامج والمقررات الدراسية الموجودة بالجامعات المصرية؛ وذلك بهدف تعديل بعض البرامج والمقررات بما يتناسب مع المهارات المطلوبة، وتوفير فرص عمل أفضل لخريجي هذه الأقسام. واقتصرت الدراسة على ثلاثة أقسام مكتبات فقط بجامعات القاهرة، وبني سويف، والمنوفية، وتسع جهات عمل تراوحت بين مكتبات عامة وأكاديمية ومدرسية، بالإضافة إلى مكتبة دار الكتب. وانتهت الدراسة إلى تحديد عدد من السمات والمهارات الشخصية والمهنية التي اتفق عليها أصحاب الأعمال ورؤساء الأقسام محل الدراسة، كما أوضح رؤساء الأقسام عدم توافر هذه الصفات في أهداف ومحتوى مقرراتهم الدراسية. واتفق رؤساء الأقسام على أن لوائح المقررات لا تُكسب أو تنمي السمات والمهارات الشخصية التي حددتها الدراسة، وإن كانوا رأوا أهمية كبيرة لكثير من السمات والصفات الشخصية التي تم تحديدها، كما أشاروا إلى أهمية المهارات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وضرورة وجود الحد الأدنى للتعامل مع الحاسبات الآلية، وتحليل وتصميم النظم، والقدرة على تقييم النظم، والتعامل مع المصادر الرقمية. أما المهارات الإبداعية فتناولتها دراسة (مصطفى، ٢٠١٢) والتي تناولت تحديد المهارات الإبداعي التي ينبغي أن تتوافر في اختصاصي المعلومات، والدور الجديد المنوط بهم في إدارة المعرفة، بالإضافة إلى التعرف على البرامج التي تساهم في تأهيلهم وتتوافق مع التوجهات الحديثة في مجتمع المعرفة ليكونوا مؤهلين لمواجهة التحديات في بيئة المعلومات الرقمية للارتقاء بكفاياتهم المهنية لتحسين أدائهم، بالإضافة إلى وضع قائمة بالكفايات والمهارات الإبداعية اللازمة لاخصائي المعلومات لتحسين وتقويم الأداء الوظيفي لهم. ومما انتهت إليه الدراسة تحديد مجموعة من الصفات التي تتطلبها بيئة العمل الرقمية، والتي يجب أن تتوافر في أخصائي المعلومات ليتمكن من إدارة المكتبات الرقمية في مجتمع المعرفة، ووصف محتوى الإنتاج الفكري وخصائصه، وتخطيط وتنفيذ ودعم الخدمات الرقمية.

وكان الهدف من دراسة (جرجيس و عبدالله، ٢٠١٣) أيضاً تحديد المهارات والكفايات المهنية المطلوب توافرها في خريجي أقسام المكتبات والمعلومات في الجامعات العربية من وجهة نظر المكتبيين خريجي أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات العربية والعاملين بالمكتبات الجامعية بها، ومن وجهة نظر مدراء هذه المكتبات، والكشف عن مدى اهتمام رؤساء هذه الأقسام وأعضاء هيئة التدريس بها بإكساب هذه المهارات والكفايات للدارسين. وانتهت الدراسة بتحديد عدد من المهارات التي يجب على أقسام المكتبات تضمينها في خططها الدراسية وأبرزها اللغة الإنجليزية، ومهارات التواصل، ومهارات التعامل مع شبكات التواصل الاجتماعي، والمهارات النفسية. وفيما يتعلق بالمهارات التخصصية فقد أوضحت الدراسة ضرورة توافر عدد من المقررات الدراسية في الخطط الدراسية كإدارة المعرفة، والدراسات الببليومترية، وحقوق الملكية الفكرية، وخدمات المعلومات، وتطوير صفحات الويب، والقدرة على التعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي، والقدرة على استخدام التقنيات الحديثة في تسويق المعلومات.

وحاولت دراسة (الزبون ويونس، ٢٠١٥) للتعرف على الكفايات التي يمتلكها العاملون بالمكتبات الجامعية الأردنية الحكومية من خريجي أقسام المكتبات بها، والكفايات التي يجب أن يكتسبها هؤلاء الخريجون من وجهة نظر العاملين بالمكتبات، ومن وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بهذه الأقسام. ومن خلال استبانة موجهه لكل من الفئتين أوضحت نتائج الدراسة أن الخريجين يمتلكون من وجهة نظرهم الكفايات المهنية ككل بدرجة متوسطة؛ وتضم الكفايات المهنية خمسة محاور هي الكفايات: الشخصية، والتخصصية، والتكنولوجية، والإدارية والقيادية، وإدارة المعرفة، وتختلف درجة امتلاك الخريجين لكل كفاية؛ فأعلاها الكفايات الشخصية والتخصصية، وبدرجة متوسطة باقي الكفايات بسبب عدم طرحها في المقررات الدراسية. وفيما يتعلق بالكفايات المهنية التي يجب أن يمتلكها خريجو هذه الأقسام من وجهة نظرهم أيضاً فقد أوضحت الدراسة رغبتهم بدرجة كبيرة في امتلاك جميع الكفايات المهنية؛ لاستشعارهم بأهميتها عند انخراطهم في سوق العمل، واتفق الأكاديميون مع الخريجين في ضرورة امتلاكهم للكفايات المهنية بكل محاورها. وكان من بين توصيات الدراسة ضرورة إعادة النظر في الخطط الدراسية لتخصص المكتبات والمعلومات بوجه عام للتركيز على الكفايات التكنولوجية والإدارية وإدارة المعرفة، وضرورة مراعاة احتياجات سوق العمل عند تصميم المناهج الدراسية لتلبية احتياجاته. وتسعى دراسة (محمود وراجح، ٢٠١٧) للتعرف على المهارات التي يجب أن يكتسبها خريجو أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات اليمنية، والمهارات والكفاءات المطلوبة في سوق العمل اليمني، ومدى تلبية مخرجات الأقسام لهذه الاحتياجات، وتقييم أصحاب العمل في مؤسسات المعلومات اليمنية لمخرجات البرامج، وكيفية تحقيق المواءمة بين مخرجات الأقسام ومتطلبات سوق العمل. ومن بين ما توصلت إليه الدراسة ضعف مستوى المهارات المكتسبة لدى خريجي أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات اليمنية نتيجة لعوامل عدة من بينها ضعف المناهج الدراسية وضعف التدريب، ووجود فجوة بين مخرجات أقسام المكتبات والمعلومات اليمنية وبين متطلبات سوق العمل ومن بين توصيات الدراسة ضرورة قيام أقسام المكتبات والمعلومات بدراسة احتياجات سوق العمل وتلبيتها من خلال برامجها، وإشراك أصحاب فرص العمل والخريجين في تطوير وتحديث البرامج الدراسية.

وتناولت دراسة (Katuli–Munyoro & Mutula, 2019) تقييم برامج تعليم المكتبات في زيمبابوي لمعرفة الكفاءات التي تتضمنها برامج المكتبات والمعلومات بها، والمهارات التي تحتاجها صناعة المعلومات هناك؛ لتدارك الفجوات الموجودة بها من وجهة نظر أصحاب الأعمال وما يتوقعونه من المتخصصين خريجو أقسام المكتبات والمعلومات. تم تحليل المقررات الدراسية لثلاثة أقسام تدرس علوم المكتبات بزيمبابوي بالإضافة إلى مقابلة عدد من

العاملين بالمكتبات وعمداء كليات مكتبات أو رؤساء أقسام. وأوضح تحليل البيانات وجود نقص في المعرفة وفي المهارات التطبيقية، وهو ما يؤثر سلباً على الفرص الوظيفية للخريجين، ويمكن إرجاع هذا النقص إلى البيئة التي تعمل فيها أقسام المكتبات والمعلومات، والنماذج التعليمية القديمة، ونقص الشراكات والتحالفات المتبادلة بين أصحاب المصالح المتطورين، واتساع بيئة العمل وغياب برامج التطوير المهني المستمر. وعرضت دراسة (محمود ،٢٠١٩) لأهم محاور الرؤية العالمية للإفلاIFLA Global Vision والتي تتضمن ستة محاور هي القيم الجوهرية للمكتبات، وما تقوم به المكتبات وتتميز به، وما يجب أن يتم بذل جهد أكبر فيه، وما يجب التخلص منه، والتحديات الأساسية التي تواجه المكتبات، والسمات الأساسية لمجال مكتبات موحد. ثم عرضت الورقة لأهم الاتجاهات التي وردت في تقارير الاتجاهات السنوية للإفلا والتي تساعد المكتبات في التخطيط والتطوير على المدى القريب، وانعكاس ذلك على الوضع العربي لإعداد وتدريب وتنمية مهارات المتخصصين في العالم العربي.

واتجهت دراسة (المعموري وعبد العزيز،٢٠٢٠) لحصر الكفاءات والمهارات العلمية التي يجب أن تتوفر في خريجي أقسام المكتبات والمعلومات العراقية من خلال تحليل الإنتاج الفكري، وتحديد احتياجات المسؤولين عن التوظيف في المكتبات؛ بهدف إعداد وتطوير خريجي أقسام المعلومات والمكتبات في الجامعات العراقية، واقتراح السبل التي يمكن من خلالها تحسين الخطط الدراسية والبرامج التعليمية لهذه الأقسام وجعلها مناسبة لمتطلبات سوق العمل العراقي. استطلعت الدراسة آراء مجموعة من مدراء المكتبات الجامعية العراقية لتحديد المهارات والكفاءات العلمية التي يجب توافرها في الخريجين وانتهت الدراسة إلى تحديد مجموعة من السمات منها السمات الشخصية المتعلقة بحب العمل وعدم التطرف الديني والتحزب السياسي، كما أوضحت الدراسة ضرورة توفر السمات المتعلقة بامتلاك الأفكار الإبداعية والمرونة والتعاون مع الزملاء والتطوير المهني المستمر.

ولم تقتصر المهارات المطلوبة على المهارات الوظيفية أو الشخصية بل هناك مهارات أخرى كانت موضعاً لدراسة (الحلبي، ٢٠٢١) للتعرف على المهارات الناعمة اللازمة للعمل في مجال المكتبات من وجهة نظر العاملين بمختلف أنواع المكتبات القطرية على اختلاف جنسياتهم، وكذلك التعرف على أهمية هذه المهارات، وطرق اكتسابها، وعلاقتها بالدرجة الوظيفية وسنوات الخبرة ونوع المكتبة. وأوضحت الدراسة الميدانية أهمية المهارات الناعمة، وهناك علاقة بين هذه الأهمية وطبيعة الوظيفة، وسنوات الخبرة، ونوع المكتبة. وأوصت الدراسة بضرورة تضمين المهارات الناعمة داخل بعض المقررات التخصصية، أو تضمين الخطة الدراسية مقررات مستقلة لهذه المهارات. أما دراسة (Felix,et al., 2020) فاتجهت للتعرف على طبيعة تعليم علم المكتبات والمعلومات في مرحلة الدراسات العليا، وطبيعة التوظيف في القرن الواحد العشرين من خلال تحليل محتوى الإنتاج الفكري في موضوعات: تعليم علم المكتبات والمعلومات في القرن الواحد والعشرين، وعلم المكتبات والمعلومات كمهنة في القرن الواحد والعشرين، وفرص العمل في علوم المكتبات والمعلومات في القرن الواحد والعشرين، والمهارات والقدرات المطلوبة لتوظيف خريجي علم المكتبات والمعلومات في القرن الواحد والعشرين، ومشاكل توظيف خريجي علم المكتبات والمعلومات في القرن الواحد والعشرين. وتوصلت الدراسة من هذا التحليل إلى تعدد الفرص الوظيفية لخريجي تخصص المكتبات والمعلومات فتشمل المؤسسات الصناعية والأكاديمية، والشركات وصناعة البرمجيات. وتشمل المهارات والكفاءات المطلوبة للتوظيف الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، والإنترنت وشبكات الاتصالات، ومهارة استرجاع المعلومات، والتصنيف والفهرسة التقليديين، والتكشيف والاستخلاص، ومهارات تصميم الويب/ والمدونات، وإدارة المشاريع/ ومهارات القيادة.

وحاولت دراسة (Tahir & Warraich,2021) تقييم الكفاءات التكنولوجية بالإضافة إلى تقييم المخرجات الوظيفية لأقسام المكتبات والمعلومات في باكستان من خلال مقارنة التصور الذاتي لخريجي هذه الأقسام في بداية حياتهم المهنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع تصور متخصصين في المجال المكتبات والمعلومات قضوا خمس سنوات أو أكثر في حياتهم المهنية. ومن خلال استبيان تم توزيعه على المجموعتين تبين وجود فجوة بين توقعات قدامي الخريجين وتصورات حديثي التخرج فيما يتعلق بكفاءاتهم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ فقد توقع قدامى الخريجين أن يكون لدى حديثي التخرج معرفة عملية ببرامج أوفيس، وأنظمة تشغيل الحاسبات، وأجهزة الحاسبات ووظائفها بشكل عام، ومواقع الشبكات الاجتماعية، والبحث في قواعد البيانات المتاحة على الخط المباشر، وبرامج المستودعات المؤسساتية، توقع قدامى الخريجين أيضاً أن يكون حديثو التخرج على دراية مهنية بأدوات إدارة الأبحاث مثل Endnote و Mendeley و Zotero، والأنظمة المتكاملة للمكتبات، وبرامج كشف الانتحال مثل Turnitin و SafeAssign. وقد أفاد حديثو التخرج بأنه كان من المتوقع أن تكون لديهم هذه الخبرات ولكنها لم تكن متوفرة، وأن وجودها كان يُعد ضرورياً لوظائفهم المستقبلية، وأوصت الدراسة بإجراء تغييرات في المقررات الدراسية لتقليل الفجوة بين الدراسة الأكاديمية والواقع العملي.

ومن المهارات اللازمة للمكتبيين مهارات الاتصال والتي كانت موضعاً لدراسة (سليمان، ٢٠٢١) والتي كان من أهدافها التعرف على مدى توفر مهارات الاتصال لدى العاملين بالمكتبات المركزية بجامعات القاهرة، وحلوان، وعين شمس، والتعرف على مدى توافر مقررات تدعم هذه المهارات بأقسام المكتبات والمعلومات على المستويين المحلي والدولي. تم تجميع البيانات من العاملين بالمكتبات اعتماداً على استبانة، وتم تحليل محتوى المقررات الدراسية لأقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية، ومحتوى مقررات مدارس المكتبات والمعلومات المُعتمدة من جمعية المكتبات الأمريكية، وقد كشف هذا التحليل عن وجود مقررات تُدعم مهارات الاتصال في سبعة أقسام مصرية تمثل٣٦.٨% منها، مقابل خمسة مدارس مكتبات أمريكية تمثل ٨% من إجمالي المدارس المُعتمدة من جمعية المكتبات الأمريكية. واقترحت الدراسة مقرر أكاديمي لمهارات الاتصال ليتم تدريسه بأقسام المكتبات والمعلومات المصرية. ولمعرفة المهارات المطلوبة للمتخصصين في علم المكتبات والمعلومات في القرن الواحد والعشرين للقيام بمهامهم كانت دراسة (Sahah,S.,Saha,N &Jbeen, 2022)، وأيضاً لتحديد مصادر المعلومات التي يستخدمونها لتحديث مهاراتهم التقنية، بالإضافة إلى معرفة التحديات التي يواجهونها لتحسين كفاءاتهم الأساسية في العصر التقني، وتحديد التقنيات الحالية والناشئة ذات العلاقة بالمهارات التقنية والتي يحتاجونها لأداء عملهم. واعتماداً على مقابلة مقننة مع عدد من المتخصصين من باكستان ودول أخرى، حددت الدراسة مجموعة من الكفاءات اللازمة للمكتبيين وللقائمين على تدريس علوم المكتبات تشمل مهارات المعرفة الموضوعية، ومعرفة ومهارات تكنولوجيا المعلومات، والمهارات البحثية، والمهارات الإدارية، والقيادية، والاجتماعية. كما انتهت الدراسة إلى ضرورة دمج القائمين على التدريس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصةً الإنترنت في مقرراتهم؛ لتحقيق قدر من التوازن بين المناهج التقليدية والتقنية.

وكانت دراسة (Hertenstein, 2023) للتعرف على مدى تناول مقررات "الفهرسة" و" المجموعات الخاصة" لمهارات محددة تساعد الطلاب ليكونوا مفهرسين ناجحين للمجموعات الخاصة والكتب النادرة. اعتمدت الدراسة على تحليل توصيفات مقررات "الفهرسة"، و"الكتب النادرة والمجموعات الخاصة" والتي يقدمها ٦٨ برنامج مكتبات مُعتمد من جمعية المكتبات الأمريكية، والمتاحة من خلال مواقع هذه البرامج على الإنترنت؛ لمعرفة مدى توفر عدد من

الموضوعات والتي تم تحديدها من المعايير الأكاديمية المتخصصة، والكفاءات المطلوبة في إعلانات الوظائف بهذه البرامج. وانتهت الدراسة إلى أن المقررات الدراسية يمكن أن تقدم للطلاب نظرة عامة حول الموضوعين، ولكن مهارات الفهرسة الأكثر تقدما والتي سيحتاجون إليها لممارسة عملهم تتطلب تعليماً مكثفاً إما أثناء العمل أو من خلال فرص التعليم المستمر.

٣/٩/١ دراسات سوق العمل واحتياجاته

كانت أول هذه الدراسات دراسة (الضرمان، ٢٠٠٦) والتي تمت بهدف التعرف على وجهات نظر المسؤولين في قطاع التوظيف السعودي (العام والخاص) حول التأهيل العلمي والمهارات المهنية المطلوبة في خريجي أقسام المكتبات والمعلومات بالمملكة العربية السعودية. واعتماداً على استبانة قام الباحث بتصميمها اعتماداً على الدراسات السابقة في الموضوع ووجهها إلى المسئولين عن التوظيف في القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى مقابلات شخصية مع بعض هؤلاء المسؤولين أمكن الوصول للعديد من النتائج المتعلقة بالمهارات والمؤهلات ومجالات العمل المناسبة لخريجي أقسام المكتبات، وأنواع الوظائف المتاحة وطرق الإعلان عنها، والمشكلات التي تواجه الخريجين في بيئة العمل، ومجالات التنسيق بين أقسام المكتبات وقطاع التوظيف. وأوضحت الدراسة ضعف التنسيق بين أقسام المكتبات وقطاعات التوظيف، وكانت مآخذ قطاع التوظيف على الخريجين هي ضعف النواحي التطبيقية، والضعف في المهارات الأساسية للعمل، والضعف في استخدام تقنيات المعلومات، وقد أضاف البعض الضعف في اللغة الإنجليزية. ثم كانت دراسة (الشنبري، ٢٠٠٧) لمعرفة متطلبات واتجاهات سوق العمل في قطاع المعلومات بالمملكة العربية السعودية من خلال تحليل لمحتوى إعلانات الوظائف في عدد من الصحف السعودية في فترات زمنية محددة؛ لمعرفة المتطلبات اللازمة للعمل كإخصائي المكتبات والمعلومات. أظهرت الدراسة تنامي الطلب على المتخصصين في المملكة نتيجة للتطور المستمر في قطاع المعلومات، وأكثر الطلب كان على وظائف الإجراءات الفنية، ثم وظائف النظم مما يؤكد حاجة السوق إلى المهارات الخاصة بتقنية المعلومات والحاسب. أظهرت الدراسة أن مهارات الأرشفة وتنظيم الملفات، والتعليم والتدريب، والإجراءات الفنية، والبحث والخدمات المرجعية هي المهارات المهنية الأكثر طلباً في سوق العمل السعودي، اما المهارات التقنية فأولوية الطلب على تقنية المكاتب، ثم تصميم وإدارة قواعد المعلومات، ثم مهارة البحث والاسترجاع، ثم مهارة تحليل وتطوير النظم، فمهارة البرمجة، ومهارة تطوير وإدارة المواقع والشبكات؛ مما يؤكد زيادة الطلب على المهارات التقنية خلال العقود الثلاثة محل الدراسة. وقام (صالح، ٢٠٠٧) بدراسة مثيلة للتعرف على سوق العمل للمكتبيين، وأثر التقنيات الحديثة على احتياجات هذا السوق من خلال تحليل محتوى طلبات التوظيف على المستويين العربي والأجنبي للوصول إلى المتطلبات الواجب توافرها في أخصائي المعلومات. وتوصلت الدراسة إلى وجود الكثير من المتطلبات لشغل الوظائف العربية بخلاف المؤهل العلمي، وهى متطلبات مهنية، وتقنية، وسلوكية، ولغوية، وأن سنوات الخبرة والمهارات الاتصالية واللغات هي أكثر المتطلبات في إعلانات التوظيف.

أما دراسة (شاكر، ٢٠٠٧) فكانت لسوق عمل مختلف إذ كانت لتحديد مهام مديرو مواقع الويب ومعرفة المهارات التي تدعم هذه المهام، ومدى توفر هذه المهام والمهارات في البرامج الدراسية لعدد من أقسام المكتبات والمعلومات العربية، ومن بين الأقسام المصرية التي شملتها الدراسة قسمي جامعتي القاهرة وحلوان؛ فتم تحليل محتوى البرامج الدراسية ذات الصلة بموضوع الدراسة من خلال مواقع الويب الخاصة بهذه الأقسام. وانتهت الدراسة إلى ضعف الإعداد الأكاديمي لأخصائي المكتبات والمعلومات في مجال تطبيقات الويب بشكل عام، وأوصت

الدراسة بضرورة قيام أقسام المكتبات والمعلومات العربية بدور أكبر للإعداد الجيد للأخصائيين العرب للعمل في مجال تطوير تطبيقات الويب. واتجهت دراسة (حسنين، ٢٠٠٧) لسوق العمل القطري؛ فكان الهدف منها هو التعرف على معوقات توظيف خريجي قسم المكتبات والمعلومات بالقطاع الحكومي والخاص بدولة قطر، وكان من بين أهداف الدراسة التعرف على المقررات المتاحة بقسم المكتبات والمعلومات بجامعة قطر، ومدى وفائها بالمتطلبات الوظيفية. وفيما يتعلق بالمقررات أوضحت الدراسة أن قطاع تكنولوجيا المعلومات يحتل المرتبة الأولى من بين مقررات التخصص بواقع ٥ مقررات تمثل ٣٠,٦% من إجمالي الساعات، يليه قطاع تجهيز المعلومات بواقع ٤ مقررات تمثل ٢٥,٨%، ويُعد قطاع تكنولوجيا المعلومات هو الأكثر أهمية بالنسبة للطلاب وبالنسبة لسوق العمل القطري. وللوصول إلى تصور للمجالات الموضوعية التي يمكن أن يتم من خلالها تطوير وتحديث أقسام المكتبات والمعلومات العربية كانت دراسة (فرحات، ٢٠٠٨) والتي قامت بتحليل الإعلانات التي تعكس احتياجات سوق العمل في الولايات المتحدة الأمريكية لرصد الوظائف الحديثة لاختصاصي المعلومات، وكذلك رصد أهم المتطلبات الوظيفية (المعرفية والمهارية) التي يجب أن تتوفر في المتقدمين لشغل هذه الوظائف. ورصدت الدراسة أربع فئات من المتطلبات لابد من توافرها لشغل الوظائف الحديثة وهى متطلبات تقنية، ومهنية، وإدارية، وسلوكية، كما رصدت ستة مجالات وظيفية تركزت حولها اتجاهات سوق العمل والأنشطة الوظيفية المرتبطة بها، ثلاثة منها مرتبطة بهوية التخصص وهى: إدارة مؤسسات المعلومات، وإدارة مصادر المعلومات، وإدارة خدمات المعلومات، والثلاثة الأخرى فرضتها ثورة تقنيات المعلومات وهى: إدارة مواقع الويب الخاصة بمؤسسات المعلومات، وإدارة المحتوى الرقمي المتاح على مواقع هذه المؤسسات، وإدارة نظم قواعد البيانات.

كما رصدت دراسة (حسين، ٢٠١٣) متطلبات سوق العمل لأخصائي المكتبات والمعلومات بالمكتبات الجامعية المصرية بوجه عام ومكتبات جامعة القاهرة بوجه خاص، كما كانت تهدف إلى التعرف على المهارات التي يحتاجها إخصائيو المكتبات والمعلومات العاملين بالمكتبات الجامعية ومدى ملاءمة المقررات الدراسية لتلبية هذه المهارات، بالإضافة إلى تقديم بعض المقترحات التي يمكن أن تساعد في الارتقاء بهذه المهارات من الواقع الفعلي لسوق العمل. وانتهت الدراسة إلى ضرورة إعداد اختصاصي المكتبات والوثائق والمعلومات إعداداً مهنياً، وتدريبهم على المهارات اللازمة لهم وهى ثلاث فئات مهارات مهنية وتقنية وشخصية. كما استعرضت الدراسة برنامج قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات بجامعة القاهرة وبالرغم من أن القسم عدل توصيفات بعض المقررات التقليدية بإضافة تطوراتها الحديثة؛ تلبيةً لاحتياجات سوق العمل، إلا أنه لا يوجد تنسيق بين متطلبات سوق العمل بالمكتبات الجامعية وبرامج التأهيل الأكاديمي نتيجة تغير المهارات المطلوبة للعاملين، ولسرعة التطورات في المجال والتي لا تتناسب مع التعديلات التي تتم في الخطط الدراسية.

واتجهت (سميع، ٢٠١٣) لمعرفة مدى ملاءمة محتوى مقررات الفهرسة التي يتم تدريسها في عدد من أقسام المكتبات والمعلومات المصرية لسوق العمل؛ خاصةً في ظل التطورات التي يشهدها مجال الفهرسة. واعتماداً على تحليل محتوى لمقررات الفهرسة التي يتم تدريسها في ثمانية أقسام مصرية (بجامعات القاهرة ، والإسكندرية، وعين شمس، وحلوان، وبني سويف، والمنيا، وبنها، والمنوفية)، وخمسة عشر قسماً من أقسام المكتبات والمعلومات المُعتمدة من جمعية المكتبات الأمريكية، بالإضافة إلى تحليل محتوى إعلانات وظائف لمرافق معلومات عربية منشورة من خلال الإنترنت ومقارنتها ببعض إعلانات المؤسسات الأمريكية، انتهت الدراسة إلى افتقار المقررات التي يتم تدريسها إلى الكثير من الموضوعات الحديثة، كما أظهر تحليل محتوى الاعلانات عدم وضوح احتياجات

مرافق المعلومات ذاتها نتيجة عدم تحديد المهام والمتطلبات وعمومية المسميات عكس ما هو موجود في إعلانات المؤسسات الأجنبية.

ولمساعدة أقسام المكتبات المعلومات في التعرف على الوظائف المتاحة بالقطاع الخاص والمهارات المطلوبة لهذه الوظائف لتعديل البرامج الدراسية بما يتناسب مع هذه المتطلبات كانت دراسة (عتمان، ٢٠١٥) والتي عملت على تحديد وظائف القطاع الخاص التي يعمل بها خريجو أقسام المكتبات والمعلومات المصرية، بالإضافة إلى تحديد المهارات المهنية والعامة والسمات الشخصية التي ساعدت هؤلاء الخريجين على نجاحهم في عملهم في القطاع الخاص. وأوضحت الدراسة أن ٥٩% فقط ممن شملتهم الدراسة يعملون في وظائف تخصصية بمؤسسات معلومات على اختلاف أنواعها، بالإضافة إلى عدد من الشركات التي تقدم خدمات المكتبات كشركة أكمل مصر وشركة النظم العربية المتطورة، وكانت أهم المهارات المطلوب امتلاكها للعمل في هذا القطاع هي مهارات الحاسب الآلي والإنترنت وإتقان اللغة الإنجليزية، كما أوضحت الدراسة أن المهارات المتخصصة التي تم تعلمها أثناء الدراسة لم يكن لها فائدة كبيرة بالنسبة لهم نتيجة تقادم ما تمت دراسته وعدم تطبيقه بشكل عملي. توصلت الدراسة أيضاً إلى أن مهارة القدرة على البحث في محركات البحث العالمية تحتل المرتبة الأولى بين المهارات التخصصية يليها القدرة على تجميع وتحليل البيانات إحصائياً ثم إدارة الوثائق والسجلات، أما المهارات غير التخصصية فأهمها استخدام تطبيقات ميكروسوفت أوفيس واستخدام البريد الإلكتروني والعمل ضمن فريق. وكان من بين توصيات الدراسة قيام الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات والأرشيف باستكشاف سوق العمل وتحديد المهارات الواجب توافرها في الخريجين وتعديل البرامج الدراسية لمختلف الأقسام العلمية وفقاً لها، وتقديم بعض المقررات الدراسية التي تساعد الخريجين على تنمية مهارات الاتصال لديهم. وحاولت دراسة (يونس، ٢٠١٥) التعرف على واقع برامج التأهيل والتدريب بأقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات الأردنية الحكومية والخاصة على مستوى البكالوريوس والماجستير؛ فتناولت مدى تلبية هذه البرامج للكفايات والمهارات المهنية والعملية التي يجب أن تتوافر في الخريجين، ومدى التوافق والاختلاف بين هذه البرامج ومواكبتها للتطورات التكنولوجية في التخصص ولمتطلبات سوق العمل، مع استعراض المشكلات التي تواجه هذه البرامج ومحاولة تقديم حلول لها. واعتماداً على منهج البحث الوصفي المقارن، وبإجراء مقابلة شخصية مقننة مع عدد من الأكاديميين المتخصصين العاملين في هذ البرامج، أوضحت الدراسة اتجاه أقسام المكتبات والمعلومات الأردنية إلى تدريس كثير من المقررات المرتبطة بعلم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإن كانت غير كافية؛ إلا أن هذا سيزيد من حصول الخريجين على فرص أفضل في سوق العمل، كما أوضحت الدراسة غياب التنسيق بين الأقسام الأكاديمية والمؤسسات التي تمثل سوق عمل للخريجين للتعرف على الكفايات والمهارات المطلوبة في الخريجين. وكان من بين توصيات الدراسة الاهتمام بتحديث المقررات الدراسية، وتعديل توصيفها بشكل مستمر.

وفي سياق جغرافي مختلف كانت دراسة (محمد، ٢٠١٥) والتي كان الهدف منها التعرف على السمات والمهارات (الشخصية، والمهنية أو الوظيفية، والتقنية) اللازمة لخريجي أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات الليبية وفقاً لمتطلبات سوق العمل، ومدى ارتباط هذه السمات بالبرامج الدراسية في ثلاثة أقسام للمكتبات والمعلومات بجامعتي بنغازي، وعمر المختار بفرعيها البيضاء وطبرق. ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة أن أهم مجموعة من السمات والمهارات التي يجب توافرها هي الأمانة والالتزام والصدق، والتحلي بأخلاقيات المهنة، والعمل الجماعي، واحترام القيم والدقة، والإيمان بأهداف المهنة ورسالتها، ودراسة احتياجات واهتمامات المستفيدين، والتعامل مع قواعد

الفهرسة، والتعامل مع خطط التصنيف، وتكوين أدوات فنية لتنظيم مصادر المعلومات. كما اهتمت دراسة (حسن وعبدالله ٢٠١٥) بدراسة واقع إعداد خريجي أقسام المكتبات والمعلومات في السودان ومدى تلبيتها لسوق العمل، من خلال دراسة عينة من أقسام المكتبات بالجامعات السودانية، وعدد من الجامعات الحكومية باعتبارها ممثلة لسوق العمل، وعينة من خريجي اقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات السودانية. وانتهت الدراسة إلى وجود حاجة في سوق العمل للمتخصصين في المكتبات والمعلومات، لكن الأقسام العلمية لا تولي اهتماماً بتسويق خريجيها، وأن أهم معايير توظيف خريجي أقسام المكتبات هي التطبيق العملي والخبرة العملية بالإضافة إلى مهارات استخدام الحاسب الآلي والإنترنت. اهتمت أيضاً دراسة (عكاشة، ٢٠١٦) بمعرفة رأي خريجي قسم المكتبات والمعلومات بجامعة بنها (٢٠٠١– ٢٠١٠) في مدى وفاء المقررات التي قاموا بدراستها بمتطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى دراسة سوق العمل للخريجين بمحافظة القليوبية لمعرفة رأي أصحاب الأعمال وملاحظاتهم على أداء الخريجين لعملهم؛ بهدف اقتراح مقررات دراسية تتم إضافتها إلى برنامج القسم ليكون خريجيه أكثر قدرة على تلبية احتياجات سوق العمل. وكانت أكثر الأعمال التي أفاد الخريجون باحتياجهم إليها ولم تتطرق إليها المقررات الدراسية أعمال الجرد السنوي، والسجلات، والشؤون المالية، بالإضافة إلى مقررات التقنية التي يفتقدها البرنامج. أما أصحاب الأعمال فكانت ملاحظاتهم على الخريجين حاجتهم إلى الممارسة العملية، وكيفية التعامل مع المستفيدين خاصةً الأطفال. وأوصت الدراسة بإضافة عدد من المقررات، وحذف مقررات أخرى لا يحتاجها الطلاب، وتغيير محتوى مقررات لإضافة الموضوعات التي يحتاج إليها الخريجون.

ولمعرفة متطلبات سوق العمل الخارجي كانت دراسة (بدر، ٢٠٢٠) للتعرف على مدى كفاية المهارات والكفايات والمعارف التي يكتسبها خريجو أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية من المقررات التي يدرسونها لمتطلبات سوق العمل بالقطاع الخاص في الوطن العربي في مجال المكتبات والمعلومات. واعتمدت الدراسة على تحليل محتوى إعلانات الوظائف للوصول إلى متطلبات سوق العمل، كما اعتمدت على تحليل محتوى البرامج الدراسية لأقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية، وتوصلت إلى تحديد أكثر المهارات والكفاءات التي يجب توافرها في المتقدمين لشغل وظائف القطاع الخاص بجانب المؤهل الجامعي والخبرة وهى إجادة اللغة الإنجليزية، وإجادة استخدام الحاسب الآلي، وأكثر البرامج التي تفي بمتطلبات سوق العمل الخاص قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات بكلية الآداب جامعة القاهرة، وأقلها برامج أقسام مكتبات جامعات سوهاج وجنوب الوادي. وقد وفرت البرامج الدراسية المتطلبات الوظيفية بنسب متفاوتة؛ فمتطلبي القدرة على الفهرسة والتصنيف والقدرة على المشاركة في عملية التزويد وفرتهما كل البرامج الدراسية، بينما كانت أقل المتطلبات تواجداً "إجادة صيانة وترميم أوعية المعلومات" الذي وفره فقط برنامج قسم دراسات المعلومات بجامعة بني سويف. كما تناولت دراسة (الزهري، ٢٠٢٠) تحديد الكفايات والمهارات التي يبحث عنها اصحاب الأعمال من القطاع الخاص والذي يعمل في مجال المعلوماتية في خريجي أقسام المكتبات والمعلومات في المملكة، وترتيب هذه الكفايات لديهم، وأوضحت الدراسة أن اللغة الإنجليزية هي أكثر المهارات طلباً تليها اللغة العربية، وفيما يتعلق بالكفايات الوظيفية فيأتي على رأسها الانضباط ثم أخلاق العمل، بينما تأتي الكفايات التقنية في المرتبة الأولى للتحصيل العلمي. واهتمت دراسة (أبو منجل، ٢٠٢٢) بالتعرف على واقع سوق العمل واحتياجاته من خريجي قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الزيتونة بليبيا والعاملين بمكتباتها، والتعرف على المهارات والقدرات التي حصل عليها الخريجون ومدى توافقها مع سوق العمل، والتحديات التي تواجه الخريجين للحصول على وظيفة، والمهارات اللازم توافرها في الخريجين للتوافق مع

سوق العمل، وأسباب الخلل بين مخرجات لتعلم واحتياجات سوق العمل. وانتهت الدراسة إلى عدم توافق التأهيل الأكاديمي للخريجين مع احتياجات سوق العمل بوجه عام، وضرورة تطوير المقررات الدراسية لتواكب مستجدات سوق العمل، بالإضافة إلى أن ضعف اللغة لدى الخريجين، وعدم استخدام التقنية بالبرامج يؤثر بشكل سلبي على جودة المخرجات.

ولفتح آفاق توظيف جديدة لخريجي أقسام المكتبات والمعلومات قامت (سميع، ٢٠٢٣) بدراستها لتحديد الوظائف التي يمكن أن تربط بين تخصص علم البيانات وتخصص المكتبات والمعلومات، اعتمدت الدراسة على تحليل محتوى إعلانات الوظائف الموجودة في مواقع التوظيف العالمية لتحديد الخبرات والمهارات اللازمة لهذه الوظائف، وكان من بين توصيات الدراسة ضرورة تحديث المقررات الدراسية بأقسام المكتبات والمعلومات المصرية أو استحداث مقررات لتقديم خريج قادر على تلبية احتياجات سوق العمل من الوظائف ذات العلاقة بعلوم البيانات خاصةً في مؤسسات المعلومات البحثية والأكاديمية. أما (رضوان، ٢٠٢٤) فاتجهت لدراسة فرص العمل المتاحة لخريجي المكتبات والمعلومات من الجامعات المصرية في ظل التقنيات الناشئة، وتأثير هذه التقنيات على فرص توظيفهم، والمهارات والكفاءات المطلوبة للعمل في ظل هذه التقنيات، بالإضافة إلى دراسة دور برامج المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية في التأهيل المهني لهؤلاء الخريجين في ظل التقنيات الناشئة، ومدى وعي الخريجين بهذه التقنيات. ومن خلال استبانة تم توزيعها على عينة عشوائية بسيطة من خريجي أقسام المكتبات والمعلومات المصرية والذين يعملون في مؤسسات معلومات داخل مصر وخارجها، توصلت الدراسة إلى وعي نسبة كبيرة ممن شملتهم الدراسة بالتقنيات الناشئة، وكان الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والواقع المعزز من أكثر التقنيات معرفةً، ومن أكثر المصادر التي أمدتهم بهذه المعرفة شبكات التواصل الاجتماعي والتعلم الذاتي وتلتهما الدراسة الجامعية. أوضحت الدراسة أيضاً وجود تأثير للتقنيات الناشئة على التوظيف من حيث المهارات والكفاءات المطلوبة للعمل، كما ظهرت مسميات وظيفية جديدة لتتناسب مع بيئة العمل في ظل هذه التقنيات كالأخصائي الذكي، ومستشار المعرفة، واختصاصي تقنية. أكد ما يزيد عن نصف عينة الدراسة بنسبة بسيطة أن البرامج الدراسية كان لها دور في إعدادهم وتأهيلهم لسوق العمل، وأن أكثر المقررات التي لعبت هذا الدور هي مقررات العمليات الفنية، واستخدام الحاسب الآلي في المكتبات، والنظم الآلية على التوالي. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في اللوائح والمقررات الدراسية لتواكب التطورات المتسارعة في المجال، مع ضرورة إضافة مقررات دراسية تتضمن التقنيات الناشئة.

٤/٩/١ دراسات تحليل المقررات الدراسية

بداية الدراسات في هذا المحور دراسة (الشهربلي،٢٠٠٠) والتي كان الهدف منها رصد واقع تدريس علم المكتبات والمعلومات في الجامعات العربية منذ بداياته حتى العام ٢٠٠٠ من جميع الجوانب (النشأة ومراحل النمو، البرامج الدراسية، الارتباط الأكاديمي، المسمى ومستوى الشهادة، المقررات التي تتبناها الأقسام)؛ وذلك لتجنب الازدواجية والتشتت في الجهود. تم جمع المقررات في عدد من المحاور لأغراض المقارنة وانتهت إلى أن اتجاه التدريس في الأقسام العربية يركز على المقررات العملية والتي تنعكس في الإجراءات الفنية والخدمية والجانب التقني، إلا أن الدراسة أوضحت التركيز على الجانب النظري عند تناول المقررات وإهمال الجانب التطبيقي. تأتي بعد ذلك دراسة (جان، ٢٠٠٠) والتي كان الهدف منها تقديم صورة شاملة عن تأهيل المكتبيين في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بعرض الخصائص المشتركة بين البرامج الدراسية والسمات المميزة لكل برنامج ولكل دولة،

ومدى وفاء هذه البرامج باحتياجات الدولة من المتخصصين، ومدى ملاءمة تكوينهم العلمي لمتطلبات العمل في الحاضر والمستقبل. ومن بين ما انتهت إليه الدراسة ضرورة عقد دورات تدريبية لتوفير الحد الأدنى من أسس تعليم المكتبات لغير المتخصصين، ومن بين توصيات الدراسة المراجعة الدورية للبرامج الأكاديمية لملاحقة تطورات التخصص بشكل منتظم. وسعى (حافظ، ٢٠٠٣) في دراسته لرصد التغيرات التي يشهدها تعليم المكتبات والمعلومات واتجاهاته، ومعوقات التحديث المستمر للمقررات الدراسية، وتحديد البرامج والأقسام العلمية التي يمكن الاشتراك معها لتقديم درجات علمية جديدة؛ وذلك من خلال مراجعة مواقع أقسام وكليات المكتبات المُعتمدة من جمعية المكتبات الأمريكية للتعرف على ملامح واتجاهات التغيير في التخصص، وعرض ملامح التغير في الخطة الدراسية لقسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبدالعزيز بالمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى مناقشة جميع هذه التغيرات مع أعضاء هيئة التدريس بالقسم للمساعدة في وضع تصور مقترح لتغيير برامج المكتبات والمعلومات بالجامعات السعودية. وانتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من بينها إعادة النظر في آليات تحديث المقررات الدراسية، وإعطاء الأقسام العلمية مزيداً من المرونة لتحديث مقرراتها، وإيجاد صيغ تعاون وتبادل خبرات مع الأقسام ذات العلاقة كالإعلام وإدارة الأعمال والحاسب الآلي.

وحاول (العلي واللهيبي، ٢٠٠٥) في دراستهما وضع نموذج يمكن تطبيقه لمراجعة وتطوير البرامج الأكاديمية لأقسام المكتبات والمعلومات؛ لذلك استعرضا التوجهات الحديثة والمناهج في أقسام المكتبات والمعلومات العربية والدولية، بالإضافة إلى استقراء احتياجات سوق العمل السعودي ليواكب النموذج المقترح التوجهات الحديثة في التخصص واحتياجات سوق العمل الحكومي والخاص. وانتهت الدراسة إلى أن واقع المناهج بقسم المكتبات والمعلومات بجامعة أم القرى لا يتوافق مع التوجهات الحديثة في التخصص ولا مع النموذج المقترح، وفيما يتعلق بسوق العمل للخريجين وبالرغم من صعوبة تحديد الواقع الفعلي له إلا أن الدراسة توصلت إلى أن القطاع الخاص هو سوق العمل الواعد نظراً لتضاؤل الفرص المتاحة بسوق العمل الحكومي. وعكست الدراسة في النموذج المقترح التوجهات الحديثة في التخصص والتي توصلت إليها من خلال استعراض توصيات الجمعيات المهنية المتخصصة وقد استخدمت العديد من الدراسات هذا النموذج لتقييم برامج المكتبات، ومن هذه الدراسات دراسة (خليل وكروم، ٢٠٠٧) والتي كان الهدف منها رصد التغيرات التي طرأت على تعليم المكتبات والمعلومات في السودان كنتيجة للتوجهات الحديثة للتخصص، وواقع المناهج في قسم التوثيق والمكتبات بجامعة أمدرمان الأهلية، بالإضافة إلى التعرف على طبيعة سوق العمل في السودان. وانتهت الدراسة إلى أن واقع المناهج في القسم لا يتوافق مع التوجهات الحديثة في التخصص، كما أوضحت مقارنة مناهج القسم مع نموذج قسم المعلومات بجامعة أم القرى ضعف تغطية المحاور الأساسية للنموذج بالإضافة إلى ضعف واضح في مقررات تكنولوجيا المعلومات. وكان من بين توصيات الدراسة ضرورة تطوير القسم لمناهجه وإعادة النظر فيها بشكل دوري لتتماشى مع سرعة التغير في مجال المعلومات، وأيضاً ضرورة دراسة واقع واحتياجات سوق العمل للاستعانة بهما عند تطوير المناهج.

وفي محاولة للفصل بين ضرورة تحديث المقررات وتحديات متطلبات سوق العمل كانت دراسة (بطوش، ٢٠٠٨) لدراسة التأهيل المكتبي في الجزائر والتي استعرضت التطور التاريخي لمناهج التكوين في علم المكتبات بالجزائر ابتداء من فترة التأسيس من منتصف السبعينيات من القرن الماضي، ثم المقررات في مرحلة التركيز والتي بدأت أوائل التسعينيات، ثم مرحلة الانطلاق وحتمية التخصص قرب نهاية التسعينيات والتي بدأ فيها التشعيب لثلاثة شُعب هي التوثيق والإعلام العلمي التقني، والمطالعة العامة، والأرشيف، ثم التكوين في بداية الألفية الجديدة، وأخيراً

مرحلة الإصلاحات الجامعية والتي بدأت عام ٢٠٠٤. تناولت الدراسة وضع العاملين بالتخصص إلى إجمالي العاملين بالدولة، وكيفية ربط مقررات التكوين بمتطلبات سوق العمل. كما عرضت دراسة (شاهين، ٢٠٠٨) لمدى استجابة المؤسسات الأكاديمية المنوط بها إعداد وتأهيل الكوادر البشرية للعمل في مؤسسات المعلومات للتعامل مع تحديات البيئة التقنية لتداول المعلومات من منتصف التسعينيات، من خلال معرفة مظاهر التجديد والتحديث في علم المعلومات بصفة عامة وبرامجه الدراسية بصفة خاصة، وتحديد الموضوعات التي تم استحداثها في علم المكتبات والمعلومات، وكيفية استجابة أقسام ومدارس المكتبات والمعلومات لهذه التغيرات، مع عرض لبعض الدراسات التي تناولت المهارات والكفايات التي يتطلبها سوق العمل في دول عدة كأستراليا والصين واليابان.

كانت دول منطقة الخليج العربي موضعاً لدراسة أخرى هي دراسة (الجابري، ٢٠٠٩) والتي تناولت أقسام المكتبات والمعلومات بها من خلال دراسة خططها الدراسية، والكادر الأكاديمي بها، والتدريب العملي الذي تقدمه لطلابها؛ لمعرفة مدى مطابقة هذه العناصر للمعايير الدولية، ومعرفة أوجه القصور بها، واعتمدت الدراسة على تقييم أصحاب الأعمال لمستوى خريجي قسم المكتبات بجامعة السلطان قابوس والذي ورد في إحدى الدراسات السابقة. بينما اقتصرت دراسة (الدبيان، ٢٠٠٩) على برامج أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات السعودية والتي كانت تهدف إلى التعرف على مدى مواكبتها للتطورات الحديثة، ومدى توافر المهارات والكفاءات التخصصية وغير التخصصية التي يحتاجها سوق العمل فيها؛ وذلك بتحليل الخطط الدراسية لهذه الأقسام وتقييمها؛ للخروج بتصور ورؤية واضحة حول وضعها. وانتهت الدراسة إلى أن تقديم خدمات المعلومات بشكل جيد، والتعامل مع تقنيات المعلومات، ومهارات البحث عن المعلومات واسترجاعها من المهارات والكفاءات التخصصية التي يتطلبها سوق العمل، بينما تمثلت الكفاءات الشخصية في إتقان اللغة لإنجليزية، ومهارات استخدام الحاسب الآلي، كما أوضحت الدراسة أن غياب التنسيق بين البرامج الأكاديمية ومتطلبات سوق العمل من أبرز معوقات توظيف الخريجين. وكان من بين ما أوصت به الدراسة ضرورة مراجعة أقسام المكتبات والمعلومات لخططها الدراسية بشكل دوري لمواكبة تغيرات التخصص السريعة.

وتناولت دراسة (القلال، ٢٠٠٩) المقررات الدراسية بأقسام المكتبات والمعلومات الليبية لمعرفة ما إذا كانت أهداف البرنامج العلمي لهذه الأقسام تتضمن بوضوح تأهيل خريجيها للعمل في البيئة الرقمية وبالتالي ترجمة هذا الهدف إلى مقررات دراسية أم لا؟ بالإضافة إلى تحليل محتوى المقررات المتاحة لمعرفة مدى قدرتها على إكساب الطلاب المعارف والمهارات الأساسية اللازمة للتعامل مع البيئة الرقمية من خلال مقارنتها بمتطلبات هذه البيئة ودور المكتبيين فيها. وانتهت الدراسة إلى قلة عدد المقررات ذات الصلة بمجال المعلومات بهذه الأقسام، وعدم وجود مواد ذات مساس مباشر في محتواها ومسمياتها بالبيئة الرقمية ومتطلباتها، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في الأهداف المكتوبة لهذه الأقسام وصياغتها بدقة. بينما شملت دراسة (خضر، ٢٠٠٩) واقع البرامج الأكاديمية المتخصصة في المكتبات والمعلومات في الوطن العربي كله؛ لمعرفة مدى ملاءمتها لتخريج كوادر مؤهلة للتعامل مع التطورات التكنولوجية. تناولت الدراسة عرضاً للمقررات الدراسية الخاصة بثلاثة عشرة قسماً تمثل ثلاث عشرة دولة عربية، وحدد المقررات التي يجب حذفها بكل برنامج (إما لعدم أهميتها للتخصص، أو لوجودها في توصيف مقرر آخر) وذلك لإضافة مقررات تكنولوجية بدلاً منها، كما اقترحت الدراسة توصيفاً شاملاً لبرنامج تكنولوجيا المكتبات والمعلومات على مستوى الوطن العربي. وأوضحت الدراسة ضعف الخطط الدراسية للأقسام التي تمت دراستها خاصة ما يتعلق بالمعالجة الآلية للمعلومات، وعدم تحديث هذه الخطط بصفة مستمرة، ومن بين ما

أوصت به ضرورة تحديث البرامج الدراسية وتدعيمها بمقررات متخصصة في تكنولوجيا المعلومات، كما أوصت الدراسة بوضع مواصفة عربية لدراسة المكتبات والمعلومات استرشاداً بالمعايير الدولية؛ ويتم إنشاء أو تقييم البرامج العربية المتخصصة في المكتبات وفقاً لهذه المواصفة وهو ما تم بإصدار الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات معياره المرجعي.

واهتمت دراسة (عبد اللطيف، ٢٠١٠) بالتحقق من مفهوم الجودة الشاملة وأهميتها بالنسبة للتعليم الجامعي في مصر ومشاكله، وكذلك تحديد سلبيات وإيجابيات المنظومة التعليمية بقسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب جامعة القاهرة ومعرفة تأثيرها على مستوى خريجي القسم خلال السنوات الخمس السابقة لإجراء الدراسة (٢٠٠٤-٢٠٠٨). وكان من بين ما انتهت إليه الدراسة قلة فرص العمل المتاحة للخريجين فلم يحصل على عمل سوى ٥٠% تقريباً من عينة الدراسة، وتعددت جهات عملهم فلم تقتصر على المكتبات، كما أوضحت الدراسة ضعف المهارات العملية لدى الخريجين نتيجة نقص الممارسة العملية أثناء الدراسة، وأكدت نسبة كبيرة من الخريجين ارتباط ما تمت دراسته بمتطلبات العمل ولكن هناك حاجة إلى تطوير المحتوى، وإضافة مقررات جديدة، وتطوير محتوى المناهج بشكل مستمر.

وتناولت دراسة (إسماعيل، ٢٠١١) تقويم برنامج المكتبات والمعلومات بجامعة الإسكندرية من وجهة نظر الخريجين واقتراح خطة دراسية تتناسب مع تطورات التخصص في ذلك الوقت. تم تقييم البرنامج من جوانب عدة يهم الدراسة منها رأي الخريجين في محتوى المقررات التي تمت دراستها ورضاهم عنها، وتقديراتهم للقدرات والمهارات التي اكتسبوها خلال دراستهم الجامعية، ومقترحاتهم لتطوير البرنامج. اعتمدت الدراسة على استبانة تم توزيعها على عينة من خريجي القسم في الفترة من ٢٠٠٥- ٢٠١٠، والذين يعملون بمؤسسات المعلومات في مدينة الإسكندرية. وانتهت الدراسة إلى عدم رضا الطلاب عن الخطة الدراسية المطبقة في ذلك الوقت، وأن الخطة الدراسية لم يكن لها دور في نجاحهم المهني؛ مما يؤكد قصورها لعدم ربطها بالواقع المهني للخريجين وهو ما أكده ٧٨% منهم بأن البرنامج الدراسي لم يلب متطلبات سوق العمل. انتهت الدراسة أيضاً إلى أن مقررات العمليات الفنية كانت أكثر المقررات أهمية من وجهة نظر الخريجين. وكان تطوير الخطة الدراسية ومحتوى مقررات التخصص لتتلاءم مع احتياجات سوق العمل هو الاقتراح الأول لأفراد العينة لتطوير برنامج القسم بنسبة ٦٠% من إجمالي مقترحات التطوير. وانتهت الدراسة بمجموعة من التوصيات أولها المراجعة الدورية لخطة القسم الدراسية، بالإضافة إلى اقتراح برنامج دراسي كامل يتضمن المقررات الدراسية التي تتناسب مع متطلبات سوق العمل وفقاً لمقترحات عينة الدراسة. كما تناولت دراسة (بولوداني، ٢٠١١) بالتحليل المنهجية المتبعة في تكوين المتخصصين في مختلف أقسام علم المكتبات والمعلومات بجامعة باجي مختار بعنابة، ومقارنة هذا المحتوى باحتياجات الأعمال المتاحة في قطاع الأعمال والاقتصاد. وتوصلت الدراسة إلى أن برامج التكوين المتاحة بالجامعة في ذلك الوقت تتفق إلى حد كبير مع متطلبات سوق العمل في المجالات الاقتصادية والخدمية؛ حيث اكتسب خريجو علوم المكتبات في الجزائر مكانة متميزة في مختلف المجالات، وعادةً ما يكون الطلب عليهم في سوق العمل أكثر من العرض. إلا أن العيب في هذا التكوين هو أنه نظري أكثر منه تطبيقي نتيجة لتصنيف التخصص ضمن العلوم الإنسانية، وغياب التنسيق الفعال بين مؤسسات التكوين (الجامعات) ومؤسسات سوق العمل. وأوصت الدراسة بإجراء بعض التعديلات والتحديثات على البرامج لتحقيق التوافق بدرجة أكبر مع قطاع الأعمال. أما دراسة (عزو وكعبور، ٢٠١١) فكان الهدف منها التعرف على مواصفات اختصاصي المكتبات والمعلومات الذين يتولون مهمة

التسويق في مؤسسات المعلومات، ومدى وفاء البرامج الدراسية لأقسام المكتبات والمعلومات الليبية بمتطلبات سوق العمل وقدرتها على تسويق خريجيها، وقدرة الخريجين ذاتهم على المواءمة ما بين أهداف العروض التسويقية لسوق العمل وقدراتهم على تقديم أنفسهم كمنتج ضمن مزيج تسويقي. وأوضحت الدراسة عدم قدرة أقسام المكتبات في ليبيا على تخريج أخصائي معلومات قادر على التعامل مع تقنيات المعلومات بكفاءة عالية. كما توجد مؤشرات لعدم قدرة خريجي أقسام المكتبات والمعلومات الليبية على تحقيق عملية تسويق ناجحة لخدمات مؤسسات المعلومات، بل لا يستطيعون تسويق أنفسهم في أسواق العمل الجديدة لعدم امتلاكهم لمهارات الوظائف المتاحة. وأوصت الدراسة بضرورة وجود علاقات تفاعلية بين أقسام المكتبات والمعلومات وسوق العمل للتعرف على مدى الرضا عن أداء الخريجين لعملهم، والمواصفات المطلوبة في الخريجين لأداء هذا العمل. وللتعرف على ما يتم تدريسه من مقررات في الدراسات العليا بتخصص المكتبات بالمملكة المتحدة؛ لمعرفة مدى ملاءمته لإعداد الطلاب للعمل في المكتبات الأكاديمية كمتخصصين موضوعين، ودور أمين المكتبة كمتخصص موضوعي، والمهارات والكفاءات والمعرفة التي يحتاجها المتخصصون الموضوعيون، وما يعتقدون أنه يجب أن يُدرس في المقررات ذات العلاقة بالمكتبة كانت دراسة (Simmons & Corral, 2011)واعتماداً على تحليل محتوى المقررات، وتوزيع استبانة لأمناء المكتبات، ومقابلات مع مديري المكتبات، أظهر تحليل محتوى المقررات اختلافها بين الجامعات لكن يجب أن يكون هناك حد أدنى ثابت من المعرفة في المقررات، وأن طرق البحث واسترجاع المعلومات من المقررات المشتركة ولكن كل المقررات مناسبة بشكل عام. ويرى المديرون أن الصفات الشخصية للمكتبيين هي الأكثر تأثيراً في وظيفتهم كمتخصص موضوعي، بينما يرى المكتبيون ضرورة الاهتمام بطرق تدريس المقررات لأن لها التأثير الأكبر في العمل.

وحاولت دراسة (أبو سالم، ٢٠١٢) التعرف على مدى مواكبة برامج المرحلة الجامعية الأولى لأقسام المكتبات والمعلومات بصعيد مصر (جامعات جنوب الوادي، وسوهاج، وأسيوط) للتطورات التقنية الحديثة في تخصص المكتبات والمعلومات، وتعديل هذه البرامج بما يتماشى مع مستجدات التخصص من خلال تحليل محتوى البرامج محل الدراسة ومقارنتها بمحاور النموذج الذي اقترحته دراسة العلي واللهيبي لتقييم خطط البرامج الأكاديمية في أقسام المكتبات والمعلومات. وأوضح تحليل هذه البرامج تساو الأقسام الثلاثة في محور أساسيات علم المكتبات، بينما يتفوق البرنامج الأكاديمي لجامعة أسيوط في محاور خدمات المعلومات، وتقنيات المعلومات، والمهارات، ويركز برنامج جامعتي سوهاج وجنوب الوادي على محور معالجة المعلومات. وكان من بين توصيات الدارسة ضرورة اهتمام البرامج بتأهيل الطلاب بشكل جيد في اللغتين العربية والإنجليزية.

وقامت (فوزي، ٢٠١٣) في دراستها بمراجعة المقررات الدراسية في برنامج المكتبات والمعلومات بجامعة المنيا والذي بدأ تطبيق لائحته الجديدة عام ٢٠٠٩؛ للتحقق من تحقيق اللائحة للأهداف المطلوبة وهى مواكبة مستجدات التخصص، وملاءمة متطلبات سوق العمل خاصة بعد تراجع المستوى العلمي لطلاب القسم مع بدء تطبيق هذه اللائحة، كما كان أحد أهداف الدراسة اقتراح لائحة جديدة وفقاً لنظام الساعات المعتمدة؛ لتتيح للطلاب اختيار المقررات الدراسية التي تتناسب مع مجال العمل الذي يرغبون فيه. وأثبتت الدراسة أن البرنامج تم إعداده على عجالة لم تسمح بالدراسة المتأنية لنوعية المقررات التي يتم تدريسها أو ترتيبها ضمن البرنامج؛ مما أثر في استيعاب الطلاب لهذه المقررات، كما أوضحت التكرارات بين مفردات المقررات، وانتهت باقتراح برنامج شامل للدراسة بالقسم وفقاً لنظام الساعات المعتمدة، يتضمن مجموعة من المقررات الإلزامية المحورية، والمساندة،

والاختيارية. قامت أيضاً (حافظ، ٢٠١٣) في دراستها بوصف وتحليل اللائحة الجديدة التي كان قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بكلية الآداب جامعة القاهرة سيبدأ تطبيقها للمرحلة الجامعية الأولى ابتداء من العام الجامعي ٢٠١٣/ ٢٠١٤؛ وذلك لتحديد درجة الاختلاف بين هذه اللائحة واللائحة السابقة عليها لائحة (٢٠٠٤/ ٢٠٠٥)، ولمعرفة مدى مواكبة اللائحة الجديدة للتطورات الحديثة في بيئة المعلومات الرقمية. واعتماداً على منهج دراسة الحالة ومنهج تحليل المحتوى توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها النتائج السلبية للدمج بين الشعب الثلاثة على تخصصي تقنية المعلومات والوثائق، ومحدودية عدد المقررات الدراسية الجديدة، وفقدان الخطة الجديدة لعدد من المقررات الدراسية المهمة المتعلقة بتقنيات المعلومات والتي كانت موجودة في الخطة السابقة للقسم. وكان من بين توصيات الدراسة ضرورة الاهتمام بمقررات تكنولوجيا المعلومات، وضرورة المراجعة المستمرة للبرامج. ولذات الهدف (تقييم الخطة) كانت دراسة (عودة، ٢٠١٣) لتقييم الخطة الدراسية المُطبقة في قسم علم المعلومات بجامعة أم القري من وجهة نظر الطلاب الذين أوشكوا على التخرج (طلاب المستويين السابع والثامن)، وأوضحت الدراسة عدم رضا الطلاب بوجه عام عن التعليم الذي حصلوا عليه، كما أوضحوا وجود تداخل بين مفردات بعض المقررات الدراسية. واقترح الطلاب حذف بعض المقررات أو دمجها لوجود بديل أو لعدم فائدتها من وجهة نظرهم، كما اقترحوا بعض المقررات الدراسية التي يرغبون في إضافتها للائحة أو زيادة التركيز عليها كالشبكات وتصميم المواقع الإلكترونية.

أما دراسة (عبد الله، وجرجيس، ٢٠١٣) فقد تناولت واقع التأهيل الأكاديمي في أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات الإماراتية والعراقية واليمنية من جوانب عدة، يرتبط منها بالدراسة الحالية ما يتعلق بالمقررات الدراسية والتطورات والتغيرات في البرامج الدراسية لهذه الأقسام لتتناسب مع متغيرات التخصص. وأوضحت الدراسة اقتصار الدراسة في دولة الإمارات على مستوى الماجستير، وبالنسبة للجامعات العراقية فهناك تقادم في المقررات الدراسية وعدم تحديثها، بالإضافة إلى قلة عدد المقررات ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعدم التنسيق بين المؤسسات الأكاديمية وجهات التوظيف في القطاعين العام والخاص على السواء لمعرفة طبيعة احتياجاتها من المهارات والكفاءات المطلوبة في الخريجين. وتماثلت تلك النتائج مع حال الجامعات اليمنية وزاد عليها عدم وجود توصيف واضح للمقررات مما أوجد تداخلاً في تدريس بعضها. وكان من بين توصيات الدراسة ضرورة إعادة تقييم المقررات الدراسية لتحديثها وإضافة ما يتناسب مع مستجدات التخصص. كما اهتمت دراسة (عبدالله، ٢٠١٤) بتحليل وضع أقسام المكتبات والمعلومات في الجامعات الليبية الحكومية من جميع الجوانب؛ للوصول إلى أسباب القصور في أداء هذه الأقسام، وتقديم المقترحات اللازمة لرفع مستواها وتحسين العملية التعليمية، بالإضافة إلى اقتراح خطة دراسية لرفع كفاءة الطلاب. ومن بين ما توصلت إليه الدراسة عدم تحديث المقررات الدراسية في معظم الأقسام التي تمت دراستها، وأوصت الدراسة بالتوسع في تقديم المقررات الاختيارية لتلبية رغبة الطلاب في التخصص وفقاً لرغباتهم. وتناولت دراسة (محمود وراجح ، ٢٠١٤) بالتحليل مقررات أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات اليمنية؛ للتعرف عليها ومعرفة مدى مواكبتها للتطورات الحديثة، والتعرف على الصعوبات والمشاكل التي تعوق تطوير هذه الأقسام وتحقيقها لشروط الجودة. وتوصلت الدراسة إلى عدم اتباع أقسام المكتبات اليمنية لمعايير محددة عند وضع مناهجها الدراسية، كما لم تقم بدراسة احتياجات سوق العمل لتلبيتها في مقرراتها، ولم تضع سياسة محددة لتحديث مناهجها. أوضحت الدراسة أيضاً افتقار جميع البرامج لبعض المهارات المطلوبة في سوق

العمل كتصميم مواقع الإنترنت، وأوصت الدراسة بضرورة مراجعة وتحديث مقررات الأقسام بما يتوافق مع معايير الجهات المختصة مثل IFLA و ALA ومع متطلبات سوق العمل.

ولإفادة الباحثين من مصادر المعلومات المتاحة من خلال الوصول الحر حاولت (حسين، ٢٠١٤) في دراستها تحديد متطلبات التأهيل المهني لاختصاصي المعلومات، والتعرف على المهارات اللازمة لدعم الوصول الحر بالمكتبات المركزية بجامعات القاهرة الكبرى، ودور المكتبيين المتخصصين في ترسيخ ثقافة الوصول الحر لدى الباحثين. وتوصلت الدراسة إلى أن من الأسباب التي حالت دون إحاطة أفراد العينة بحركة الوصول الحر عدم تدريس أقسام المكتبات والمعلومات بهذه الجامعات لأي مقررات متخصصة عن الوصول الحر، وكان أكثر مقترحات عينة الدراسة للتغلب على معوقات الإحاطة بالوصول الحر أن تتبني أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية إدراج مقررات دراسية أو وحدات معرفية عن الوصول الحر ضمن برامجها.

وكان الهدف من دراسة (عبدالله، ٢٠١٥) هو الكشف عن الأدوار الجديدة لأقسام المكتبات والمعلومات والتي يفرضها مجتمع المعرفة من خلال دراسة وتحليل المقررات التي تقدمها أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية في برامج المرحلة الجامعية الأولى؛ للخروج بمؤشرات إحصائية توضح توجهات هذه الأقسام وإسهاماتها في رفع كفاءة الخريجين للتوافق مع احتياجات العصر. وتناولت الدراسة بالتحليل البرامج الدراسية لإحدى عشر قسماً تم اختيارهم لتمثيل المجتمع الأصلي، من حيث مسمى القسم وانتماؤه الأكاديمي ومستويات البرامج التي يقدمها. وانتهت الدراسة إلى أن المقررات الإطارية هي الأكثر تكراراً بين الأقسام تليها المقررات الوظيفية (اعتمدت الدراسة على تقسيمات المقررات التي وضعها أساتذة التخصص) بينما كانت مقررات المؤسسات والنظم وإدارة المعرفة هي الأقل طرحاً، وغابت مقررات المستفيدين من جميع الأقسام.

ولمعرفة مدى توافق مخرجات البرنامج الأكاديمي لقسم علم المعلومات بجامعة أم القرى وتلبيته لاحتياجات سوق العمل بمدينة مكة والمدن القريبة منها كانت دراسة (معتوق وآخرون، ٢٠١٦) ، وللتعرف على احتياجات ومتطلبات أصحاب الأعمال من خريجي التخصص، ومجالات عمل الخريجين من القسم، بالإضافة إلى التعرف على المقررات الدراسية التي كان لها دور في التوظيف، والمهارات والمؤهلات التي يحتاجها الخريج للالتحاق بالعمل. وانتهت الدراسة إلى جودة الخطة الدراسية لقسم علم المعلومات بجامعة أم القري، ودعم مقرراتها للعديد من المهارات المهنية والتقنية التي يحتاجها سوق العمل المحلي، كما توصلت إلى تعدد وتنوع جهات عمل خريجي القسم، وأن أكثر المهارات التي ساعدت الخريجين في التوظيف هي مهارة القدر على اجتياز المقابلة الشخصية يليها امتلاك مهارات الحاسب الآلي والإنترنت، أما أكثر المقررات التي ساعدتهم فهى مقررات تقنية المعلومات يليها مقررات علم المعلومات. وأوصت الدراسة بزيادة مقررات اللغة الإنجليزية، والاهتمام بمقررات علم الإدارة. أما دراسة (كمال الدين والشافعي، ٢٠١٦) فكان الهدف منها معرفة واقع الإعداد الأكاديمي لاختصاصيات قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الدمام، ومدى مواكبته لمتطلبات سوق العمل، ومقارنة ذلك مع واقع بعض أقسام المكتبات بالجامعات السعودية من خلال تحليل مقرراتها الدراسية. وانتهت الدراسة إلى اتجاه أقسام المكتبات بالمملكة بوجه عام إلى مواكبة التطورات التقنية من خلال زيادة عدد مقررات التقنية الموجودة في خططها الدراسية، إلا أن نسبة مقررات المهارات ضعيفة في قسم الدمام مقارنةً بالأقسام الأخرى، بالإضافة إلى تسجيل القسم لأعلى نسبة في محور المقررات المساندة؛ مما جعل القسم غير قادر على تأهيل اختصاصيات معلومات لديهن المهارات المناسبة لسوق العمل المعلوماتي.

واتجهت دراسة (عمر، ٢٠١٦) لتقييم لائحة قسم المكتبات والمعلومات بجامعة كفر الشيخ لكن من جانب الخريجين بالتعرف على وجهة نظرهم فيما تم تقديمه لهم من مقررات خلال فترة دراستهم الجامعية ومدى إفادتهم منها، والتعرف على الفرق في وجهة نظرهم وفقاً لنوعهم وتقديراتهم العلمية؛ لاقتراح توصيات لتطوير اللائحة الدراسية بما يحقق أهداف القسم من وجهة نظر الخريجين. وتم تجميع البيانات من خلال مقياس تم توزيعه على خريجي القسم عام ٢٠١٦. وكان من نتيجة الدراسة رضا ثلاثة أرباع عينة الدراسة عن المقررات التي تلقوها من حيث درجة الإفادة، والمادة العلمية، والوقت المحدد لتقديمها، وأكثر المقررات إفادة للخريجين من وجهة نظرهم هي مقررات التدريب العملي والفهرسة.

وللوقوف على الواقع الأكاديمي لتكوين خريجو قسم المعلومات والمكتبات بالجامعة اللبنانية في ظل التوجهات الحديثة للمهنة، ومتطلبات التغييرات في المناهج الدراسية، ومدى مواكبة هذه البرامج للبيئة الرقمية كانت دراسة (قشور، ٢٠١٧). وتم استعراض جميع المقررات الدراسية ومطابقتها مع ستة موضوعات أساسية وهى: أسس علم المعلومات، واستراتيجيات إدارة المعلومات وخدماتها، ومعالجة المعلومات، ونظم وتقنيات المعلومات، وسلوكيات استخدام المعلومات، والمهارات المكتسبة، وتم تحديد هذه الموضوعات من خلال ثلاث أدوات صادرة عن جمعيات مهنية دولية. وانتهت الدراسة إلى أن نسبة كبيرة من هذه الموضوعات ممُثلة بشكل كبير في مقررات قسم المعلومات والمكتبات بالجامعة اللبنانية باستثناء موضوع "سلوكيات استخدام المعلومات"؛ فلا توجد مقررات تتضمن احتياجات المستفيدين وسلوكيات بحثهم عن المعلومات واستخدامها، وتفاعل الإنسان مع تقنيات المعلومات. ثم كانت دراسة (عبدالرزاق، وكليب، ٢٠١٧) للتعرف على رأي أعضاء هيئة التدريس بأقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات الأردنية، وخريجي هذه الأقسام في واقع المناهج الموجودة، ومدى ملاءمتها لتطورات العمل المكتبي، ودوافع تغيير المناهج، ومدى موافقتهم على ضرورة امتلاك الخريجين للكفايات اللزمة لمتطلبات تطور العمل المكتبي (تطوير مناهج تدريس علم المكتبات والمعلومات بالجامعات الأردنية في ضوء متطلبات العمل) وأوضحت الدراسة أن التغير السريع في متطلبات سوق العمل أحد أهم الأسباب لتطوير المناهج الدراسية، وأن أكثر الكفايات التي حددتها الدراسة هما ضرورة امتلاك الخريجين لاستخدام الحاسب ، والقدرة على استخدام الفهارس الآلية؛ لمواكبة حاجات المستفيدين في ظل تطورات تقنيات المعلومات والاتصالات. وكان من بين توصيات الدراسة العمل على تطوير وتحديث المناهج فيما يتعلق بالكفايات التخصصية كالقدرة على إعداد برامج تدريب المستفيدين وتنفيذها، وإتقان اللغة الإنجليزية المتخصصة، وتحديث المناهج فيما يتعلق بالكفايات الإدارية.

حاولت دراسة (الخليل،٢٠١٧) التعرف على الواقع الفعلي للتأهيل الأكاديمي بأقسام المكتبات والمعلومات السودانية، ومعرفة المسميات الجديدة لهذه الأقسام وتبعيتها الإدارية، والتعرف على المهارات والكفايات اللازمة للعمل في البيئة الرقمية، وتقييم مناهج أقسام المكتبات السودانية فقاً لنموذج العلي واللهيبي. واعتماداً على مجموعة من المناهج وباستخدام الاستبانة لتجميع البيانات من جميع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السودانية توصلت الدراسة إلى أن المناهج تعكس أهداف الأقسام وتساعد في وضع الخطط وتحقيق الأهداف، وأن المناهج شاملة لاحتياجات العمل في البيئة الرقمية، وهناك سياسات مكتوبة لتحديث المناهج بالأقسام، وأن المناهج الحالية لا تتوافق مع التوجهات الحديثة في التخصص وفقاً لنموذج العلي واللهيبي سواء من حيث تغطية المحاور الأساسية، أو من حيث توزيع المفاهيم الأساسية لكل محور. وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات من بينها استخدام نموذج العلي اللهيبي عند تطوير المناهج الأكاديمية، وعمل دراسات دورية للتعرف على احتياجات سوق العمل، وضرورة

إعادة الأقسام النظر في أهدافها لتنسجم مع طبيعة التطورات التقنية السريعة، ومع متطلبات واحتياجات سوق العمل. وكان الهدف من دراسة ((Malik & Ameen, 2017 هو مقارنة جودة برامج الماجستير في المكتبات والمعلومات بالقواعد الإرشادية لمنظمة الإفلا IFLA الصادرة ٢٠١٢ من ناحية الإطار الأكبر (G1)، وعناصر المقررات الدراسية (G2)، والمقررات الدراسية (G3). اعتمدت الدراسة على تحليل محتوى برامج الماجستير المتاحة على المواقع الخاصة بها للعام الأكاديمي ٢٠١٥/ ٢٠١٦، بالإضافة إلى مقابلات تليفونية مع منسقي هذه البرامج. وانتهت الدراسة إلى تقليدية المقررات الدراسية فهي غير حديثة، ولا تتضمن عناصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أوضحت الدراسة أيضاً أن جميع البرامج تتناول بشكل أو بآخر العناصر المختلفة لمنظمة IFLA وإن كان هناك تفاوتاً في تناولها.

وتناولت دراسة (سنوسي، ٢٠١٨، ٢٠٢١) واقع البرامج الأكاديمية بأقسام المكتبات والمعلومات المصرية ونظيرتها بالجامعات العربية، ومدى مسايرتها للتطورات الدولية في تخصص المكتبات والمعلومات؛ وذلك لوضع تصور مقترح لبرنامج أكاديمي وطني يمكن تطبيقه على جميع أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية، وأوصت الدراسة بالتقييم المستمر للبرامج، وكذلك تطويرها بما يتناسب مع التطورات الدولية للتخصص، وإدراج بعض المقررات الحديثة للوائح الأقسام. أما دراسة (جاب الله، ٢٠١٨) فحاولت وضع تصور واقتراح لخطة عمل ورؤية مستقبلية لبرامج المكتبات المعلومات في الجامعات العربية تتضمن تشخيصاً لمشكلاتها وتوصيفاً لمعالجة هذه البرامج، من خلال تحليل أبرز الدراسات التي نُشرت باللغتين العربية والإنجليزية في هذا الموضوع، واستخلاص أهم العقبات والمشكلات التي ذكرتها هذه الدراسات، وأبرز مقترحاتها وتوصياتها للخروج برؤية مستقبلية، وانتهت الدراسة إلى أن دراسات المكتبات تناولت كل قضايا التخصص، وان التكرار في النتائج والتوصيات أصبح هو الغالب.

وقامت (Vrana, 2018) بدراسة التوازن بين متطلبات العمل في المكتبات والبرامج الدراسية من خلال فرضية أساسية هي وجود حاجة لاتصال مباشر أفضل وأكثر تواتراً بين المكتبات والجامعات فيما يتعلق بما يتم تدريسه لموظفي المكتبة المستقبليين. وحاولت الدراسة معرفة ما إذا كانت المكتبات لديها فهم واضح – معتمد على بحث علمي– للمعارف والمهارات والكفاءات التي تحتاجها عند طلب موظفين جدد أم لا؟، كما حاولت معرفة ما إذا كانت هناك حاجة لتعديل البرامج الدراسية لتتناسب مع الممارسة الفعلية للعمل بالمكتبة؟ وتحديد المسؤول عن تلك التعديلات، وكم مرة يمكن أن تعبر الأطراف المعنية عن رغبتها في إجراءها؟ اعتمدت الدراسة على استبيان إلكتروني تم إرساله إلى المكتبات العامة في كرواتيا، وتم تأكيد فرضية الدراسة والتي تشير إلى الحاجة إلى اتصال أكثر تواتراً، وبشكل مباشر وأفضل بين المكتبات والجامعات، كما أوضحت الدراسة أن المكتبات لديها فهم واضح للمعارف والمهارات المطلوبة اعتماداً على دراسات سابقة عند اختيار موظفين جدد، وأن هناك حاجة لأن تقوم الجامعات بتعديل برامجها الدراسية بما يتناسب مع ممارسات المكتبات، وأن ٥٠% من المكتبات هو الذي يتواصل مع الجامعات لتعديل برامجها الدراسية، وترغب معظم المكتبات بتكثيف هذا التواصل بينها وبين الجهات الأكاديمية لتعديل برامجها الدراسية ليكون كل خمس سنوات على الأكثر.

حظي تعليم المكتبات والمعلومات بالمملكة العربية السعودية بدراسة أخرى هي دراسة (الزهري، ٢٠١٩) لاستعراض واقع تعليم المكتبات والمعلومات في المملكة العربية السعودية من خلال التعرف على واقعها، واستشراف توجهاتها المستقبلية، واستشراف أهداف مخرجات التعليم لبرامج أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات السعودية،

بالإضافة إلى رصد توجهات ورؤى أساتذة التخصص لكيفية دعم الأقسام لإنجاح رؤية المملكة ٢٠٣٠. واعتماداً على المنهج الوصفي التحليلي وباستخدام استباناتان إحداهما لرؤساء الأقسام العلمية، والأخرى لأعضاء هيئة التدريس بها أوضحت الدراسة جهود الأقسام السعودية لتطوير برامجها وخططها الدراسية، مع تحديد ما تواجهه من تحديات. وكان من بين توصيات الدراسة وضع استراتيجية وطنية لتطوير الأقسام لتلبية احتياجات الدولة من الكوادر المتخصصة، ولتفادي أكبر قدر من الازدواجية في الأدوار، وأن تقوم الأقسام بدراسة احتياجات سوق العمل. وتناولت دراسة (Aparac– Jelusic, 2019) اتجاهات الجامعات الأوربية في تعليم المكتبات والمعلومات من خلال دراسة الوضع في البوسنة والهرسك، وذلك بهدف تصميم برامج جامعية مرنة تستوعب التحديات التي تواجه تعليم المكتبات، وتقديم مناهج مبتكرة وأساليب تدريس جديدة، والاستخدام الأفضل لإمكانات البرامج المشتركة التي يمكن أن يدعمها الاتحاد الأوربي. تناولت الدراسة أيضاً تأثير التقنيات التعليمية المستحدثة (كالفصل المعكوس، والتعلم التحليلي، والألعاب في التدريس، والابتكار،... وغيرها) على التعليم الجامعي خاصة تعليم المكتبات والمعلومات.

كما اهتمت دراسة (الشوابكة وكليب، ٢٠٢٠) بالتعرف على الخصائص العامة للخطط الدراسية لبرامج البكالوريوس والماجستير في علم المكتبات والمعلومات في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة من حيث مسمياتها، وتبعيتها الإدارية، وعدد الساعات المعتمدة للبرنامج والمتطلبات، بالإضافة إلى التعرف على التوزيع الموضوعي للمقررات المطروحة ضمن هذه الخطط. واعتماداً على المنهج الوصفي التحليلي لمحتويات الخطط الدراسية للبرامج محل الدراسة، انتهت الدراسة إلى أن قطاع تكنولوجيا المعلومات يستأثر بالعدد الأكبر من الساعات المعتمدة لمتطلبات التخصص الإجبارية، يليه قطاع تنظيم المعلومات ثم قطاع علم المكتبات العام. وفيما يتعلق بالمقررات الاختيارية كان قطاع أنواع مؤسسات المعلومات وإدارتها هو الأكثر تمثيلاً يليه قطاع علم المكتبات والمعلومات – عام ثم قطاع تكنولوجيا المعلومات.

وتناولت دراسة (سعد، ٢٠٢١) بالتحليل الرؤية العالمية للاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات IFLA Global Vision وانعكاس هذه الرؤية على برنامج المكتبات والمعلومات بجامعة جنوب الوادي بقنا؛ حيث تم تطوير البرنامج ليتوافق مع هذه الرؤية من خلال طرح لائحة جديدة بدأ العمل بها من العام الدراسي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠. واستعرضت الدراسة واقع البرنامج من حيث المقررات الدراسية، وطرق التعليم والتعلم التي يطبقها، والتسهيلات الدراسية المساعدة التي يمتلكها، وطرق تقييم الطلاب، وأوضح تحليل اللائحة الدراسية للبرنامج أنها تدفع الطلاب إلى التدريب والممارسة، وتنمية المهارات، وترسيخ مبدأ البحث والابتكار لديهم، وتشجيعهم على العمل الجماعي؛ حتى يكون الخريج قادراً على التعامل مع سوق العمل فور تخرجه، وهو ما يتوافق مع الرؤية العالمية للاتحاد الدولي للمكتبات. أما دراسة (عيبوط ورحال، ٢٠٢١) فكان الهدف منها معرفة مدى توافق البرامج الأكاديمية بمعهد علم المكتبات والتوثيق بقسنطينة مع البرامج والمقررات المتضمنة في المعيار المرجعي لبرامج المكتبات والمعلومات للجامعات العربية؛ فتم تحليل محتوى المقررات الدراسية بالمعهد، وتقييمها، ومقارنتها بالمعيار المرجعي العربي. انتهت الدراسة إلى وجود قدر من التوافق بين مقررات المعهد في برامج تخصص المكتبات ومراكز المعلومات، سواء في نسب المقررات التي يقترحها المعيار، أو في نسب تمثيلها، مع غياب جزئي أو كلي لبعض المحاور في بعض مجالات المعيار، مع وجود شبه توافق مع تفاوت نسبي في نسب تمثيل مجالات المعيار. وفيما يتعلق ببرامج

تقنيات أرشيفية فهو أيضاً يتوافق بقدر مع المعيار وهناك غياب لبعض المحاور، ولكن لا تتوافق نسب توزيع مقررات البرنامج مع النسب التي حددها المعيار للمجالات الرئيسة والفرعية والبينية

وكان تطوير المقررات الدراسية ضمن توصيات العديد من الدراسات والتي رصدتها دراسة (رجب ومحليس، ٢٠٢١) في مراجعتهما العلمية لاتجاهات التدريس في علوم المكتبات والمعلومات فيما يتعلق بالعمليات الفنية، والتي كان من بين محاورها عرض الاتجاهات الحديثة في مقررات المكتبات، وتقويم البرامج المُقدمة في أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات العربية، بالإضافة إلى عرض لوائح أقسام المكتبات والمعلومات ببعض الجامعات المصرية؛ لبيان مدى تناول هذه اللوائح لمقررات العمليات الفنية. أما دراسة (سالم، ٢٠٢١) فكان الهدف منها هو التعرف على التخصصات المساندة ببرامج المكتبات والمعلومات بالجامعات الحكومية المصرية، ومرئيات أعضاء هيئة التدريس بهذه الأقسام حول التخصصات المساندة التي يجب توافرها في الخريجين، بالإضافة إلى التعرف على رأي مؤسسات المعلومات (والتي تمثل سوق العمل لهؤلاء الخريجين) في التخصصات المساندة المطلوب توافرها فيهم، واقتراح مجموعة من التخصصات المساندة التي يمكن أن تحقق المواءمة بين مخرجات البرامج الحالية وتطورات المجال وتلبية احتياجات سوق العمل. وقامت الدراسة بتحليل المقررات الدراسية للمرحلة الجامعية الأولى المُطبقة في العام الجامعي ٢٠١٨/ ٢٠١٩، وانتهت إلى نقص في المهارات المساندة المطلوبة من اختصاصي المكتبات والمعلومات المطلوبة في سوق العمل المصري نتيجة؛ ضعف تضمين التخصصات المساندة في البرامج محل الدراسة، وللتشابه الكبير بين خطط الأقسام التي تم تحليلها.

وتناولت دراسة (بيزان، ٢٠٢٢) تأثير التقادم التكنولوجي في تطوير البرامج الأكاديمية ومحتوى برامج تعليم علوم المعلومات والمكتبات والأرشيف في ليبيا من خلال دراسة الإنتاج الفكري المتعلق بهذا الموضوع؛ وذلك لرصد تطور طبيعة وظائف العاملين بمؤسسات المعلومات، والتحديات التكنولوجية التي تواجههم، واستنباط رؤية لتطوير البرامج الأكاديمية ومحتوى المقررات الدراسية. كما عرضت دراسة (محمود، ٢٠٢٣) تحليلاً ومقارنة لعناصر دليل برامج تعليم المكتبات والمعلومات الصادر عن الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات والمعلومات في أحدث إصداراته عام ٢٠٢٢، بالواقع المصري والعربي في تعليم المكتبات والمعلومات لمحاولة تخطي المشكلات التي تواجهه.

وأوضحت دراسة (Shah; Pei, &Chen, 2023) وضع تعليم المكتبات والمعلومات في باكستان وتقدمه منذ استقلالها في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي، (وأيضاً مستويات وقضايا توظيف المكتبيين، والتسهيلات والتحديات التي تواجهها مؤسسات المكتبات والمعلومات، والافاق المستقبلية للتخصص ومدى تطوره، وكيف أثر تعليم المكتبات والمعلومات في سوق العمل، وتحديد التحديات التي تواجه تعليم المكتبات في باكستان. وبمقابلة مقننة مع عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الباكستانية بالإضافة إلى استبانة تم تجميع بيانات الدراسة والتي انتهت إلى تحديد عدد من المشاكل التي تقابل تعليم المكتبات في باكستان؛ كالنقص في عدد المعلمين المؤهلين، ونقص الموارد والمرافق، ولكن لم تتطرق الدراسة للمقررات الدراسية التي يتم تدريسها في هذه الجامعات. بينما تناولت دراسة (Davis, et al., 2023) القواسم المشتركة والاختلافات بين برامج المكتبات والمعلومات في كرواتيا ومثيلتها في الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث تم تحليل المقررات وفقاً لقائمة الكفاءات الأساسية التي أصدرتها جمعية المكتبات الأمريكية 2009) ALA's Core Competence of librarianship) كإطار مرجعي للدراسة. توصلت الدراسة إلى انه بخلاف أن برامج الولايات المتحدة التي تمت دراستها موجهه إلى مرحلة الدراسات العليا، هناك العديد من أوجه التشابه بين برامج البلدين؛ حيث تركز البرامج في البلدين على المقررات الأساسية

للتخصص، كما يوفر كلاهما مقررات اختيارية تسمح للطلاب بالتخصص في مجالات محددة، إلا أن المكتبيين الكرواتيين يمرون بإجراءات أكثر تعقيداً من نظرائهم الأمريكيين ابتداءً من مرحلة البكالوريوس حتى اختبار ترخيص مزاولة المهنة. تهتم برامج كلا البلدين أيضاً بمجموعات محددة من المهارات؛ فالبرامج الكرواتية تهتم بشكل كبير بالمهارات المتعلقة بإدارة المجموعات والمقررات التي تعزز من المهارات التقنية لطلابها، بينما تهتم البرامج الأمريكية بالمهارات الإدارية وتوفر لطلابها الكثير من المرونة من خلال ما تقدمه من مقررات اختيارية. كما قامت دراسة (Yew, et al., 2023) بإجراء مقارنة كمية للبرامج المُعتمدة من ALA و البرامج المُعتمدة من CILIP باعتبارهما الجهتين الرائدتين لاعتماد مدارس المكتبات باللغة الإنجليزية؛ لتحديد أوجه الشبه والاختلاف والموضوعات الشائعة ولمساعدة الطلاب على اختيار برنامج المكتبات المناسب لاهتماماتهم. وتم تحليل البرامج من حيث مسمى البرنامج، والمستوى الأكاديمي، وعدد الساعات المعتمدة، والمقررات المطلوبة، والنسبة المئوية لها، ومتطلبات التخرج المستخدمة. أظهرت الدراسة أنه مازال كثير من البرامج يستخدم كلمة "مكتبة" كجزء من أسم البرنامج، وتحافظ البرامج من خلال مقرراتها على جوهر علم المكتبات مع إضافة مقررات في تكنولوجيا المعلومات "كمتطلبات". أوضحت الدراسة أيضاً أن هناك تغيراً في طبيعة الوحدات الأكاديمية التي كانت تنضوي تحتها برامج المكتبات والمعلومات، ولكنا اندمجت الآن مع أقسام أخرى كالتعليم والاتصالات لتشكل مدارس المعلومات.

أما دراسة (أبو سحلي، ٢٠٢٣) فكان الهدف منها تحليل لائحتي قسم علوم المعلومات بجامعة الفيوم ومقارنتهما بالمعايير الصادرة عن جمعية المكتبات الأمريكية والخاصة بعلم المعلومات والتقنية؛ وذلك للتأكد من أن خريجي القسم يمتلكون المهارات التخصصية والتقنية التي تؤهلهم لمواجهة متطلبات سوق العمل، كما تهدف الدراسة إلى تحديد نقاط القوة والضعف بلائحة الساعات المعتمدة للاستفادة منها في التعديل الدوري لها. وبتطبيق المنهج المقارن انتهت الدراسة إلى تمثيل مقررات لائحة الساعات المعتمدة لجميع محاور معايير الجمعية الأمريكية ASIS&T، بالإضافة إلى زيادة عدد المقررات التكنولوجية والتي تدعم التخصص وتتناسب مع متطلبات سوق العمل، عكس اللائحة القديمة والتي كان التركيز فيها على مقررات أساسيات المعلومات ولم يكن فيها أي مقررات تمثل محور استخدام المعلومات والمستفيدين.

٥/٩/١ تعليق على الدراسات السابقة:

يوضح العرض السابق وجود الكثير من الدراسات التي تناولت مقررات برامج تخصص المكتبات والمعلومات في محاور متعددة، بل هناك دراسات عدة في نفس المحور لنفس البرنامج أحياناً نتيجة لتغير لوائح الأقسام فتخضع اللائحة الجديدة للدراسة والتحليل، كما كان المعيار المرجعي العربي لبرامج المكتبات والمعلومات للجامعات العربية مجالاً للعديد من الدراسات. وهناك نقاط مشتركة بين بعض هذه الدراسات والدراسة الحالية لكن جوهر الدراسة الحالية ذاته مختلف عن الدراسات التي تم عرضها؛ ففي دراسة (محمد، ٢٠١٩) تم تقييم برنامج جامعة أسيوط وفقاً للمعيار المرجعي العربي لبرامج المكتبات والمعلومات للجامعات العربية بجميع محاوره، وهو ما تم أيضاً في دراسة (مندي، ٢٠٢٠) والتي تم فيها تطبيق المعيار كاملاً على برنامجي الوثائق والمعلومات، والمكتبات والمعلومات بكلية اللغة العربية بالمنوفية جامعة الأزهر، والدراستان خارج إطار الدراسة الحالية؛ فقسم جامعة أسيوط لم يطبق نظام الساعات المعتمدة بعد وبالتالي لم تشمله الدراسة، كما أن جامعة الأزهر خارج إطار الدراسة التي اقتصرت حدودها على الجامعات الحكومية المصرية التابعة للمجلس الأعلى للجامعات. أما دراسة (علي، ٢٠٢٠) فتناولت بالشرح جميع معايير اعتماد برامج المكتبات ومن بينها المعيار المرجعي العربي لبرامج المكتبات والمعلومات

للجامعات العربية الذي تقتصر عليه الدراسة الحالية، في حين تناولت دراسة (أحمد، ٢٠٢٠) تقييم أقسام المكتبات بجامعات شمال الصعيد ولم تتطرق إلى مقررات البرامج. والدراسة الأقرب للدراسة الحالية هي دراسة (عبيوط ورحال، ٢٠٢١) والتي تهتم بدراسة مدى موافقة البرامج الأكاديمية، من حيث التركيز على البرنامج الأكاديمي بمرحلة الليسانس بمعهد علم المكتبات والتوثيق بقسنطينة (الجزائر) وقياس نسب تمثيل المقررات الدراسية فيه؛ لمعرفة مدى موافقتها للمعيار المرجعي العربي، والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية في موضوع الدراسة ذاته حيث تركز الدراسة الحالية على برامج المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية الحكومية والتي تطبق نظام الساعات المعتمدة. كما تتشابه الدراسة مع دراسة (رجب ومحليس، ٢٠٢١) في تحليل مقررات الأقسام العلمية، لكن هذه الدراسة قامت بتحليل برامج جميع أقسام المكتبات والمعلومات المصرية، بل هناك بعض البرامج التي شملتها الدراسة غير مُطبقة الآن نتيجة اتجاه بعض الأقسام لتطبيق نظام الساعات المعتمدة. كما تشترك الدراسة الحالية مع دراسة (أبو سحلي، ٢٠٢٣) التي تشمل البرنامج الأكاديمي لقسم جامعة الفيوم ولكنها تقارن بين برنامجي القسم؛ القديم بنظام المقررات، والحديث بنظام الساعات المعتمدة، بينما الدراسة الحالية يتواجد بها قسم جامعة الفيوم ضمن مجموعة من الأقسام العلمية التي تطبق نظام الساعات المعتمدة.

٢ الإطار النظري للدراسة:

١/٢ برامج المكتبات والمعلومات:

أثرت التغيرات التي أحدثتها تقنية المعلومات على الأنشطة والخدمات التي تقدمها مؤسسات المعلومات باختلاف أنواعها، وحصرت (بيزان، ٢٠١٢، ص ٣٦) هذا التأثير في التغيير في العمليات الفنية والتي تم استخدام تقنية المعلومات والاتصالات لتأديتها بشكل أفضل وأكثر كفاءة، وفي الحاجة إلى مستوى مختلف من المكتبيين القادرين على تقديم خدمات معلوماتية لمجتمع مستفيدين متغير ومتنوع الاحتياجات المعلوماتية. ومن الطبيعي أن ينعكس هذا التأثير على البرامج الدراسية المنوط بها تأهيل هؤلاء المكتبيين؛ فقد أوضح عرض الدراسات التي تناولت سوق العمل (العنصر)عدم تناسب البرامج الأكاديمية في معظمها مع متطلبات سوق العمل، وهو ما جعل التوصية المتكررة في هذه الدراسات "تعديل الخطط الدراسية لتتناسب مع سوق العمل، وأن تعديل البرامج واجب لأن التأهيل الأكاديمي المجرد وفق خطط منفصلة عن احتياجات الواقع سيؤدى إلى وجود خريجين لا تتناسب مؤهلاتهم مع فرص العمل المتاحة، وهذا ما توصلت إليه دراسة (بطوش، ٢٠٠٨،ص١١٩) من "وجود عجز في أعداد المهنيين المتخصصين في مجال المكتبات والأرشيفات وفي نفس الوقت هناك بطالة بين خريجي أقسام المكتبات والأرشيفات". كما رصدت (حافظ، ٢٠١٣، ص ٤٨) اتجاه أقسام ومدارس علوم المكتبات والمعلومات إلى تطوير خططها الدراسية نتيجة لتغير الدور التقليدي لأخصائي المعلومات، ولتلبية المتطلبات الجديدة لسوق العمل. وتفاوت حجم التغيير في الخطط الدراسية من قسم لآخر، فبينما اكتفت أقسام بحذف بعض المقررات التقليدية وإضافة عدد من المقررات التي تتناول التقنيات الحديثة، امتد التغيير في حالات أخرى ليشمل أسماء الأقسام والمدارس نفسها، واستحداث وتطوير أدوات لاستكمال العملية التعليمية. وأشارت (Malik & Ameen, 2017,p.299) إلى اتجاه الكثير من مدارس المكتبات إلى دمج تخصصات أخرى معها، كما زادت المدارس من دمج عناصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مقرراتها الدراسية، نتيجة لظهور مسميات وظيفية ووظائف جديدة وتغير في المهارات والكفاءات اللازمة ذات الصلة بمجتمع المعلومات. ويجب مراجعة البرامج الأكاديمية بشكل دوري للتأكد من توافقها مع دراسات سوق العمل والتي تتم أيضاً بشكل دوري بسبب تغير احتياجاته من جهة،

وظهور وظائف جديدة من جهة أخرى. وتجدر الإشارة إلى وجود توصية منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي بـ" ضرورة مراجعة أقسام المكتبات والمعلومات لبرامجها ومقرراتها الدراسية بحيث تراعي الموضوعات الحديثة والاحتياجات المحلية" (عبد الهادي ومحمود، ١٩٩٥، ٣٩)، ولا زالت هذ التوصية قائمة!

ولكي تقوم الأقسام بتطوير برامجها وبسبب تأثر التخصص بتطور تكنولوجيا المعلومات، فهناك حاجة إلى تأهيل عناصر بشرية في تخصصات تحتاجها مؤسسات المعلومات الحديثة للقيام بتطوير المقررات؛ كمتخصصين في الحاسب الآلي، ونظم المعلومات، وشبكات المعلومات، والإدارة والإحصاء، وغيرها؛ حتى لا تتم الاستعانة بعاملين من خارج التخصص للقيام بهذا العمل. (الزبون ويونس،٢٠١٥، ص ١).

أهمية المراجعة الدورية للمقررات: نتيجة للتطورات السريعة في قطاع المكتبات والمعلومات، وفي ذات الوقت تطور في تكنولوجيا المعلومات ومظاهرها وتقنياتها، ولضمان مواكبة مقررات البرامج الدراسية لتطورات التخصص؛ لابد من الابتعاد عن المقررات التي تناقصت أهميتها، والاهتمام بمقررات إدخال الآلية على خدمات المكتبات، واستحداث مقررات جديدة تتماشى مع تكنولوجيا المعلومات. لابد أيضاً أن تضع البرامج الموضوعات الحديثة في اعتبارها لخدمة قطاع المكتبات والمعلومات وذلك بتعديل مقرراتها، وتطوير محتواها، أو إضفاء الصبغة الميدانية عليها، ويؤدي هذا إلى إضفاء طابع الحداثة والتجانس على هذه المقررات للتوائم مع التحديات المستقبلية. (بطوش، ٢٠٠٨، p.124)

١/١/٢ المهارات والكفاءات:

يتضمن تأهيل المكتبيين نوعين من المهارات:

أ) المهارات المهنية أو الصلبة: وهي المهارات التي يتم اكتسابها من البرامج الدراسية مثل القدرة على التعامل مع قواعد الفهرسة، وخطط التصنيف، ورؤوس الموضوعات، والقدرة على تحديد احتياجات المستفيدين، ومهارة البحث في الإنترنت، وتطبيقات برنامج الأوفيس، والقدرة على تقييم الأداء، وإعداد السجلات وغيرها من المهارات التي يمكن أن تتضمنها المقررات الدراسية. (الحلبي، ٢٠١٩، ص ٢١)

ب) المهارات الناعمة: وهي التي أشار إليها (الحلبي، ٢٠١٩، ص ٢١) بأنها سمات شخصية يكتسبها أخصائي المعلومات طوال حياته (سواء العامة أو المهنية) تساعده في أداء عمله بجودة أكثر، ومن أمثلتها مهارات التواصل مع الآخرين، مهارات اجتماعية، مهارات عقلية وإبداعية، مهارات قيادية وإدارية، ...وغيرها

ولن تستطيع البرامج الأكاديمية تعليم كل المهارات التي يتم تحديدها كمتطلبات للوظائف؛ فالبرنامج الأكاديمي يقدم للخريجين ٤٠% من المهارات اللازمة لأى وظيفة، ويمكنهم الحصول على الـ ٦٠% الأخرى من المهارات من خلال طرق مختلفة غير البرنامج الدراسي؛ فالدرجة الجامعية وحدها لن تكون كافية ليكون الخريج ماهراً في العمليات الفنية (Hertenstein, 2023,p.787– 789)؛ لذا يكون التركيز في بناء برامج تأهيل الكفاءات في المهنة وتطويرها على المهارات التقنية ذات العلاقة بالنظم وخدمات المعلومات إلى جانب التركيز على المهارات الشخصية (الشنبري، ٢٠٠٨، ص٧٠)

وقد تضمن المحور الرابع من المعيار المرجعي لبرامج المكتبات والمعلومات والخاص "بالطلاب والمهارات والكفايات المستهدفة"؛ فهو يتناول مجموعة المعارف والقدرات والخبرات الشخصية والذهنية والعملية التي يكتسبها الدارس بعد الانتهاء من كل مقررات البرنامج كما يلي: (محمود، ٢٠١٦، ص٣٣– ٣٤)

ج) المهارات الشخصية: كالأمانة والالتزام، واحترام القيم الدينية والاجتماعية، والمرونة وعدم التعصب، والتمتع بروح المبادرة، والثقة بالنفس، والقدرة على الاستماع والمناقشة، وتسويق الذات، والقدرة على التواصل بين زملاء العمل والمستفيدين. وقد أوضح المعيار أن الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام لها الدور الأكبر في غرس هذه المهارات في الطلاب، بالإضافة إلى بعض المقررات المساعدة والبينية.

د) المهارات الذهنية: وتشمل التفكير النقدي، والقدرة على مواصلة التعلم والبحث، والتحليل وحل المشكلات، وإدارة الوقت، والعمل ضمن فريق، بالإضافة إلى استيعاب المعرفة من مصادر متعددة، واستيعاب الأسس والنظريات التي تقوم عليها مهنة وتخصص المكتبات والمعلومات.

هـ) المهارات العملية والمهنية: وتتضمن كل المهارات التي يتطلبها العمل في مؤسسات المعلومات؛ كاختيار وتقييم مصادر المعلومات باختلاف أنواعها وأشكالها، واستخدام أدوات وأساليب تنظيم المعلومات والمعرفة وأجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والبحث في قواعد المعلومات، وتحليل سلوك المستفيدين وتقديم المعلومات لهم وتدريبهم وتوجيههم، وتكوين ونشر الوعي بأهمية المعلومات والمعرفة ومؤسساتها والعاملين بها، وتطبيق كل التشريعات والقوانين المتعلقة بالعمل بما فيها حقوق الملكية الفكرية، وإعداد التقارير والإحصائيات وتقييم الأداء، والقدرة على العمل في المؤسسات المرتبطة بالمعرفة كافة، وتسويق خدمات المعلومات لزيادة موارد مؤسسته.

٢/٢ نظام الساعات المعتمدة:

وافق المجلس الأعلى للجامعات المصرية في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠٢١ على تعديل الفقرة الثانية من المادة رقم (٧٩) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢(درويش وآخرون، ٢٠٢١، ص١)، وقد صدر هذا التعديل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٢٠ لسنة٢٠٢١، وينص على "بالنسبة للدراسة بنظام الساعات أو النقاط المعتمدة تُمنح الدرجة العلمية متى استوفى الطالب متطلبات الحصول عليها ومن بينها الحد الأدنى لعدد سنوات الدراسة، وذلك كله وفقاً لما تحدده اللوائح الداخلية للكليات" (الجريدة الرسمية. قرار رئيس مجلس الوزراء، ٢٠٢١). وفي إطار حرص الجامعات المصرية على استكمال تطبيق نظام الساعات المعتمدة في كافة برامجها الدراسية تنفيذاً لهذه التعديلات كان التوجيه بتعديل البرامج الدراسية لتتناسب مع هذا النظام؛ ووفقاً لذلك قامت أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية بتعديل برامجها الدراسية لتتناسب مع نظام الساعات المعتمدة.

والهدف من تطبيق نظام الساعات المعتمدة هو تحسين جودة التعليم العالي؛ لذا اتجهت معظم الجامعات العربية من فترات طويلة لتطبيقه كمحاولة لتطوير التعليم الجامعي بها؛ للتمكن من استيعاب النمو المتزايد في المعارف الإنسانية، ولملائمة التنوع والاختيار في التخصصات الدراسية، ولمواجهة التحديات المختلفة؛ وذلك لتحقيق أهداف الجامعة بإعداد كوادر بشرية ذات كفاءة عالية يكون لها دور في خطط التنمية بالدولة (إبراهيم، ٢٠١٦، ص ٣). يُمكّن نظام الساعات المعتمدة أيضاً من الربط بين المقررات الدراسية ومتطلبات سوق العمل؛ فهو يعتمد على التوسع في المقررات التي تُتاح للطلاب بخلاف الاعتماد على المناهج والمقررات المحددة مسبقاً. (درويش وآخرون، ٢٠٢١، ص ٢) ويتطلب تخرج الطالب وفق هذا النظام أن يستكمل جميع متطلبات الجامعة، والكلية الإجبارية والاختيارية، ومتطلبات التخصص الإجبارية والاختيارية بنجاح وبمعدل تراكمي لا يقل عن ٢ (المركز القومي لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات، ٢٠٠٨، ص٣٧)

ويتكون البرنامج الدراسي لأي تخصص جامعي وفق نظام الساعات المعتمدة من مجموعات من المقررات، وهى مقررات المعرفة العامة أو متطلبات الجامعة، والمقررات الأساسية العامة أو متطلبات الكلية، ومجموعة المقررات المناسبة لإعداد الطالب في مجال تخصصه، مجموعة مقررات التخصص الرئيس إجبارية واختيارية، ومقررات التخصص المساند وتكون مما تقدمه الكلية وله علاقة بالتخصص، والمقررات الاختيارية وهى مواد يختارها الطالب وفقاً لاهتماماته للتزود بالمعرفة في أي فرع من التخصصات الموجودة بالجامعة أو ما يُطلق عليه المقررات الحرة. (إبراهيم، ٢٠١٦، ص ٤٤- ٤٥)

ويتميز نظام الساعات المعتمدة باختلاف العبء الدراسي من طالب لآخر وفقاً للمستوى العلمي لكل طالب، كما يسهم في بناء الشخصية المتكاملة للطالب؛ حيث يتحمل الطالب (بمساعدة المرشد الأكاديمي) مسؤولية اختيار التخصص، والعبء الدراسي الخاص به، واختيار مقررات كل فصل دراسي، وتحديد المقررات التي يقوم بدراستها. ويسمح تنوع الطلاب المسجلين لمادة من حيث تخصصاتهم واهتماماتهم، بالتفاعل الطبيعي بين طلاب من مستويات وتخصصات مختلفة وهو ما يساعد في نمو شخصية الطالب. (المركز القومي لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات، ٢٠٠٨، ص١٥).

يوفر تطبيق هذا النظام أيضاً فرصاً للنظام التعليمي منها: تحديث اللوائح الدراسية، واستحداث برامج ومقررات جديدة ؛ حيث يسمح النظام للأقسام العلمية بإضافة مقررات دراسية تربط الأقسام بمجتمع الجامعة واحتياجات التنمية في الدولة ومتطلبات سوق العمل؛ أي أن لوائح الكليات تكون أكثر مرونة في ظل هذا النظام (المركز القومي لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات، ٢٠٠٨، ص٩) إلا أن الجانب السلبي لهذا النظام يتمثل في أسلوب التطبيق؛ فأحياناً لا تتوافر خدمات الإرشاد الأكاديمي بالقدر الكافي لجميع الطلاب، أحياناً أخرى تضع بعض الكليات مقررات اختيارية في شكل إجبارية نتيجة لقلة عدد أعضاء هيئة التدريس بها؛ بالرغم مما يسببه هذا من تضييق حدود اختيار المقررات أمام الطلاب، يُضاف إلى هذا اتجاه أغلب الطلاب لاختيار الأستاذ الذي يقدم مادة علمية سهلة وبسيطة ويتساهل في إعطاء التقديرات ولا يهتم بالحضور والغياب، وليس الأستاذ المتمكن في مادته العلمية (درويش وآخرون، ٢٠٢١،ص ٨-٩). إلا أن المرونة التي يتمتع بها النظام تخفف من حدة هذه الجوانب السلبية.

٣/٢ المعيار المرجعي لبرامج المكتبات والمعلومات للجامعات العربية (مرحلة الليسانس/ البكالوريوس)

صدر هذا المعيار برعاية الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم) في نوفمبر ٢٠١٦ كجزء من المهمة التي تولاها الاتحاد العربي بإصدار "معايير عربية تتوافق مع المعايير الدولية" في كل ما يتعلق بمجال المكتبات المعلومات (محمود، ٢٠١٦، ص ٧)، وتولى إعداد المعيار ومراجعته مجموعة من الأساتذة المتخصصين في المجال ممن لهم خبرة كبيرة في الاهتمام بمجال تعليم المكتبات والمعايير والاعتماد الأكاديمي. والهدف الأساسي لهذا المعيار أن يكون مرجعاً لبرامج المكتبات والمعلومات بالجامعات العربية لمساعدتها على استيفاء متطلبات الجودة؛ نظراً لاختلاف المعايير المؤسسية العامة للاعتماد الأكاديمي مع طبيعة الدراسة في تخصص المكتبات والمعلومات، بالإضافة إلى أن أغلب المعايير الدولية تم إعدادها لملاءمة برامج الدراسات العليا. ويختص هذا المعيار ببرامج المكتبات والمعلومات المتكاملة على مستوى المرحلة الجامعية الأولى والتي تنتمي في معظمها في الجامعات العربية إلى كليات الآداب والإنسانيات والعلوم الاجتماعية، والتي يقضى فيها الطالب أربعة أعوام أو ثمانية فصول دراسية، بعدد ساعات يتراوح بين ١٢٠ إلى ١٤٠ ساعة دراسية. (محمود، ٢٠١٦، ص ١٠- ١١)

ويتكون المعيار من تسعة محاور أساسية هي التخطيط الاستراتيجي للبرنامج، والقيادة وإدارة البرنامج (الحوكمة)، وتصميم البرنامج التعليمي والمناهج، والطلاب والمهارات والكفايات المستهدفة، وأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة، والموارد والتسهيلات، والبحث العلمي، والمشاركة المجتمعية وعلاقات البرنامج بالمجتمع، والتقويم المستمر وقياس الأداء وتطوير البرنامج، ويضم كل محور من هذه المحاور عدداً من العناصر التفصيلية. (محمود، ٢٠١٦، ص ١١).

وتركز الدراسة الحالية على المحور الثالث الخاص بـ "تصميم البرنامج التعليمي والمناهج"، ويتضمن هذا المحور مجموعة من العناصر تضم: (محمود، ٢٠١٦، ص ٢٤- ٢٩)

١. السياسات التي اعتمد عليها البرنامج وتوافقها مع سياسات وأهداف المؤسسة الأم، واحتياجات سوق العمل.
٢. أهداف البرنامج والتي يجب أن تحقق أهداف المؤسسة الأم، كما يشمل هذا العنصر كل المهارات والكفايات التي يجب أن تتوفر في الدارس، ويسمح بالتعلم الذاتي والمستمر، ويعكس مبادئ وفلسفة وأخلاقيات التخصص، وتداخله مع التخصصات الأخرى، والاهتمام بالتخصصات الدقيقة للمجال، والتركيز على تخصصات جديدة أو مشتركة مع تخصصات أخرى، وتخريج كفاءات مؤهلة لمقابلة احتياجات سوق العمل، ويمكنها شغل وظائف لها علاقة مباشرة بالمعلومات ولكن في مؤسسات أخرى بخلاف المكتبات ومراكز المعلومات، بالإضافة إلى السعي إلى الحصول على الاعتماد الوطني.
٣. المعايير التي اعتمد عليها البرنامج سواء كانت معايير وطنية أو دولية، وتوافقها مع المعايير التي تبنتها المؤسسة الأم، ونشر هذه المعايير والتوعية بها.
٤. المجالات الرئيسة والفرعية والبينية التي يتضمنها البرنامج نظراً لارتباط تخصص المكتبات والمعلومات بالعديد من المجالات الموضوعية، بالإضافة إلى وجود عدد من المقررات الإجبارية التي تفرضها الجامعة والكلية.
٥. المناهج الدراسية والتي يجب أن تحقق أهداف البرنامج، وتتمتع بالمرونة للاستجابة لكل المتغيرات والتطورات الحالية والمتوقعة للتخصص، وتضع في اعتبارها المهارات والكفايات المطلوبة في سوق العمل، وأن يتم مراجعتها وتحديثها على فترات تتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات.

٣- الدراسة التطبيقية:

بلغ عدد الجامعات المصرية الحكومية سبع وعشرون جامعة (٢٧ جامعة) وفقاً لموقع المجلس الأعلى للجامعات ، وبفحص مواقع كليات الآداب بهذه الجامعات والتي تنتمي إليها أقسام المكتبات والمعلومات تبين وجود تسعة عشرة قسماً تنتمي لتسعة عشرة جامعة حكومية أي أن أقسام المكتبات والمعلومات موجودة في ٧٠.٣% من الجامعات المصرية. أوضح فحص البرامج الدراسية لأقسام المكتبات والمعلومات بهذه الجامعات، وبالتواصل مع رؤساء هذه الأقسام أن عشرة منها فقط تمثل ٥٢.٦٣% من إجمالي أقسام المكتبات والمعلومات المصرية تطبق نظام الساعات المعتمدة، وهي الأقسام المبينة في جدول رقم (١) والتي تم ترتيبها وفقاً لتاريخ بدء الدراسة بكل قسم:

جدول رقم (١): البيانات الأساسية لأقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية الحكومية

الجامعة	مُسمى القسم	تاريخ الإنشاء	بداية تطبيق الساعات المعتمدة	عدد الساعات
الإسكندرية	المكتبات والمعلومات	١٩٨١/ ١٩٨٢	٢٠٢١/٢٠٢٢	١٤٠
المنوفية	المكتبات والمعلومات	١٩٨٥/١٩٨٦	٢٠٢١/ ٢٠٢٢	١٥٠
طنطا	دراسات المعلومات	١٩٨٥/ ١٩٨٦	٢٠٢٣/٢٠٢٤	١٤٦
بني سويف	علوم المعلومات	١٩٨٥/ ١٩٨٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	١٤٤
سوهاج	المكتبات والمعلومات	١٩٩٥/ ١٩٩٦	٢٠٢٢/ ٢٠٢٣	١٤٤
عين شمس	المكتبات والمعلومات	١٩٩٨/ ١٩٩٩	٢٠١٣/ ٢٠١٤	١٤١
جنوب الوادي بقنا	المكتبات وتكنولوجيا المعلومات	٢٠٠٣/ ٢٠٠٤	٢٠٢١/ ٢٠٢٢	١٦٦
الفيوم	علوم المعلومات	٢٠٠٨/ ٢٠٠٩	٢٠٢٠/٢٠٢١	١٤٤
كفر الشيخ	المكتبات والمعلومات	٢٠٠٨/ ٢٠٠٩	٢٠٢٣/٢٠٢٤	١٤٤
قناة السويس	المكتبات والمعلومات	٢٠١٢/ ٢٠١٣	٢٠٢٣/ ٢٠٢٤	١٤٦

ويوضح الجدول رقم (١) البيانات الأساسية لهذه الأقسام، ويتبين من الجدول أن تعديل البرامج الدراسية والاتجاه لنظام الساعات المعتمدة كان مطروحاً من قبِل بعض الأقسام الأكاديمية قبل قرار رئيس مجلس الوزراء؛ فقد تم تطبيق نظام الساعات المعتمدة وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء ابتداءً من العام الجامعي ٢٠٢١/ ٢٠٢٢ في النسبة الغالبة من الأقسام (٧٠%)، لكن بعض الأقسام تبنت نظام لساعات المعتمدة قبل هذا القرار كما هو الحال في أقسام جامعات عين شمس، وبني سويف، والفيوم. ويطبق قسما جامعة عين شمس وبني سويف نظام الساعات المعتمدة منذ سنوات عدة سابقة لهذا القرار، بينما يطبقه قسم جامعة الفيوم قبل عام واحد من إصداره، ولم يكن لتاريخ القسم دوراً في تعديل البرنامج إلى نظام الساعات المعتمدة كما يتضح من الجدول.

وتتجه كثير من الأقسام إلى تغيير مسماها عند تغيير برنامجها الدراسي، بينما يوضح الجدول أن (٦٠%) من الأقسام التي عدلت برنامجها إلى نظام الساعات المعتمدة تمسكت بمُسمى القسم "المكتبات والمعلومات"، وتتفق هذه التسمية مع مسميات ٤٤% من الأقسام العلمية بدول مجلس التعاون الخليجي وقت إجراء دراسة (جان، ٢٠٠٥، ص ٢٣٦)، يتفق هذا أيضاً مع ما توصلت إليه دراسة (Yew, et al., 2023, p.1730) من أن نسبة كبيرة من البرامج المُعتمدة من ALA تستخدم كلمة "مكتبة" كجزء من اسم البرنامج. وتجدر الإشارة إلى أن استخدام هذا المُسمى (المكتبات والمعلومات) كان أحد توصيات ندوة تدريس علم المكتبات والمعلومات في الوطن العربي والتي عُقدت في الرياض عام ١٩٨١ (عبدالهادي ومحمود، ١٩٩٥، ص ٢٣٤).

واعتمد قسما جامعات بني سويف والفيوم مُسمى "علوم المعلومات" لهما بالرغم من اختلاف برامجهما؛ حيث يتضمن قسم جامعة بني سويف ثلاثة برامج دراسية هي دراسات المعلومات، والمعلوماتية والاتصال، والوثائق والأرشيف الإلكتروني، بينما يتضمن قسم جامعة الفيوم برنامجاً واحداً. ودراسات المعلومات هو المُسمى الذي تبناه قسم جامعة طنطا، بينما خصص قسم جامعة جنوب الوادي بقنا اتجاهه بإضافة تكنولوجيا المعلومات إلى المكتبات.

ويتفق انتماء الأقسام محل الدراسة وعدد ساعاتها مع متطلبات المعيار المرجعي العربي؛ فقد حدد المعيار نطاقه ببرامج المكتبات والمعلومات المنتمية لكليات الآداب والإنسانيات والعلوم الاجتماعية على مستوى المرحلة الجامعية الأولى، وهو ما توفر في الأقسام محل الدراسة حيث تقع جميعها ضمن كليات الآداب بالجامعات الحكومية المصرية. كما يختص المعيار بالبرامج المتكاملة التي يتراوح عدد ساعاتها بين ١٢٠ إلى ١٤٠ ساعة وهو ما يتوفر أيضاً في هذه الأقسام؛ حيث يتراوح عدد الساعات اللازمة لاستكمال برامجها بين (١٤٠ ساعة) بقسم جامعة الإسكندرية، و (١٦٦ ساعة) بقسم جامعة جنوب الوادي بقنا وهو الحد الأقصى لعدد ساعات البرامج محل الدراسة كما يوضح الجدول رقم (١). ويتشابه اختلاف عدد الساعات هذا مع ما أوضحته دراسة (الزهري، ٢٠١٩، ص ١٧) من تفاوت عدد ساعات برامج المكتبات في الجامعات السعودية بين ١٢٨ ساعة بقسم علم المعلومات بجامعة الملك سعود ومئة وثلاث وستين ساعة بقسم المكتبات والمعلومات بجامعة الأميرة نورة.

١/٣ السياسات:

نص المعيار على ضرورة اعتماد البرنامج على الخطط والسياسات التي تتوافق مع خطط وسياسات ورسالة وأهداف المؤسسة الأم، وأهداف ومجال البرنامج، والمعايير التي اعتمد عليها، والتطوير المستمر، واحتياجات سوق العمل. (محمود، ٢٠١٦، ص ٢٤) وقد التزمت جميع أقسام المكتبات والمعلومات المصرية بهذه الجزئية عند وضع برامجها كما يوضح الجدول رقم (٢)، والذي يوضح أن الأقسام العلمية اعتمدت على أكثر من أساس عند وضع برنامجها الدراسي، إلا أن "مراجعة البرنامج في ضوء الخطة الاستراتيجية والبحثية للقسم والكلية"، و"جهود وخبرات أعضاء هيئة التدريس" كانا الأساس لوضع ٩٠% من الأقسام العلمية محل الدارسة لبرامجها. واحتل عنصر "دراسة سوق العمل" المرتبة الثانية لأسس وضع البرامج في ٨٠% من الأقسام، وكان اعتماد النسبة الغالبة من هذه الأقسام على الدراسات التي تحدد الوظائف الجديدة المتاحة لخريجي أقسام المكتبات والمعلومات ومتطلبات هذه الوظائف خاصةً الدراسات التي تركز على سوق العمل العربي.

ويبين الجدول رقم (٢) أيضاً اعتماد ٤٠% من الأقسام محل الدراسة على مراجعة برامج أقسام أخرى عند وضع برنامجها، والبرامج التي تمت مراجعتها هي برامج أقسام المكتبات والمعلومات العريقة بالجامعات المصرية؛ فكانت أكثر الأقسام التي تمت مراجعة برامجها تكراراً هي أقسام جامعات القاهرة، والإسكندرية، وعين شمس، والمنوفية، وبني سويف، بينما اتجه قسما المنوفية وطنطا إلى مراجعة برامج العديد من أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات العربية والدولية إضافة إلى برامج أقسام الجامعات المصرية، خاصةً برامج الكليات والأقسام المعُتمدة من جمعية المكتبات الأمريكية ALA.

جدول رقم (٢): أساس وضع البرنامج

أساس البرنامج	مراجعة برامج أقسام أخرى	دراسة سوق العمل	جهود وخبرات أعضاء هيئة التدريس	الخطة الاستراتيجية والبحثية	دراسات سابقة	أخرى
الإسكندرية	–	✓	✓	✓	✓	–
المنوفية	✓	✓	✓	✓	✓	–
طنطا	✓	–	–	✓	–	–
بني سويف	–	✓	✓	✓	–	–
سوهاج	–	✓	✓	✓	✓	–
عين شمس	–	✓	✓	✓	–	–
جنوب الوادي بقنا	–	✓	✓	✓	✓	–
الفيوم	✓	✓	✓	✓	–	أساتذة التخصص
كفر الشيخ	–	✓	✓	✓	–	–
قناة السويس	✓	–	✓	–	✓	–
مجموع	٤	٨	٩	٩	٥	١

وتضمنت جميع البرامج بنسبة ١٠٠% توصيفاً معيارياً لها، ولكن ٤٠% فقط من هذه البرامج تضمن توصيفاً لكل مقرر في البرنامج كما يوضح الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣): وجود توصيف معياري للبرنامج والمقررات

وجود توصيف معياري	للبرنامج	لكل مقرر
الإسكندرية	✓	✓
المنوفية	✓	✓
طنطا	✓	–
بني سويف	✓	–
سوهاج	✓	–
عين شمس	✓	–
جنوب الوادي بقنا	✓	–
الفيوم	✓	✓
كفر الشيخ	✓	✓
قناة السويس	✓	✓

وبذلك تتفق أسس وضع البرامج في جميع الأقسام محل الدراسة مع السياسات التي حددها المعيار المرجعي العربي من حيث توافقها مع سياسات المؤسسة الأم التي تنتمي إليها هذه الأقسام؛ وبوضع الخطة الاستراتيجية والبحثية للقسم والكلية، واحتياجات سوق العمل في الاعتبار عند وضع البرنامج، وبينما التزمت جميع الأقسام العلمية بوضع توصيف معياري لبرامجها، التزم ٥٠% منها فقط بوضع توصيف معياري لكل مقرر.

٢/٣ الأهداف التي يسعى إليها البرنامج:

حدد المعيار المرجعي العربي مجموعة كبيرة من الأهداف التي لابد أن يسعى أي برنامج مكتبات لتحقيقها؛ كتحقيق أهداف المؤسسة الأم، وتوفير كوادر مؤهلة لتلبية احتياجات سوق العمل، وإمكانية التعلم الذاتي والتعليم المستمر، ووجود تدريب ميداني، وإكساب الخريج مجموعة من المهارات الشخصية التي تساعده على الاتصال مع زملاءه ومع المستفيدين، ... وغيرها. (محمود، ٢٠١٦، ص ٢٤- ٢٦) ويوضح الجدول رقم (٤) أهداف البرامج محل الدراسة والتي يتبين منها توافق الكثير منها مع ما حدده المعيار من تأهيل مهني وتقني للخريجين بالقدر الذي يؤهلهم لمهام العمل في كافة أنواع مؤسسات المعلومات، والسعي إلى الاعتماد الأكاديمي.

جدول رقم (٤): أهداف البرامج محل الدراسة

الجامعة	أهداف البرنامج
الإسكندرية	أن يكون الخريج قادر على تفسير ماهية التخصص، وتجميع مصادر المعرفة وتنظيمها وتحليلها، والتواصل مع فئات المستفيدين على اختلافها، واستخدم مهاراته في خدمتهم، واستخدم تكنولوجيا الحاسب الآلي وتطبيقات الويب في معالجة المعلومات ومصادرها، وبقيم المعايير المهنية والتشريعات والأسس الإدارية المختصة بمؤسسات المعلومات والأرشيفات.
المنوفية	مواجهة احتياجات سوق العمل المتغيرة بما يتماشى مع تطورات مجال المكتبات والمعلومات، وإعداد كوادر للعمل في الوظائف الفنية والإدارية في المؤسسات القائمة على إنتاج المعلومات وتجميعها وتنظيمها وحفظها واسترجاعها وتيسير سبل الإفادة منها، وتأهيل الطلاب لإدارة مؤسسات المعلومات على اختلاف أنواعها والقيام بمختلف العمليات الفنية فيها، والتفاعل البناء بين مصادر المعلومات واحتياجات المستفيدين وجذب غير المستفيدين لتطوير أنفسهم.
طنطا	إعداد خريجين مؤهلين قادرين على تلبية احتياجات سوق العمل، التفاعل مع التطورات التكنولوجية التي تؤثر في التخصص، واتباع منهج التفكير العلمي في حل المشكلات، واستخدام مهارات التفكير النقدي والإبداعي في التعامل مع قضايا المعلومات، واستخدام المهارات اللغوية للتعامل مع مصادر المعلومات وأدوات البحث.
بني سويف	إعداد خريج قادر على السيطرة على الكم الهائل من الإنتاج الفكري، والحصول على مصادر المعلومات وتنظيمها وإتاحتها، ومواكبة تقنيات المعلومات الحديثة، وإعداد باحثين أكفاء لإثراء الإنتاج الفكري المتخصص، وتقديم الاستشارات المهنية للعاملين في مختلف مؤسسات المعلومات.
سوهاج	تزويد الطلاب بالعلوم الأساسية في مجال التخصص، وتأهيلهم أكاديمياً ومهنياً بأحدث تطورات المهنة؛ لتخريج كوادر قادرة على تقديم خدمات معلومات بكفاءة عالية، وتقديم برامج دراسية تُكسب الطلاب مهارات ومعارف التفكير العلمي في التخصص، ومهارات تمكنهم من التميز والتنافس على كل المستويات (المحلية والإقليمية والعالمية).
عين شمس	إعداد خريجين قادرين على العمل في كافة المكتبات ومراكز المعلومات، وقادرين على تسويق المهنة وإكسابها التقدير الملائم، وتنمية مهاراتهم في البحث العلمي والتعلم الذاتي، وغرس قيمة حق وحرية تداول المعلومات

	والحفاظ على خصوصية المستفيدين وحقوقهم دون تمييز، وإكساب الخريجين ثقافة المواطنة والتعايش مع الآخر.
جنوب الوادي بقنا	إعداد خريج يستوعب المفاهيم الأساسية والمدارس العالمية في التخصص، ويطبق المعارف والمهارات المكتسبة في مجالات الحياة العملية، ويستخدم مهارات التفكير العلمي والتحليل النقدي والتفكير المنطقي في حل ما يواجهه من مشكلات، ويستخدم المهارات اللغوية للتعامل مع المراجع اللازمة للتخصص بلغة أجنبية، ولصياغة المعلومات باللغة العربية بصورة صحيحة، ويستخدم الحاسب الآلي ووسائل التكنولوجيا والاتصال الحديثة، ويتواصل بفاعلية مع الآخرين.
الفيوم	إعداد كوادر مهنية مواكبة لأحدث تقنيات المعلومات، وإعداد باحثين أكفاء لإثراء البحث العلمي في التخصص، وتطوير مرافق القسم لدعم العملية التعليمية، وتقديم الاستشارات المهنية والدورات التدريبية للعاملين في المجال لتقوية علاقة القسم بالمجتمع.
كفر الشيخ	إعداد خريج قادر على المنافسة في سوق العمل ووفقاً للمعايير القومية، وملتزم بالممارسات الأخلاقية وإجراء البحوث العلمية المتخصصة لخدمة المجتمع، وتأهيل البرنامج للاعتماد، والتحديث المستمر للبرنامج ومقرراته في ضوء المعايير الأكاديمية، والتحديث لاستراتيجيات التدريس والتعلم المستمر، ودعم منظومة البحث العلمي، واستخدام مهارات التفكير العلمي والتحليل النقدي والتفكير المنطقي في حل ما يواجهه من مشكلات، واستخدام المهارات اللغوية للتعامل مع المراجع اللازمة للتخصص بلغة أجنبية، ولصياغة المعلومات باللغة العربية بصورة صحيحة، واستخدام الحاسب الآلي ووسائل التكنولوجيا والاتصال الحديثة، والتواصل بفاعلية مع الآخرين.
قناة السويس	إعداد أخصائيين مؤهلين للعمل في مؤسسات المعلومات في مختلف قطاعات الدولة، ويمكنهم إثراء الإنتاج الفكري المتخصص بالبحث والدراسة.

ويمكن من تحليل هذه الأهداف تحديد بعض المهارات التي تهدف البرامج إلى توافرها في خريجيها كمهارات الاتصال، ومهارات التفكير العلمي، والتفكير الناقد، والمهارات اللغوية. وقد تبين عند تحليل مقررات البرامج عدم توافر المقررات التي تساعد الطلاب على اكتساب هذه المهارات كمقررات بينية، ولكنها موجودة في بعض البرامج ضمن متطلبات الجامعة كما يبين الجدول رقم (٥)، أو ضمن متطلبات الكلية التي ينتمي إليها البرنامج كما يتبين من الجدول رقم (٦).

يوضح الجدول رقم (٦) أن المهارات اللغوية موجودة ضمن متطلبات الكليات لجميع البرامج والتي تشمل مقررات في اللغتين العربية والإنجليزية، ويتراوح عدد هذه المقررات ما بين مقرر واحد في ٤٠% من البرامج وأربعة مقررات في برنامجين هما برنامج قسم جامعة الفيوم الذي يضم أربع مقررات في اللغتين، وبرنامج قسم جامعة عين شمس الذي يضم أربعة مقررات في اللغة العربية فقط. يبين الجدول رقم (٥) أيضاً أن مهارات التفكير أكثر المتطلبات تمثيلاً في البرامج محل الدراسة حيث تتواجد كمتطلب جامعة إجباري في ٥٠% من البرامج. وتختلف طبيعة المقرر من برنامج لآخر؛ فيضم برنامج جامعتي الفيوم والمنوفية "مهارات التفكير العلمي"، وتتضمن برامج جامعات طنطا، وكفر الشيخ "مهارات التفكير الفلسفي"، أما برنامج جامعة سوهاج فيضم مقرر "فلسفة التفكير".

جدول رقم (٥): متطلبات الجامعات

طبيعة المقررات	التفكير الناقد	الابتكار وريادة الأعمال	مهارات الاتصال	مهارات البحث على الإنترنت	حاسب آلي	مهارات التفكير العلمي
الإسكندرية	✓	✓				
المنوفية		✓	✓	✓	✓	✓
طنطا			✓			✓ فلسفي
بني سويف	✓					
سوهاج						✓ فلسفة التفكير
عين شمس					✓	
جنوب الوادي بقنا			✓	✓		
الفيوم				✓		✓
كفر الشيخ		تنمية بشرية		✓		✓ فلسفي
قناة السويس					✓ مدخل إلى علم الجودة	

من المقررات ذات الأهمية للخريجين والتي تكسبهم مهارة التعامل مع زملائهم ومع المستفيدين "مهارات الاتصال"، وقد أوصت أكثر من دراسة بتقديم مقررات دراسية تساعد الخريجين على تنمية مهارات الاتصال لديهم، منها دراسات (الجابري، ٢٠٠٩)، و(جرجيس وعبد الله، ٢٠١٣)، و(عتمان، ٢٠١٥) على سبيل المثال. وقد أفادت دراسة (صالح، ٢٠٠٧، ص ١١) إلى أن "المهارات الاتصالية" تأتي في المرتبة الثانية بعد سنوات الخبرة في متطلبات التوظيف، كما أوضح تحليل لإعلانات الوظائف في سوق العمل الأمريكي والاسترالي أن مهارات الاتصال كانت لها الأولوية عن المهارات الوظيفية المرتبطة بالعمل في المكتبات (شاهين، ٢٠٠٨، ص٥٢)، كما كانت المهارات السلوكية، ومهارات الاتصال والمهارات اللغوية أكثر المهارات التي يجب أن تتوفر في الخريجين وفقاً لاقتراحات أعضاء هيئة التدريس وأصحاب الأعمال كما أوضحت دراسة (سالم، ٢٠٢١)، واعتبر (٥٦%) من خريجي قسم جامعة بنها مهارات الاتصال بأنها أكثر المهارات التي طُلبت منهم عند الالتحاق بالعمل (عكاشة، ٢٠١٦). لكن مقرر "مهارات الاتصال" غير موجود ضمن أي برنامج بل هو متطلب جامعة لـ ٣٠% من البرامج محل الدراسة فقط، وهى برامج جامعات المنوفية، وجنوب الوادي بقنا، وطنطا. وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (سليمان، ٢٠٢١) من وجود مقررات تُدعم مهارات الاتصال في سبعة أقسام مكتبات بالجامعات المصرية، وهو ما يمكن تفسيره باختلاف البرامج الأكاديمية التي قامت الدراسة بتحليلها عن البرامج الحالية نتيجة تحديث البرامج، أو أن البرامج التي توفرت فيها هذه المقررات لم تعتمد نظام الساعات المعتمدة بعد وبالتالي لم تدخل في نطاق الدراسة الحالية. وتجدر الإشارة إلى أن مقرر "مهارات الاتصال" متطلب كلية اختياري في برنامج قسم جامعة الإسكندرية، ولكن يتم تدريسه وفقاً لنظام التدوير الذي تتبعه الكلية لتحديد المقررات الاختيارية كل عام دراسي.

جدول (٦): متطلبات الكليات

طبيعة المقررات	لغة عربية	لغة إنجليزية
الإسكندرية	✓	
المنوفية	✓✓	✓✓
طنطا	✓✓✓	✓✓
بني سويف	✓	✓
سوهاج	✓✓	✓✓
عين شمس	✓✓✓✓	
الفيوم	✓✓✓✓	✓✓✓✓
جنوب الوادي بقنا	✓	✓
كفر الشيخ	✓	✓
قناة السويس	✓✓	✓✓

تتضمن متطلبات الجامعات أيضاً "مهارات البحث على الإنترنت" والتي تمثل إحدى المهارات المهنية التي يجب أن يتمتع بها اختصاصي المعلومات، كما أنها ضرورية للخريج للقيام بدوره كباحث وفقاً لأهداف الأقسام العلمية، وهي متطلب جامعة في ٤٠% من البرامج محل الدراسة. وكان من بين أهداف كثير من البرامج "تعليم الطلاب القدرة على التفكير الناقد"، ولكن هذا المقرر غير موجود في البرامج ولكنه متطلب جامعة اجباري في ٢٠% فقط من البرامج محل الدراسة. وتجدر الإشارة إلى أن المقررات الثلاثة (مهارات الاتصال، والقدرة على التفكير الناقد، ومهارة تحليل وحل المشكلات) بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية أو الفرنسية، وردت ضمن المهارات التي يجب توافرها في وظائف المكتبيين في "الدليل العربي للوصف الوظيفي في المكتبات والمعلومات والوثائق الذي وضعه الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، ضمن المهارات الواجب توافرها في الوظائف الشاملة للمكتبيين. (الدليل العربي للوصف الوظيفي في المكتبات والمعلومات والوثائق، ٢٠٢٢، ص ١١-٣٨)

ولكي يتمتع الخريجون بالكفاءة المهنية لابد من الممارسة العلمية وألا يقتصر البرنامج على الدراسة النظرية، وقد كان هذا هو الحال في جميع البرامج محل الدراسة؛ فجميع المقررات ذات الطبيعة العملية ساعاتها موزعة بين الشق النظري والشق العملي، وقد أوضحت دراسة (عبداللطيف، ٢٠١٠) أن ضعف المهارات العملية لدى الخريجين كان نتيجة لنقص الممارسة العملية أثناء الدراسة. ولتنفيذ هذا تحتاج البرامج إلى معامل مُجهزة لتدريب الطلاب على تطبيق ما تتم دراسته، وهناك نوعان من المعامل يجب توافرهما في أقسام المكتبات والمعلومات وهما معمل حاسب آلي يتضمن أجهزة حاسب آلي ذات كفاءة، وبعدد يتناسب مع أعداد الطلاب ومُثبت عليها مجموعة من البرامج التي سيستخدمها الطلاب أثناء فترة الدراسة، ومعمل ببليوجرافي يتضمن عدداً من أدوات العمل كخطط التصنيف وقوائم رؤوس الموضوعات والتي يتم تدريب الطلاب على استخدامها.

جدول رقم (٧): المعامل المتاحة للبرامج

طبيعة المعمل	حاسب آلي	ببليوجرافي
الإسكندرية	✓	✓
المنوفية	✓	✓
طنطا	✓	✓
بني سويف	✓	✓
سوهاج	✓	٠
عين شمس	✓	٠
الفيوم	✓	٠
جنوب الوادي بقنا	٠	✓
كفر الشيخ	✓	٠
قناة السويس	٠	٠

ويوضح الجدول رقم (٧) المعامل المتاحة للبرامج محل الدراسة والذي يتبين منه أن ٨٠% من البرامج لديها معمل حاسب آلي إما خاص بالبرنامج، أو معمل مشترك بالكلية ومتاح لجميع الأقسام كما هو الحال في برنامج جامعة سوهاج، أما المعمل الببليوجرافي فهو متاح في ٥٠% من البرامج. وتجدر الإشارة إلى أن برنامج جامعة جنوب الوادي بقنا ليس لديه معمل حاسب آلي، ولكن لديه عدداً من أجهزة الحاسب داخل المعمل الببليوجرافي الخاص به ويتم استخدامها للتدريب على الأجزاء العملية للمقررات.

٣/٣ المعايير التي اعتمد عليها البرنامج:

يُعد الاعتماد الأكاديمي للبرنامج الدراسي أحد الأهداف التي تسعى إليها البرامج الجامعية كافة، ويتطلب المعيار المرجعي تحديد المعايير التي اعتمد عليها البرنامج سواء معايير " وطنية أو دولية"، وقد أشار (عبد الهادي، ٢٠١٤، ص ٨١) عند دراسته للاعتماد الأكاديمي في الجامعات العربية إلى أن سبب ضعف أنشطة الاعتماد وضمان الجودة لأقسام المكتبات العربية هو ضعف نفوذ جمعيات المكتبات العربية وعدم قدرتها على فرض معايير اعتماد للبرامج، بالإضافة إلى عدم وجود معايير وطنية أو إقليمية يمكن لأقسام المكتبات والمعلومات العربية الاعتماد عليها عند تصميم برامجها. ونظراً لحرص الدول العربية (ومن بينها مصر) على اعتماد برامجها الدراسية اتجهت معظمها إلى إنشاء هيئات وطنية للاعتماد والجودة؛ وبالتالي أصبح هناك معايير وطنية يمكن الاعتماد عليها، ومع تولي الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات لمهمة توفير "معايير عربية تتوافق مع المعايير الدولية" في كل ما يتعلق بتخصص المكتبات والمعلومات صدر المعيار المرجعي العربي محل الدراسة؛ وبالتالي أصبح هناك معايير وطنية ومعايير إقليمية لاعتماد البرامج الدراسية في تخصص المكتبات والمعلومات.

وأوضحت الدراسة الميدانية عدم اعتماد أي من الأقسام محل الدراسة على المعيار المرجعي العربي الذي أصدره الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات عام ٢٠١٦، أي أنه صدر منذ فترة زمنية سابقة لتعديل ٨٠% من هذه الأقسام لبرامجها، بل اعتمد ٧٠% من هذه الأقسام عند تطوير برنامجه على معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد NARS، في حين لم تعتمد أقسام جامعات جنوب الوادي بقنا، وقناة السويس على أية معايير عند

وضع برامجهما، بينما اعتبر قسم جامعة طنطا أن سوق العمل هو الأساس لتحديد طبيعة البرنامج وأهدافه وليس أي معايير أخرى، واعتمد قسم جامعة المنوفية على "المعايير المرجعية لقطاع الآداب والعلوم الاجتماعية" بالإضافة إلى معايير الهيئة الوطنية، كما يتبين من الجدول رقم (٨).

جدول رقم (٨): المعايير التي اعتمدت عليها البرامج

المعايير	معايير وطنية NARS	معايير أعلم	معايير جمعيات دولية	المعايير المرجعية لقطاع الآداب والعلوم الاجتماعية	لم تعتمد على معايير
الإسكندرية	✓				
المنوفية	✓			✓	
طنطا	سوق العمل هو الأساس				✓
بني سويف	✓				
سوهاج	✓				
عين شمس	✓				
جنوب الوادي					✓
الفيوم	✓				
كفر الشيخ	✓				
قناة السويس					✓

وكما هو مبين من الجدول رقم (٨) فإن الاعتماد المحلي للبرامج الدراسية وفقاً لمعايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد مُقدم لدى هذه الأقسام على معايير الاتحاد العربي الذي هو في الأساس جهة مهنية ومعاييره أقرب إلى طبيعة الدراسة في التخصص. ولعل هذا ما يُفسر اعتماد البرامج محل الدراسة على مراجعة برامج أقسام مماثلة سواء على المستوى المحلي أو الدولي عند تطوير برنامجها؛ إذ كان هذا امتثالاً لتعليمات معايير الهيئة القومية والتي أشارت في معايير الاعتماد البرامجي الصادرة عنها (إصدار يوليو ٢٠٢٢) والتي اعتمد عليها ٧٠% من الأقسام محل الدراسة إلى ضرورة وضع "البرامج المماثلة في التخصص" في الاعتبار عند وضع البرنامج أو تطويره. (الهيئة القومية، ٢٠٢٢) وتختلف هذه النتيجة مع الوضع في الجامعات اليمنية والتي لم تعتمد الأقسام العلمية بها على أية معايير عند وضع برامجها الأكاديمية كما ورد في دراسة (محمود وراجح، ٢٠١٤، ص ٢٤٥٦)

٤/٣ المجالات الرئيسة والفرعية والبينية:

يرتبط تخصص المكتبات والمعلومات بالعديد من التخصصات العلمية الأخرى؛ لذا من الطبيعي أن يتضمن البرنامج الدراسي للتخصص بعض المقررات العلمية المرتبطة به بشكل مباشر أو غير مباشر، يُضاف إلى هذا أنه وفقاً لنظام الساعات المعتمدة يتم فرض بعض المقررات الدراسية من قِبل الجامعات والكليات كمتطلبات، والتي لابد أن يجتازها الطالب للحصول على درجته الجامعية. وقد انتبه القائمون على المعيار المرجعي العربي لهذا الأمر ووضعوا توزيعاً لمجالات المقررات الدراسية التي يجب أن يتضمنها البرنامج والنسبة المحددة لكل مجال منها. وقد حدد المعيار المرجعي العربي أن تُمثل مقررات المجالات الرئيسة ٥٠% من إجمالي مقررات البرنامج، يليها المجالات الفرعية بنسبة ٢٠%، ثم المجالات البينية بنسبة ١٥%، والمتطلبات بنسبة ١٠%، وأخيراً المقررات الحرة

بنسبة ٥%، مع وجود مرونة في تحريك هذه النسب بالزيادة أو النقص بما لا يتجاوز ٥%. (محمود، ٢٠١٦، ص٢٨).

وبتحليل المقررات الدراسية ببرامج أقسام المكتبات والمعلومات المصرية التي تطبق نظام الساعات المعتمدة لمعرفة مدى تطابق توزيعات المقررات ببرامجها مع ما حدده المعيار المرجعي العربي (مع استبعاد "المقررات الحرة" من التوزيع لأنها لا تتواجد في أي من الجامعات المصرية التي تنتمي إليها أقسام المكتبات والمعلومات التي تطبق نظام الساعات المعتمدة) أوضحت الدراسة الميدانية تفاوت عدد المقررات الإجبارية أو الاختيارية فى البرامج موضوع الدراسة والتحليل، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٩)، والذي يشير إلى أن أعلى الأقسام التي تضمنت أكبر عدد من المقررات هي أقسام جامعات طنطا، والإسكندرية، والفيوم على التوالي.

جدول رقم (٩): إجمالي عدد المقررات بالبرامج الدراسية

طبيعة المقررات	إجباري		اختياري		إجمالي عدد المقررات
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	
الإسكندرية	٥١	%٦٣.٧٥	٢٩	%٣٦.٢٥	٨٠
المنوفية	٥٧	%٨٩.٠	٧	%١١.٠	٦٤
طنطا	٦٥	%٨٠.٢	١٦	%١٩.٨	٨١
بني سويف	٣٦	%٦١.٠	٢٣	%٣٩.٠	٥٩
سوهاج	٥٦	%٨٢.٣٥	١٢	%١٧.٦٥	٦٨
عين شمس	٤٩	%٧٥.٤	١٦	%٢٤.٦	٦٥
جنوب الوادي بقنا	٤٧	%٧٥.٨	١٥	%٢٤.٢	٦٢
الفيوم	٦٣	%٧٩.٧٥	١٦	%٢٠.٢٥	٧٩
كفر الشيخ	٥٣	%٧٦.٨	١٦	%٢٣.٢	٦٩
قناة السويس	٥٣	%١٠٠	٠	٠	٥٣

وفيما يتعلق بالمقررات الإجبارية فعددها متفاوت أيضاً كما يبين الجدول رقم (٩)؛ فأعلى نسبة لها في برنامج قسم جامعة قناة السويس والذي لم يتضمن أي مقررات اختيارية سواء تخصصية أو متطلبات وهو يتشابه في ذلك مع أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات اليمنية والتي لم تتضمن أي مقررات اختيارية (محمود وراجح، ٢٠١٤، ص ٢٤٥٦). يلي ذلك وعلى التوالي برامج أقسام جامعات المنوفية وسوهاج وطنطا، بينما أقلها في عدد المقررات الإجبارية هو برنامج قسم جامعة بني سويف بنسبة (٦١%) من مقررات البرنامج وهو ما يمكن رده إلى تخصص البرنامج في دراسات المعلومات؛ بينما يضم القسم برنامجان آخران أحدهما في المعلوماتية والاتصال، والآخر في الوثائق والأرشيف الإلكتروني وبالتالي عدد المقررات التي يطرحها للاختيار قاصرة على تخصص المعلومات؛ بينما تطرح برامج الأقسام الأخرى مقررات اختيارية أكثر ارتباطاً بتخصصات الأرشيف أو تقنية المعلومات. يقل عدد المقررات الإجبارية أيضاً في برنامج قسم جامعة الإسكندرية (٦٣.٧٥%)؛ لزيادة عدد المقررات الاختيارية إذ يتضمن البرنامج سبعة وعشرين مقرراً تخصصياً (*العدد الموجود في الجدول يتضمن جميع المقررات الاختيارية بما فيها المتطلبات) يتم اختيار تسعة منها فقط للمستويات الثمانية أي الثلث تحديداً. وتجدر الإشارة إلى أن جميع المقررات التخصصية في برنامج جامعة كفر الشيخ إجبارية وأن المقررات الاختيارية

المطروحة في البرنامج والتي ترتفع نسبتها لتصل إلى (٢٣.٢%) من إجمالي عدد مقررات البرنامج هي متطلبات للكلية والجامعة وليست مقررات تخصصية.

وتم توزيع المقررات الإجبارية والاختيارية وفقاً لمجالات المعيار بشكل منفصل لكل منهما؛ لصعوبة تحديد المقررات الاختيارية التي يتم تدريسها نظراً لاختلافها من عام دراسي لآخر. وقد استندت الدراسة في هذا إلى ما اتبعته دراسة (Davis, et all., 2023, p. 80) عند تحديد المقررات التي تغطى المهارات الأساسية التي حددتها جمعية المكتبات الأمريكية من استبعاد بيانات المقررات الاختيارية في بعض الجامعات لصعوبة تحديد "المقررات التي استكملها الطلاب بعد استيفاء المتطلبات الأساسية للبرامج".

ويبين الجدول رقم (١٠) توزيع المقررات الإجبارية والاختيارية على المجالات الأربعة التي حددها المعيار، وتمثل المقررات الرئيسة ٥٨.٥% من إجمالي المقررات الإجبارية وهى تزيد بذلك عن النسبة المرنة (أكثر من ٥%) التي حددها المعيار، بينما تقل نسبة المقررات الفرعية بقدر ضئيل عن هذه النسبة المرنة إذ بلغت نسبتها ١٤.٧% من إجمالي المقررات الإجبارية للبرامج محل الدراسة. أما المقررات البينية فتقل نسبة تمثيلها بدرجة كبيرة إذ تصل نسبة تمثيلها إلى ما يزيد قليلاً عن نصف النسبة المُحددة في المعيار بمعدل ٨.٥% فقط من المقررات الإجبارية، وفي ذات الوقت تضاعفت نسبة تواجد مقررات المتطلبات بالبرامج محل الدراسة إلى ما يُقارب ضعف النسبة التي حددها المعيار؛ فهي تمثل ١٨.٣ من المقررات الإجبارية.

جدول رقم (١٠) توزيع مقررات البرامج الدراسية مقابل مجالات المعيار

طبيعة المقررات	المعيار	إجبارية	اختيارية
رئيسة	%٥٠	٥٨.٥	%٦٠.٧
فرعية	%٢٠	١٤.٧	%١١.٣
بينية	%١٥	٨.٥	%١١.٣
متطلبات	%١٠	١٨.٣	%١٦.٧

يوضح الجدول رقم (١٠) أيضاً تماثل نسب توزيع المقررات الاختيارية للبرامج مع نسب توزيع المقررات الإجبارية؛ إذ تزيد النسبة العامة للمقررات الرئيسة والمتطلبات عما حدده المعيار، بينما تقل نسبة تمثيل المقررات الفرعية والبينية عن المعيار وإن كان الفرق أقل مما هو موجود في المقررات الإجبارية. واختلفت نسب توزيع المقررات الإجبارية وفقاً للأقسام العلمية محل الدراسة عن النسب التي حددها المعيار أيضاً وهذا ما يوضحه الجدول رقم (١١)

جدول رقم (١١): توزيع مقررات البرامج الدراسية الإجبارية وفقاً لمجالات المعيار

طبيعة المقررات	رئيسة		فرعية		بينية		متطلبات		إجمالي عدد المقررات
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	
الإسكندرية	٣١	%٦٠.٨	٨	%١٥.٧	٤	%٧.٨	٨	%١٥.٧	٥١
المنوفية	٣١	%٥٤.٤	٩	%١٥.٨	٨	%١٤.٠	٩	%١٥.٨	٥٧
طنطا	٣٧	%٥٦.٩	٧	%١٠.٨	٤	%٦.١	١٧	%٢٦.٢	٦٥
بني سويف	٢٠	%٥٥.٦	٦	%١٦.٧	٢	%٥.٥	٨	%٢٢.٢	٣٦
سوهاج	٣٦	%٦٤.٣	٧	%١٢.٥	٦	%١٠.٧	٧	%١٢.٥	٥٦
عين شمس	٢٩	%٥٩.٢	٧	%١٤.٣	٧	%١٤.٣	٦	%١٢.٢	٤٩
جنوب الوادي بقنا	٢٦	%٥٥.٣	٨	%١٧.٠	٦	%١٢.٧	٧	%١٤.٩	٤٧
الفيوم	٣٥	%٥٥.٦	٩	%١٤.٣	٢	%٣.٢	١٧	%٢٦.٩	٦٣
كفر الشيخ	٣٢	%٦٠.٤	٨	%١٥.١	٣	%٥.٧	١٠	%١٨.٨	٥٣
قناة السويس	٣٣	%٦٢.٣	٩	%١٦.٩	٣	%٥.٧	٨	%١٥.١	٥٣
مجموع	٣١٠	%٥٨.٥	٧٨	%١٤.٧	٤٥	%٨.٥	٩٧	%١٨.٣	٥٣٠

يشير الجدول رقم (١١) إلى أن توزيع المقررات على المجالات الرئيسة اتفق في ٤٠% من البرامج محل مع النسبة المرنة (بالزيادة) والتي حددها المعيار؛ وذلك في برامج أقسام جامعات جنوب الوادي بقنا، والمنوفية، والفيوم، وبني سويف، في حين زادت نسبة المجالات الرئيسة بدرجة كبيرة عما حدده المعيار في باقي الأقسام، وقد بلغت هذه الزيادة ذروتها والتي تزيد عن النسبة التي حددها المعيار بحوالي ١٤% في برنامج قسم جامعة سوهاج، ويليه برامج قسمي قناة السويس والإسكندرية على التوالي. انعكست زيادة مقررات المجالات الرئيسة على مقررات المحاور الأخرى فلم يحقق أي برنامج نسبة تمثيل المقررات الفرعية التي تتفق مع المعيار ولكن ٦٠% من البرامج اتفقت مع النسبة المرنة للمعيار(بالنقصان). وكانت أعلى البرامج التي تتضمن مقررات فرعية هي برامج أقسام جامعات جنوب الوادي بقنا، وقناة السويس، وبني سويف على التوالي، بينما لم تمثل مقررات هذا المجال سوي ١٠.٨% من مقررات برنامج قسم جامعة طنطا وهو ما يمثل حوالي نصف النسبة التي نص عليها المعيار.

ولم يختلف الوضع كثيراً فيما يتعلق بالمقررات البينية والتي نص المعيار على أنها يجب أن تمثل ١٥% من مقررات البرنامج مع احتمالية التحرك بالزيادة أو النقصان بما لا يتجاوز الـ ٥%؛ فقد اقتربت من النسبة التي حددها المعيار ٢٠% فقط من البرامج في قسمي جامعتي عين شمس والمنوفية، وتمثلت النسبة المرنة (بالنقصان) في برنامجي قسم جامعة جنوب الوادي بقنا، وقسم جامعة سوهاج. ولم تتحقق نسبة تواجد المقررات البينية التي حددها المعيار في ٦٠% من برامج الأقسام محل الدراسة، وكان أقل تمثيل للمقررات البينية في برنامج قسم جامعة الفيوم؛ فلم تمثل هذه المقررات سوى ٣.٢% من إجمالي مقررات البرنامج الإجبارية وهي نسبة تمثل خُمس نسبة المقررات البينية التي يجب أن تتواجد في برنامج المرحلة الجامعية الأولى للمكتبات والمعلومات وفقاً للمعيار المرجعي العربي. ويُعد هذا عيباً كبيراً في البرامج الأكاديمية؛ فتخصص المكتبات والمعلومات له الكثير من الارتباطات

الموضوعية مع تخصصات موضوعية أخرى كالقانون، وعلم النفس، وعلم الاقتصاد وغيرها ومن الطبيعي أن يكون هناك تمثيلاً لهذه الموضوعات في برامج الأقسام.

ولاستكمال رؤية الأقسام العلمية عند وضع برامجها تم توزيع المقررات الاختيارية أيضاً وفقاً لمجالات المعيار الأربعة، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (١٢).

جدول رقم (١٢): توزيع مقررات البرامج الدراسية الاختيارية وفقاً لمجالات المعيار

طبيعة المقررات	رئيسة		فرعية		بينية		متطلبات		إجمالي عدد المقررات
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	
الإسكندرية	١٩	%٦٥.٥	٣	%١٠.٣٤	٥	%١٧.٢٤	٢	%٦.٩	٢٩
المنوفية	٣	%٤٢.٨٥	١	%١٤.٣	٠	٠	٣	%٤٢.٨٥	٧
طنطا	١١	%٦٨.٧٥	٤	%٢٥.٠	١	%٦.٢٥	---	---	١٦
بني سويف	١٧	%٧٣.٩	٤	%١٧.٤	٢	%٨.٧	---	---	٢٣
سوهاج	٩	%٧٥.٠	١	%٨.٣	٢	%١٦.٧	---	---	١٢
الفيوم	١٢	%٧٥.٠	---	---	٤	%٢٥.٠	---	---	١٦
عين شمس	١١	%٦٨.٧٥	٢	١٢.٥%	٣	%١٨.٧٥	---	---	١٦
جنوب الوادي بقنا	٩	%٦٠.٠	٢	%١٣.٣	٠	٠	٤	%٢٦.٧	١٥
كفر الشيخ	---	---	---	---	---	---	١٦	%١٠٠.٠	١٦
قناة السويس	---	---	---	---	---	---	---	---	---
المجموع	٩١	%٦٠.٧	١٧	%١١.٣	١٧	%١١.٣	٢٥	%١٦.٧	١٥٠

يتبين من الجدول رقم (١٢) عدم وجود أي مقررات تخصصية اختيارية في برنامجي أقسام جامعتي قناة السويس وكفر الشيخ والتي اقتصرت المقررات الاختيارية فيهما على مقررات المتطلبات، بينما لم يتضمن برنامج قسم قناة السويس أي مقررات اختيارية وهو ما يمثل عيباً واضحاً عند وضع البرنامج، كما أنه يخل بنظام الساعات المعتمدة الذي يتطلب وجود قدراً من المرونة والتنوع في البرنامج وهو ما تمثله المقررات الاختيارية؛ فالمقررات الاختيارية تمثل نوعاً من المشاركة الإيجابية للطالب في اختيار التخصص وبعض المقررات الدراسية داخل التخصص. وتمثل المقررات الاختيارية فرصة لتدعيم البرامج بمقررات تخصصية في مجالات مختلفة (تكنولوجيا المعلومات على سبيل المثال)، كما تسمح زيادة المقررات الاختيارية بدراسة الموضوعات الحديثة وإتاحة الفرصة للطلاب لاختيار دراسة هذه الموضوعات (بطوش، ٢٠٠٨، ص ١٢٤).

كما يتبين من نفس الجدول (١٢) الارتفاع الكبير في نسب المقررات الرئيسة عن النسب التي حددها المعيار بل وعن نسبة تمثيل المقررات الإجبارية في البرامج ذاتها جدول (١٠)؛ مما يشير إلى أن الاقسام أضافت الكثير من المواد الأساسية التي يجب أن يشملها البرنامج ضمن المواد الاختيارية، ويُستثنى من هذا برنامج قسم جامعة المنوفية وهو القسم الوحيد الذي تقل نسبة تمثيل المقررات الاختيارية الرئيسة فيه عن نظيرتها الإجبارية. ويخرج من هذا الاستثناء بالطبع قسمي قناة السويس وكفر الشيخ؛ إذ تم استبعادهما لعدم وجود مقررات تخصصية اختيارية بهما من الأساس ووضعهما كل المقررات في شكل إجباري.

وفيما يتعلق بالمقررات الاختيارية فيتم طرحها بالبرامج الأكاديمية وفقاً لثلاثة مستويات: الجامعة، والكلية، والقسم. وهذا ما يشير إليه الجدول رقم (١٣)، والذي يشير أيضاً إلى آلية تحديد المقررات الاختيارية.

جدول رقم (١٣) آلية تحديد المقررات الاختيارية

متطلبات	الجامعة	الكلية	القسم	ملاحظات
الإسكندرية	مجلس الكلية	التدوير على الأقسام	مجلس القسم	مجلس الكلية يختار مما تطرحه الجامعة من مقررات اختيارية
المنوفية	رغبة الطالب	رغبة الطالب	رغبة الطالب	يتم طرح كافة المواد الاختيارية وللطالب الحق في الاختيار
طنطا	يتم فرضها	يتم فرضها	رغبة الطالب	
بني سويف	يتم فرضها لا يتدخل فيها القسم	التدوير على الأقسام	رغبة الطالب توفر أستاذ للمقرر الاختياري	يتم فتح ٣ مقررات في الفرقة الأولى ومقرران ابتداء من الفرقة الثانية
سوهاج	رغبة الطالب	رغبة الطالب	رغبة الطالب	
عين شمس	يتم فرضها	يتم فرضها	مجلس القسم	يتم اختيارها وفقاً للاتجاهات الحديثة في سوق العمل وبموافقة
جنوب الوادي بقنا	يتم فرضها	يتم فرضها	القسم	يتم فرضها من جانب القسم (اختياري في شكل اجباري)
الفيوم	يتم فرضها	يتم الفرض على القسم	يحددها القسم	مراجعة الملاحظات بالاستمارة
كفر الشيخ	مجلس الكلية	التدوير على الأقسام	لا يوجد مقررات تخصص اختيارية	مجلس الكلية يختار مما تطرحه الجامعة من مقررات اختيارية
قناة السويس	يتم فرضها	طبقاً للمتاح من أعضاء هيئة التدريس	طبقاً للمتاح من أعضاء هيئة التدريس ثم رغبة الطلاب	اختار الطلاب مرة مقرر ولم يتوفر عضو هيئة التدريس الذي يمكن أن يتولى تدريسه

يتبين من الجدول رقم (١٣) أيضاً أن ما يخص القسم منها وهي المقررات التخصصية الاختيارية غير متوفرة ببرنامج قسم جامعة كفر الشيخ، كما يبين الجدول أيضاً أن المقررات التخصصية الاختيارية تم تركها لرغبة الطلاب في ٥٠% فقط من الأقسام محل الدراسة، ولم يلب رغبة الطلاب دون قيد أو شرط سوى أقسام جامعات المنوفية وسوهاج وطنطا، بينما توقفت رغبة الطلاب في قسمي جامعتي بني سويف وقناة السويس على توفر أعضاء هيئة تدريس للمقررات الاختيارية؛ فإن لم يتوفر يتم فرض مقررات أخرى بغض النظر عن رغبة الطلاب. أما باقي الأقسام فيتولى مجلس القسم تحديد المقررات الاختيارية التي سيتم تدريسها كل فصل دراسي، أي أنها مقررات اختيارية ولكن بصيغة إجبارية. ولكل قسم مبرراته في هذا الإجراء؛ فقسم جامعة عين شمس يختار مقررات تتفق مع الاتجاهات الحديثة في سوق العمل، بينما يبرر قسما جامعتي الإسكندرية والفيوم هذا الإجراء بقلة عدد الطلاب في كل مستوى دراسي وهو ما لا يسمح بتعدد المقررات الاختيارية خاصة في قسم جامعة الفيوم الذي يعتمد على الانتداب لقلة عدد أعضاء هيئة التدريس به. ويتفق هذا الوضع مع ما يحدث في أقسام علم المكتبات والمعلومات

بالجامعات الأردنية، حيث لا يُسمح للطلاب باختيار المقررات، ولكن يتم إجبارهم أيضاً على اختيارها، (الشوابكة وكليب، ٢٠٢٣، ص٦٢) ويتم هذا الإجبار إما بعدم طرح المقررات من الأساس، أو أن هذه المقررات لا تجد من يدرسها من بين أعضاء هيئة التدريس بالقسم. وتتعارض هذه السياسة مع فلسفة المقررات الاختيارية التي يجب أن تكون متاحة ليختار منها الطلاب ما يتناسب مع ميولهم واتجاهاتهم في التخصص، وان اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه (محمود وراجح، ٢٠١٤، ص ٢٤٥٦) من عدم وجود مقررات اختيارية في البرامج الأكاديمية لأقسام المكتبات والمعلومات اليمنية.

توزيع المقررات وفقاً لعناصر المعيار:

يتضمن كل مجال من مجالات المعيار مجموعة من العناصر ذكرها المعيار كما يلي: (محمود، ٢٠١٦، ص٢٧)

٣/٤/١ المجالات الرئيسة وتتضمن:

٣/١/٤/١ تاريخ وفلسفة وأهداف وأسس وتشريعات ومعايير علم المكتبات والمعلومات

٣/١/٤/٢ ابتكار ونشر وتوزيع المعرفة البشرية

٣/١/٤/٣ مصادر المعلومات وإدارة المجموعات

٣/١/٤/٤ تنظيم مصادر المعلومات والمعرفة

٣/١/٤/٥ خدمات المعلومات

٣/١/٤/٦ تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤسسات المعلومات

٣/١/٤/٧ إدارة المعرفة ومؤسسات المعلومات

٣/١/٤/٨ تدريب المستفيدين وتكوين الثقافة المعلوماتية

٣/١/٤/٩ مؤسسات ومرافق المعلومات

ولمعرفة مدى توافر عناصر كل مجال من مجالات المعيار الرئيسة في المقررات الدراسية التي تتضمنها البرامج تم توزيع المقررات وفقاً لعناصر المجال، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (١٤)، والذي يتبين منه أن النسبة الأكبر من المقررات (٢٧.١%) تقع ضمن عنصر "تنظيم مصادر المعلومات والمعرفة" (العنصر رقم ٤) والذي يتضمن كل العمليات الفنية الخاصة بتنظيم مصادر المعلومات والمعرفة كالفهرسة بشقيها الوصفي والموضوعي، والتصنيف، والتكشيف والاستخلاص، ...وغيرها من مقررات التنظيم الفني. ويمكن إرجاع زيادة عدد مقررات هذا العنصر إلى أن تنظيم مصادر المعلومات أحد الموضوعات الرئيسة في التخصص والتي تتضمنها كافة البرامج في تخصص المكتبات والمعلومات، يُضاف إلى هذا تعدد وتطور التقنيات التي تتعامل مع مصادر المعلومات التقليدية وغير التقليدية مما استدعى وجود أكثر من مقرر لتدريس مع هذه التقنيات، بالإضافة إلى الاهتمام الملحوظ بموضوع "قياسات المعلومات" وحرص كثير من الأقسام العلمية على إضافته لبرامجها وتتفق الدراسة في هذا مع ما توصلت إليه دراسة قاري من أن مقررات التنظيم (أو المقررات الوظيفية) تمثل النسبة الأعلى من مقررات أقسام المكتبات بدول مجلس التعاون الخليجي (جان، ٢٠٠٥، ص٢٦٢). وقد أوضحت دراسات (عبداللطيف، ٢٠١٢& إسماعيل، ٢٠١١) أن أكثر المقررات التي استفاد الخريجون من دراستها عند الالتحاق بالعمل هي مقررات التنظيم (الفهرسة الوصفية، والتصنيف، والفهرسة الموضوعية، والتكشيف والاستخلاص) على التوالي.

وأكثر البرامج التي تتضمن مقررات في هذا العنصر برنامج قسم جامعة بني سويف، وتمثل مقررات تنظيم مصادر المعلومات والمعرفة ٤٠% من إجمالي عدد مقررات البرنامج الإجبارية، ويليه برنامج قسم جامعة جنوب الوادي بقنا بنسبة ٣٤.٦%، ويتميز هذا البرنامج بوجود مقرر خاص بفهرسة وتحقيق المخطوطات؛ إذ لم تتم معالجة المخطوطات في ٦٠% من البرامج محل الدراسة، ومقرر واحد فقط يتناولها كأحد مصادر للمعلومات، ومقرران للعمليات الفنية للمخطوطات (تحقيق النصوص، وتحقيق وفهرسة)، والأخير يتناولها ضمن مقرر الكتابة العربية. ويتشابه هذا الوضع مع أقسام المكتبات السعودية حيث لا تتواجد المخطوطات ضمن مقررات خمسة أقسام من أصل سبعة، وقد نبه (الزهري، ٢٠١٩، ص ١٩) إلى خطورة هذا وأشار إلى أن هناك حاجة وطنية لإدراج بعض المقررات في البرامج الأكاديمية حتى وإن كانت تقليدية.

ويأتي في المرتبة الثانية المقررات الخاصة بعنصر (٦/١) "تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤسسات المعلومات" وهو ما يدل على حرص الأقسام العلمية على أن تعكس برامجها أحدث التطورات التي يشهدها التخصص. ويأتي في مقدمة البرامج التي تهتم بهذا العنصر برنامج قسم جامعة المنوفية بواقع إحدى عشر مقرراً تمثل ٣٥.٥% من إجمالي المقررات الإجبارية الرئيسة للبرنامج، يليه برنامج قسم جامعة الفيوم بنفس عدد المقررات ولكنها تمثل ٣١.٤% من إجمالي مقررات البرنامج الإجبارية الرئيسة، وتُعد هذه ميزة في برنامج قسم جامعة الفيوم اعتبرتها (أبو سحلي، ٢٠٢٣، ص١٧٩) أحد مكتسبات البرنامج الجديد لأنها تساعد الطلاب على المشاركة في سوق العمل التنافسي على كل المستويات الداخلية والخارجية.

ويتفق هذا مع ما أكدته دراسة (الضرمان، ٢٠٠٦، ص ٣٧) من أن المجالات المرتبطة باستخدام الحاسب والشبكات والتقنيات والقواعد والنظم هي المجالات التي يجب أن تحظى بنصيب أوفر في برامج المكتبات ومراكز المعلومات. كما يتفق استئثار قطاعي "تنظيم المعلومات" و"تكنولوجيا المعلومات" بالنسبة الأكبر من تمثيل المقررات مع ما توصلت إليه دراسة (الشوابكة وكليب، ٢٠٢٠) لخصائص الخطط الدراسية لبرامج البكالوريوس والماجستير في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة وإن اختلف ترتيب القطاعين؛ حيث أشارت الدراسة إلى أن قطاع "تكنولوجيا المعلومات" يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد الساعات المعتمدة يليه قطاع "تنظيم المعلومات"، كما يتشابه هذا الترتيب مع ترتيب مقررات برامج الدراسات العليا المعتمدة من CILIP حيث ترد "تكنولوجيا المعلومات" في المرتبة الثانية، بينما ترد المقررات التقليدية "كتنظيم واسترجاع المعلومات" و"خدمات المعلومات" في المرتبتين الثانية والثالثة من مقررات البرامج المعتمدة من الـ ALA (Yew, et al., 2023, p.1732)

أما البرامج الأقل اهتماماً بمقررات هذا العنصر فهي برامج أقسام جامعات قناة السويس، وجنوب الوادي بقنا؛ إذ تبلغ نسبة تمثيل هذا العنصر في برامجهم ١٥.١٥%، و١٥.٤% على التوالي، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (رجب ومحليس، ٢٠٢١، ص٤٨٥)؛ فبالرغم من أن البرامج التي تم تقييمها كانت بنظام الفصل الدراسي، إلا أن الوضع مازال كما هو بالنسبة لجامعة جنوب الوادي بقنا من ضعف عدد المقررات المتعلقة بالتقنية، لكن جامعة سوهاج والتي أشارت إليها الدراسة أيضاً تحسن وضعها مع تطبيق برنامج الساعات المعتمدة. ويتماثل وضع برامج هذه الأقسام مع ما توصلت إليه دراسة (أبو منجل، ٢٠٢٢) عند دراستها لخريجي قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الزيتونة والعاملين بمكتباتها، من ضعف مقررات التقنية، وعدم امتلاك الخريجين لمهارات استخدامها.

أما أقل عناصر المعيار تمثيلاً في مقررات البرامج فهو العنصر الخاص "بتدريب المستفيدين وتكوين الثقافة المعلوماتية" العنصر (٨/١) بنسبة (١.٣%) من إجمالي مقررات البرامج، ولم يتوفر هذا العنصر سوى في ٣٠% من البرامج، ويُعد برنامج قسم جامعة الفيوم أكثر البرامج التي تغطي هذا العنصر بمقرري "الوعي المعلوماتي" و"دراسات المستفيدين"، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (عبيوط ورحال، ٢٠٢١، ص ٣٤٥) من ضعف تمثيل هذا العنصر حيث يتواجد مقرر واحد فقط ضمن برنامج المكتبات ومراكز المعلومات بمعهد علم المكتبات والتوثيق بقسنطينة. وتتضح أهمية مقررات هذا العنصر مما أشارت إليه دراسة (Vrana, 2018) من أن "محو الأمية المعلوماتية" كان أكثر الموضوعات التي حددتها المكتبات العامة بكرواتيا لإضافتها للبرامج الدراسية وبنسبة(٦٣.١%) يليها محو الأمية الرقمية بنسبة (٢٤.٣%)؛ ليكون الخريجين أكثر استعداداً للعمل بالمكتبة.

ويلي هذا العنصر الخاص "بابتكار ونشر وتوزيع المعرفة البشرية" العنصر رقم (١/ ٢) بنسبة (٢.٣%) والذي يتوفر في ٧٠% من البرامج محل الدراسة بواقع مقرر واحد في كل برنامج، ويمثله مقرر "النشر" مع تعدد مسمياته بين البرامج. ويتميز برنامج قسم جامعة المنوفية في هذا العنصر بمقرر "صناعة المراجع المتخصصة" والذي يتناول متطلبات هذه الصناعة، وأهميتها، وصناعة المحتوى الخاص بها، ...إلخ وصولاً إلى دور صناعة المراجع المتخصصة في بناء مجتمع المعرفة.

جدول رقم (١٤) توزيع المقررات الرئيسة الإجبارية وفقاً لعناصر المعيار

المقررات الرئيسة	مجموع	١/١/٤/٣		٢/١/٤/٣		٣/١/٤/٣		٤/١/٤/٣		٥/١/٤/٣		٦/١/٤/٣		٧/١/٤/٣		٨/١/٤/٣		٩/١/٤/٣	
		عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
الإسكندرية	٣١	٥	%١٦.١	١	%٣.٢٢	٧	%٢٢.٦	٦	%١٩.٣	١	%٣.٢	٨	%٢٥.٨	٢	%٦.٤			١	%٣.٢
المنوفية	٣١	٤	%١٢.٩	١	%٣.٢٢	٥	%١٦.١	٦	%١٩.٣	٢	%٦.٤	١١	%٣٥.٥	١	%٣.٢			١	%٣.٢
طنطا	٣٧	٦	%١٣.٥١	١	%٢.٧	٤	%١٠.٨	١٠	%٢٧.٠	١	%٢.٧	١٠	%٢٧.٠	٢	%٥.٤			٣	%١٠.٨
بني سويف	٢٠	٣	%١٥.٠			٢	%١٠.٠	٨	%٤٠.٠	١	%٥.٠	٤	%٢٠.٠	١	%٥.٠			١	%٥.٠
سوهاج	٣٦	٥	%١٣.٩	١	%٢.٨	٩	%٢٥.٠	١٠	%٢٧.٨	٣	%٨.٣	٦	%١٦.٦	١	%٢.٨			١	%٢.٨
عين شمس	٢٩	٤	%١٣.٨	١	%٣.٤٤	٤	%١٣.٨	٨	%٢٧.٦	١	%٣.٤	٦	%٢٠.٧	١	%٣.٤	١	%٣.٤	٣	%١٠.٣
جنوب الوادي بقنا	٢٦	٤	%١٥.٤			٥	%١٩.٢	٩	%٣٤.٦	٢	%٧.٧	٤	%١٥.٤	١	%٣.٨			١	%٣.٨
الفيوم	٣٥	٤	%١١.٤			٤	%١١.٤	٨	%٢٢.٨	١	%٣.٢	١١	%٣١.٤	٣	%٨.٦	٢	%٥.٧	٢	%٥.٧
كفر الشيخ	٣٢	٥	%١٥.٦	١	%٣.١٢	٨	%٢٥.٠	٨	%٢٥.٠	١	%٣.١	٨	%٢٥.٠	١	%٣.١				
قناة السويس	٣٣	٣	%٩.١	١	%٣.٠	٦	%١٨.٢	١١	%٣٣.٣	٢	%٦.١	٥	%١٥.١	١	%٣.٠	١	%٣.٠	٣	%٩.١
مجموع	٣١٠	٤٣	%١٣.٨	٧	%٢.٣	٥٤	%١٧.٤	٨٤	%٢٧.١	١٥	%٤.٨	٧٣	%٢٣.٥	١٤	%٤.٥	٤	%١.٣	١٦	%٥.٢

لم تحظ خدمات المعلومات أيضاً بالاهتمام الكافي من جانب برامج الأقسام محل الدراسة (العنصر ٥/١) فلم تتجاوز نسبة تمثيلها في المقررات الرئيسة الإجبارية (٤.٨٤%)؛ فبالرغم من وجود مقرر "خدمات المعلومات" في جميع البرامج إلا أن ٧٠% منها اقتصرت عليه فقط ولم يظهر مقرر لخدمات الفئات الخاصة سوى في برنامجي جامعة سوهاج، وجامعة جنوب الوادي بقنا، كما فصلت برامج جامعات قناة السويس، وسوهاج بين خدمات المعلومات التقليدية والخدمات الإلكترونية بمقرر مستقل لكل منهما. يلفت الانتباه أيضاً في هذا التوزيع ضعف نسبة تمثيل العنصر (٩/١) "مؤسسات ومرافق المعلومات" والتي بلغت (٥.٢%) فقط من إجمالي المقررات الرئيسة الإجبارية بالرغم من تعدد مؤسسات المعلومات ولكل منها خصوصيته التي تحتاج إلى شرح وتوضيح. وقد تواجد المقرر في ٩٠% من البرامج الدراسية ولكن في ٥٠% منها مقرر واحد فقط يتناول جميع مؤسسات المعلومات. واتجهت كثير من البرامج إلى وضع مقررات مؤسسات المعلومات ضمن المقررات الاختيارية؛ فقد ارتفعت نسبة تمثيل هذا العنصر (٩/١) إلى (١٥.٤%) من إجمالي مقررات البرامج الاختيارية الرئيسة أي ثلاثة أضعاف نسبة تمثيلها في المقررات الإجبارية، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (١٥)،

والذي يشير إلى أن بعض البرامج تضع نوعيات مختلفة من مؤسسات المعلومات ليختار الطالب منها ما يتناسب مع اهتمامه أو المكتبة التي يرغب في العمل بها بعد التخرج كبرنامج قسمي جامعة جنوب الوادي بقنا، وجامعة بني سويف إذ بلغت نسبة هذا العنصر فيهما (٤٤.٤٤%) و(٤١.٢%) على التوالي؛ إذ خصص البرنامجان مقرراً مستقلاً لكل نوعية من المكتبات ويتم طرح مقرران (أو ثلاثة في قسم بني سويف) ليختار الطلاب نوعية واحدة من المؤسسات لدراستها. ولكن ليس هذا هو الحال في كل البرامج؛ فبرنامج قسم جامعة الإسكندرية يضع مقرر "مؤسسات المعلومات" ذاته كمقرر اختياري بالإضافة إلى مقرر "مراكز مصادر التعلم".

كما يتبين من الجدول رقم (١٥) أيضاً أن مقررات العنصر رقم (٦/١) الخاص بـ "تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤسسات المعلومات" هي الأكثر تمثيلاً بنسبة (٢٩.٧%) من إجمالي المقررات الرئيسة الاختيارية، وقد بلغت أعلى نسبة لها في برنامج قسم جامعة الإسكندرية بواقع عشرة مقررات تمثل (٥٢.٦٣%) من المقررات الاختيارية الرئيسة التي يطرحها القسم، وقد سبق إيضاح أن القسم طرح عدداً كبيراً من المقررات ويتم اختيار عدد محدود منها كل فصل دراسي. واحتل برنامج قسم جامعة عين شمس المرتبة الثانية في مقررات هذا العنصر بنسبة (٤٥.٤%) وترد هذه المقررات في ثلاثة فصول دراسية بما يضمن اختيار ثلاثة منها ضمن البرنامج الذي يتلقاه الطلاب.

واحتل العنصر (٣/١) الخاص بـ "مصار المعلومات وإدارة المجموعات" المرتبة الثانية بنسبة (٢٠.٩%) من إجمالي المقررات الاختيارية الرئيسة التي تتضمنها البرامج، وكانت أعلى نسبة مقررات هذا العنصر في برنامج جامعة بني سويف بنسبة (٣٥.٣%) من مقرراته الاختيارية الرئيسة؛ لأن القسم يطرح مقررات خاصة بمصادر المعلومات في كل قطاع كالعلوم الإنسانية أو التكنولوجيا أو التراث ويختار الطلاب مقرراً واحداً منها فقط. وتجدر الإشارة إلى خصوصية المقررات التي يطرحها برنامج قسم جامعة الفيوم في هذا العنصر؛ فتشمل مقررات "المخطوط العربي"، و"إدارة الوثائق الجارية"، و"مصادر التراث العربي"، ويتم طرحها بما يضمن تلقى الطلاب لأكثر من مقرر منها.

وفيما يتعلق بأقل العناصر تمثيلاً في المقررات الاختيارية فقد تساوت نسبة العنصرين (٢/١) الخاص بـ "ابتكار ونشر وتوزيع المعرفة البشرية"، والعنصر (٥/١) الخاص بـ "خدمات المعلومات" بنسبة (٢.٢%) لكل منهما. وكان

التالي لهما في نسبة التمثيل الضعيفة العنصر (٧/١) الخاص بـ "إدارة المعرفة ومؤسسات المعلومات" بنسبة (٣.٣%)، والذي كان تمثيله ضعيفاً أيضاً في المقررات الإجبارية الرئيسة بنسبة (٤.٥%).

جدول (١٥) توزيع المقررات الرئيسة الاختيارية وفقاً لعناصر المعيار

المقررات الرئيسة	مجموع	١/١/٤/٣		٢/١/٤/٣		٣/١/٤/٣		٤/١/٤/٣		٥/١/٤/٣		٦/١/٤/٣		٧/١/٤/٣		٨/١/٤/٣		٩/١/٤/٣	
		عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
الإسكندرية	١٩	٢	١٠.٥%	١	٥.٣%	٢	١٠.٥%	٢	١٠.٥%			١٠	٥٢.٦%					٢	١٠.٥%
المنوفية	٣	١	٣٣.٣%			١	٣٣.٣%									١	٣ .٣%		
طنطا	١١	١	٩.١%			٢	١٨.٢%			١	٩.١%	٤	٣٦.٣%	١	٩.١%	٢	١٨.٢%		
بني سويف	١٧	٣	١٧.٦%	١	٥.٩%	٦	٣٥.٣%											٧	٤١.٢%
سوهاج	٩	١	١١.١%			١	١١.١%	٤	٤ .٤%			٢	٢٢.٢%	١	١١.١%				
عين شمس	١١	٢	١٨.٢%			٣	٢٧.٣%	١	٩.١%			٥	٤٥.٤%						
جنوب الوادي بقنا	٩					١	١١.١%	١	١١.١%			٢	٢٢.٢%			١	١١.١%	٤	٤٤.٤%
الفيوم	١٢	٢	١٦.٦%			٣	٢٥.٠%			١	٨.٣%	٤	٣٣.٣%	١	٨.٣%			١	٨.٣%
المجموع	٩١	١٢	١٣.٢%	٢	٢.٢%	١٩	٢٠.٩%	٨	٨.٨%	٢	٢.٢%	٢٧	٢٩.٧%	٣	٣.٣%	٤	٣.٤%	١٤	١٥.٤%

وبذلك يمكن القول إن توزيع المقررات الرئيسة الإجبارية وفقاً لعناصر المعيار يتفق لدرجة كبيرة مع توزيع المقررات الاختيارية، والفرق الجوهري بينهما هو احتلال عنصر تنظيم مصادر المعلومات المرتبة الأولى في المقررات الإجبارية، بينما احتل هذه المرتبة في توزيع المقررات الاختيارية عنصر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في مجال المكتبات؛ وهذه نتيجة منطقية لأن مقررات تنظيم مصادر المعلومات لا يمكن استبعاد أي منها من برنامج التخصص فلا يوجد مجال للاختيار بين هذه المقررات ولابد أن تتواجد عكس باقي المقررات.

٢/٤/٣ المجالات الفرعية وتتضمن وفقاً للمعيار المجالات التالية: (محمود، ٢٠١٦، ص٢٧)

١/٢/٤/٣ إعداد وتكوين اختصاصي المعلومات

٢/٢/٤/٣ المؤسسات الدولية الإقليمية والوطنية في مجال المكتبات والمعلومات

٣/٢/٤/٣ البحث والتطوير والتوقعات المستقبلية في مجال المكتبات والمعلومات

٤/٢/٤/٣ الاتصال بالمعرفة

٥/٢/٤/٣ دور الوثائق والأرشيف والمتاحف ونظم دعم اتخاذ القرار

٦/٢/٤/٣ النشر والطباعة والتحول الرقمي للمعرفة

٧/٢/٤/٣ اجتماعيات المعرفة

٨/٢/٤/٣ سلوك البحث عن المعلومات والمعرفة

فيما يخص توزيع المقررات الفرعية الإجبارية وفقاً للعناصر الثمانية التي يتضمنها المعيار المرجعي العربي، قامت الباحثة بإضافة عنصر تاسع لإدراج مقرر النصوص المتخصصة سواء باللغة الإنجليزية أو اللغة العربية؛ وذلك لصعوبة تحديد عنصر المعيار الذي يمكن أن يندرج تحته مقرر النصوص المتخصصة؛ لأنها نصوص متنوعة عادةً وتشمل موضوعات مختلفة من التخصص، وهذا ما يشير إليه الجدول رقم (١٦)، والذي يتبين منه أن أكثر العناصر تمثيلاً في مقررات البرامج هو العنصر رقم ١/٢ الخاص بـ"إعداد وتكوين اختصاصي المعلومات" وذلك بنسبة (٢٦.٩٢%) من إجمالي المقررات الفرعية الإجبارية التي تتضمنها البرامج. وبالرغم من أن كل المقررات التي يتضمنها برنامج المكتبات والمعلومات للدرجة الجامعية الأولى تعمل على إعداد وتكوين اختصاصي المعلومات، إلا أن مقررا التدريب العملي ومشروع التخرج يرتبطان بشكل مباشر بهذا العنصر، وهذان المقرران ممثلان ضمن المقررات الإجبارية في (٩٠%) من البرامج محل الدراسة. البرنامج الوحيد الذي لم يتضمن أي من هذين المقررين ضمن مقرراته الإجبارية هو برنامج قسم جامعة بني سويف؛ إذ وضعهم البرنامج ضمن المقررات الفرعية الاختيارية فإما أن يختار الطالب مقرر "تدريب ميداني في مؤسسات المعلومات" أو مقرر "مشروع تخرج في دراسات المعلومات"، والفرق كبير بين المقررين فلكل منهما أهدافه ومخرجاته. وقد أوضحت دراسة (Davis, et., 2023, p.84) أن ٦٦% من برامج المكتبات الكرواتية تتضمن تدريباً عملياً مقابل ٢٦.٥ % من البرامج الأمريكية، ويشير هذا إلى أن أمناء المكتبات الكرواتية يكتسبون خبرة عملية في المكتبات قبل التخرج أكثر من نظرائهم الأمريكيين؛ مما يؤكد أهمية وجود مقرر التدريب العملي بالبرنامج الدراسي. يؤكد هذه الأهمية أيضاً ما أظهرته دراسة (عكاشة، ٢٠١٦، ص١٢٧) من ضرورة إضافة مقرر "التدريب العملي" إلى البرنامج الدراسي بناءً على رغبة الخريجين وأصحاب الأعمال.

جدول (١٦): توزيع المقررات الفرعية الإجبارية وفقاً لعناصر المعيار

المقررات الفرعية	مجموع	١/٢/٤/٣		٢/٢/٤/٣		٣/٢/٤/٣		٤/٢/٤/٣		٥/٢/٤/٣		٦/٢/٤/٣		٧/٢/٤/٣		٨/٢/٤/٣		نصوص	
		عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
الإسكندرية	٨	٣	٣٧.٥%			١	١٢.٥%			١	%١٢.٥					١	١٢.٥%	٢	٢٥.٠%
المنوفية	٩	٣	٣٣.٣%			١	١١.١%	١	%١١.١	١	%١١.١	١	%١١.١	١	١١.١%			١	١١.١%
طنطا	٧	١	١٤.٣%			١	١٤.٣%	١	%١٤.٣	١	%١٤.٣	٢	%٢٨.٥					١	١٤.٣%
بني سويف	٦					٢	٣٣.٣%	١	١٦.٦٦%			٢	%٣٣.٣					١	١٦.٦%
سوهاج	٧	١	١٤.٣%			١	١٤.٣%	١	%١٤.٣			١	%١٤.٣			١	١٤.٣%	٢	٢٨.٥%
عين شمس	٧	٢	٢٨.٥%			١	١٤.٣%	١	%١٤.٣									٣	٤٢.٨%
جنوب الوادي بقنا	٨	٣	٣٧.٥%			١	١٢.٥%	١	%١٢.٥			١	%١٢.٥					٢	٢٥.٠%
الفيوم	٩	٣	٣٣.٣%			١	١١.١%	٢	%٢٢.٢									٣	٣٣.٣%
كفر الشيخ	٨	٣	٣٧.٥%			١	١٢.٥%	٣	%٣٧.٥									١	١٢.٥%
قناة السويس	٩	٢	٢٢.٢%	١	١١.١%	٢	٢٢.٢%	١	%١١.١							١	١١.١%	٢	٢٢.٢%
مجموع	٧٨	٢١	٢٦.٩%	١	١٠.٣	١٢	١٥.٤%	١٢	%١٥.٤	٣	٣.٨٤	٧	%٩.٠	١	%١.٣	٣	%٣.٨	١٨	٢٣.١%

وتساوت نسبة مقررات عنصر "إعداد وتكوين اختصاصي المعلومات" في برامج جامعات الإسكندرية، وجنوب الوادي بقنا، وكفر الشيخ بواقع ثلاث مقررات تمثل (٣٧.٥%) من إجمالي المقررات الفرعية الإجبارية لكل برنامج منهم. وتتضمن هذه البرامج مقرران للتدريب العملي يختص كل منهما بالتدريب في نوعية محددة من المكتبات، بالإضافة إلى مقرر "مشروع التخرج". وكان برنامج قسم جامعة الفيوم يضم مقرران في فصلين دراسيين مختلفين بعنوان "مشروع التخرج في دراسات المعلومات" ولكن تم تعديل البرنامج لضمهما في مقرر واحد بنفس المسمى، وبذلك أصبحت مقررات عنصر التكوين ثلاث مقررات تمثل ٣٣.٣٣% من إجمالي مقررات البرنامج الفرعية الإجبارية.

ويضم برنامج قسم جامعة المنوفية ثلاث مقررات أيضاً في هذا العنصر ولكنه يضم بالإضافة إلى مقرري التدريب العملي ومشروع التخرج مقرر "رحلة علمية"، ويتم من خلال هذا المقرر وفقاً للتوصيف الزيارة الفعلية والافتراضية لمجموعة من الأماكن التي تمثل سوق العمل المستقبلي للطلاب؛ لتوسعة إدراك الطلاب، ولإظهار تنوع المؤسسات المعلوماتية التي يمكنهم العمل بها. ولم يتضمن برنامجا قسما سوهاج وطنطا مقررات للتدريب العملي أو الميداني بل اقتصر هذا العنصر فيهما على مقرر واحد هو "مشروع التخرج"

يأتي في المرتبة التالية لعنصر إعداد وتكوين اختصاصي المعلومات العنصر الذي تمت إضافته الخاص بمقرر " النصوص المتخصصة" والذي يمثل (٢٣.١%) من إجمالي المقررات الفرعية الإجبارية. ويتوفر هذا

العنصر في جميع البرامج محل الدراسة بنسبة ١٠٠%، مع تفاوت عدد المقررات التي يطرحها كل برنامج. يضم ٤٠% من البرامج مقرراً واحداً فقط للنصوص المتخصصة باللغة الإنجليزية، كما تضم نسبة مماثلة من البرامج (٤٠%) مقرران للنصوص المتخصصة، إلا أن أثنين منها هما برنامجا قسم جنوب الوادي بقنا وقسم سوهاج يضما مقرراً واحداً للنصوص المتخصصة باللغة الإنجليزية وآخر للنصوص باللغة العربية وهذا تمثيل ضعيف جداً لمقرر هام كالنصوص المتخصصة؛ فالهدف الأساسي لمقرر النصوص المتخصصة هو تدريب الطلاب على قراءة وفهم الإنتاج الفكري المتخصص باللغة الإنجليزية، والتآلف مع مصطلحات التخصص، وهو يزيد بالتأكيد من الحصيلة اللغوية للطلاب. وقد أشارت جميع الدراسات التي تناولت سوق العمل أن ضعف مستوى اللغة الإنجليزية للخريجين كان أول المآخذ عليهم، كما وجهت تلك الدراسات بالعمل على زيادة القدرة اللغوية للطلاب. وتتواجد أعلى نسبة تمثيل لهذا العنصر (٤٢.٨٥%) في برنامج قسم جامعة عين شمس، والذي يتضمن ثلاث مقررات للنصوص المتخصصة باللغة الإنجليزية، كما يتضمن في ذات الوقت أربع مقررات للغة الإنجليزية كمقررات بينية وهو ما يُسهم بدرجة كبيرة في زيادة مهارة اللغة الإنجليزية لدى خريجي هذا البرنامج. وبالرغم من وجود نفس عدد المقررات (ثلاث مقررات) في برنامج قسم جامعة الفيوم؛ إلا أن اثنين منها للنصوص المتخصصة باللغة الإنجليزية والثالث لنصوص متخصصة باللغة العربية.

واحتل المرتبة الثالثة العنصران (٣/٢) و(٤/٢) بنسبة (١٥.٤%) لكل منهما؛ ويهتم العنصر الأول بـ "البحث والتطوير والتوقعات المستقبلية في مجال المكتبات والمعلومات"، وتحرص جميع البرامج على وجود مقرر دراسي على الأقل يتناول طرق البحث العلمي وهو ما توفر في البرامج كافة؛ أي أن هذا العنصر يتوفر في البرامج الدراسية بنسبة ١٠٠%. وتتضمن ٨٠% من البرامج مقرراً واحداً للبحث العلمي بينما يتضمن برنامج قسمي جامعتي بني سويف وقناة السويس مقررين للبحث. أما العنصر (٤/٢) وهو خاص بـ "الاتصال بالمعرفة" فهو يتواجد في ٩٠% من البرامج محل الدراسة، والبرنامج الوحيد الذي لم يتضمنه هو برنامج قسم جامعة الإسكندرية. ويتمثل هذا العنصر في ٧٠% من البرامج بمقرر واحد، بينما يتوفر في برنامج قسم جامعة الفيوم بمقررين، وبثلاثة مقررات في برنامج جامعة كفر الشيخ. وأكثر المقررات تمثيلاً في هذا العنصر "الاتصال العلمي"، و "شبكات التواصل الاجتماعي والأكاديمي" بنسبة ٤١.٦% لكل منهما من إجمالي مقررات هذا العنصر مقابل ١٦.٧% لمقرر الاتصال الوثائقي.

أما أقل العناصر الفرعية تمثيلاً في المقررات الإجبارية للبرامج محل الدراسة فهما العنصران (٢/٢) والذي يختص بـ"المؤسسات الدولية الإقليمية والوطنية في مجال المكتبات والمعلومات"، والعنصر (٧/٢) والمختص بـ" اجتماعيات المعرفة"، وقد تم تمثيلهما بمقرر واحد لكل منهما بنسبة (١.٣%) من إجمالي المقررات الفرعية الإجبارية في البرامج. وتوفر العنصر (٢/٢) في ١٠% من البرامج وهو برنامج قسم جامعة قناة السويس، ويمثله مقرر "المنظمات الدولية في المكتبات"، وتواجد العنصر (٧/٢) أيضاً في ١٠% من البرامج؛ فلم يرد سوى في برنامج قسم جامعة المنوفية ويمثله مقرر "سوسيولوجيا المعرفة". وبالرغم من أهمية دراسة سلوكيات المستفيدين في البحث عن المعلومات إلا أن ٣٠% فقط من البرامج اهتمت بتواجد مقررات تهتم بهذا العنصر وهي برامج أقسام جامعات الإسكندرية، وجنوب الوادي بقنا، وسوهاج. و"دراسات المستفيدين" من المقررات التي تهتم بتعريف الطلاب بفئات المستفيدين واحتياجاتهم، والتنوع في طلبهم للمعلومات، بالإضافة إلى تأهيل الطلاب لكيفية التفاعل مع المستفيدين ودراسة وتحليل رغباتهم وسلوكياتهم للبحث عن المعلومات (حافظ،، ٢٠١٣، ص٦٣). وكانت دراسة

(عبدالله، ٢٠١٥) قد رصدت عدم وجود مقررات للمستفيدين في جميع الأقسام بالجامعات المصرية، وكان من المتوقع أن يتم تلافي هذا النقص عند تحديث البرامج لكن لم تنتبه كثير من الأقسام لهذا وهو ما يؤكد أهمية مراجعة الدراسات التي تناولت البرامج الدراسية عن تحديث البرنامج أو عند وضع برنامج جديد. وكان الحال هو ذاته في قسم المعلومات والمكتبات بالجامعة اللبنانية والتي أوضحت دراسة (قشور، ٢٠١٧) أنه لا يتضمن مقررات خاصة باحتياجات المستفيدين وسلوكيات بحثهم عن المعلومات واستخدامها.

ولم تختلف الصورة كثيراً عند النظر في توزيع المقررات الفرعية الاختيارية للبرامج وفقاً لعناصر المعيار، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (١٧)، والذي يبين أن أكثر العناصر الفرعية توافراً في البرامج هو العنصر (١/٢) الخاص بـ " إعداد وتكوين اختصاصي المعلومات" والذي يمثل ٦٤.٧% من إجمالي المقررات الاختيارية الفرعية، ويتميز من هذه المقررات "مقرر سوق العمل لإخصائي المعلومات" ببرنامج قسم جامعة المنوفية، والذي يتضمن التعريف بسوق العمل للمكتبيين على كافة المستويات (الحكومية والخاصة)، وكيفية توظيف مهارات التخصص ودعمها بالتعليم الذاتي والتعليم عن بُعد.

ويأتي في المرتبة الثانية العنصر (٨/٢) الذي يهتم بسلوكيات المستفيدين في البحث عن المعلومات بنسبة (١١.٧%) بواقع مقررين في برنامج قسم جامعة بني سويف، ولم تتواجد مقررات اختيارية ضمن عناصر المعيار ٦/٢، و٧/٢ الخاصين بالنشر والطباعة والتحول الرقمي للمعرفة، واجتماعيات المعرفة.

٣/٤/٣ **المجالات البينية ذات العلاقة** وتتضمن وفقاً للمعيار المجالات التالية: (محمود، ٢٠١٦، ص٢٧)

١/٣/٤/٣ الإدارة

٢/٣/٤/٣ الحاسب الآلي

٣/٣/٤/٣ علم النفس

٤/٣/٤/٣ علم الاجتماع

٥/٣/٤/٣ التسويق

٦/٣/٤/٣ اللغويات

٧/٣/٤/٣ التربية

٨/٣/٤/٣ الإحصاء

٩/٣/٤/٣ القانون

جدول رقم (١٧): توزيع المقررات الفرعية الاختيارية وفقاً لعناصر المعيار[١]

المقررات الفرعية	مجموع	١/٢/٤/٣		٢/٢/٤/٣		٣/٢/٤/٣		٤/٢/٤/٣		٥/٢/٤/٣		٦/٢/٤/٣		٧/٢/٤/٣		٨/٢/٤/٣		نصوص	
		عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
الإسكندرية	٣	١	%٣٣.٣					١	%٣٣.٣	١	%٣٣.٣								
المنوفية	١	١	%١٠٠.٠																
طنطا	٤	٣	%٧٥.٠			١	%٢٥.٠												
بني سويف	٤	٢	%٥٠.٠													٢	%٥٠.٠		
سوهاج	١	١	%١٠٠.٠																
عين شمس	٢	١	%٥٠.٠	١		٥٠.٠													
جنوب الوادي بقنا	٢	٢	%١٠٠.٠																
*الفيوم	--																		
المجموع	١٧	١١	%٦٤.٧	١	٥.٩	١	%٥.٩	١	%٥.٩	١	%٥.٩					٢	%١١.٧		

يستعرض الجدول رقم (١٨) توزيع المقررات البينية الإجبارية، كما يستعرض الجدول رقم (١٩) توزيع المقررات البينية الاختيارية وفقاً لعناصر هذا المجال. ويتضح من الجدول رقم (١٨) أن أكثر المجالات البينية توافراً في مقررات البرامج محل الدراسة هو مجال الحاسب الآلي (العنصر ٢/٣)، وقد توافر هذا المجال في ٧٠% من البرامج؛ بواقع مقرران في ٤٣% من هذه البرامج، ومقرر واحد في ٥٧% منها. والنسبة الغالبة من هذه المقررات عبارة عن مقدمة أو مدخل لتكنولوجيا المعلومات أو مقدمة للحاسب الآلي، باستثناء برنامج قسم جامعة المنوفية الذي يضم مقرراً خاصاً بالبرمجة. يأتي تالياً لهذا المجال اللغويات (العنصر ٦/٣) والذي يمثل ٢٠% من إجمالي المقررات البينية الإجبارية في البرامج، ويتوافر هذا المجال في ٥٠% من البرامج. ويحظى برنامج جامعة عين شمس بـ (٤٤.٤٤%) من هذه المقررات إذ يتضمن البرنامج أربع مقررات للغة الإنجليزية موزعة على السنوات الدراسية الأربع، ويوضح هذا اهتمام برنامج جامعة عين شمس بتحسين القدرة اللغوية للطلاب فهو البرنامج الوحيد الذي يقدم أربع مقررات في اللغة الإنجليزية، بالإضافة إلى ثلاث مقررات نصوص متخصصة باللغة الإنجليزية، كما يقدم برنامج قسم جامعة الإسكندرية مقرران في اللغة الإنجليزية أو الفرنسية (وفقاً للغة الأجنبية الأولى للطالب) وذلك في المستويين الأول والثاني. ولم تقتصر المقررات في هذا المجال على اللغة الإنجليزية؛ فبرنامج قسم جامعة المنوفية يضم مقرراً للغة أجنبية ثانية (فرنسي أو ألماني)، ويضم برنامج قسم جامعة قناة السويس مقرراً للغة شرقية (تركي أو فارسي)، بينما وضع برنامج قسم جامعة جنوب الوادي بقنا مقرراً للغة العربية كأحد مقرراته البينية.

ويأتي مجال الإحصاء العنصر (٨/٣) في المرتبة الثالثة من المجالات البينية الإجبارية في برامج الأقسام محل الدراسة بنسبة (١٧.٨%) من إجمالي المقررات البينية الإجبارية، ويتواجد هذا المقرر في ٨٠% من البرامج؛ فلا يوجد في برنامجي جامعتي بني سويف، وقناة السويس. وتجدر الإشارة إلى أن برنامج قسم جامعة بني سويف يتضمن مقررات للإحصاء كمتطلبات إجبارية للكلية؛ أحدهما "الإحصاء المكتبي"، والثاني "الإحصاء في علم المعلومات" ويتولى قسم دراسات المعلومات تدريسه على مستوى الكلية، بينما لا يتضمن برنامج قسم جامعة قناة

[١] لم تتضمن المقررات الاختيارية في قسم جامعة الفيوم مقررات فرعية.

السويس أي مقررات تغطي موضوع الإحصاء؛ بالرغم من أهمية هذا المقرر في التعريف بأساليب تنظيم البيانات، والمقاييس الإحصائية التي يحتاج إليها العمل المكتبي ويحتاج إليها الطلاب فيما يقومون به من أبحاث.

يأتي في المرتبة الرابعة من المجالات البينية المتوفرة في البرامج الدراسية محل الدراسة مجال الإدارة (العنصر ١/٣) بنسبة (١٣.٣٣%) من إجمالي المقررات البينية الإجبارية، ومن بين ما تضمه مقررات هذا المجال إدارة الجودة الشاملة بالمكتبات، بالإضافة إلى إدارة الأزمات. ويتوفر مجال الإدارة في ٥٠% من هذه البرامج بواقع مقرر واحد في كل برنامج باستثناء برنامج جامعة جنوب الوادي بقنا والذي يضم مقررين أحدهما "إدارة المخاطر والأزمات بالمكتبات ومراكز المعلومات" والآخر "إدارة الجودة الشاملة في المكتبات" .

أما أقل المجالات البينية تمثيلاً في البرامج محل الدراسة هو مجال القانون والذي يمثله العنصر (٩/٣)؛ فقد بلغت نسبة تمثيله في البرامج (٤.٤٤%) من إجمالي المقررات البينية الإجبارية، وتواجد في ٢٠% فقط من البرامج وهما برنامجي قسم جامعة المنوفية والذي يتناول "أخلاقيات المهنة وحقوق الملكية الفكرية"، وقسم جامعة سوهاج والذي يتناول "حقوق الملكية الفكرية في البيئة الإلكترونية".

أحد المجالات البينية والتي توفرت في البرامج كمقرر إجباري هو التسويق والذي يمثله العنصر (٥/٣)، وبالرغم من أهمية التسويق للمكتبات بوجه عام أو لخدماتها، فلم يتوفر هذا المقرر سوى في ٣٠% من البرامج محل الدراسة بمستويات عدة؛ أولها "التسويق الإلكتروني" في برنامج قسم جامعة الفيوم، ثم "تسويق المعلومات" في برنامج قسم جامعة المنوفية، وأخيراً "تسويق مؤسسات المعلومات وخدماتها" في برنامج قسم جامعة طنطا. ولم يتم تمثيل مجال علم النفس (العنصر ٣/٣) سوى في برنامج جامعة عين شمس أي أن نسبة تمثيله في البرامج محل الدراسة ١٠% فقط، بينما لم يرد مجالا علم الاجتماع (العنصر ٤/٣)، والتربية (العنصر ٧/٣) في أي من البرامج الدراسية محل الدراسة.

جدول رقم (١٨): توزيع المقررات البينية الإجبارية وفقاً لعناصر المعيار

المقررات البينية	مجموع	١/٣/٤/٣		٢/٣/٤/٣		٣/٣/٤/٣		٤/٣/٤/٣		٥/٣/٤/٣		٦/٣/٤/٣		٧/٣/٤/٣		٨/٣/٤/٣		٩/٣/٤/٣	
		عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
الإسكندرية	٤			١	٢٥.٠%							٢	٥٠.٠%			١	٢٥.٠%		
المنوفية	٨			٢	٢٥.٠%	١	١٢.٥%	١	١٢.٥%	١	١٢.٥%	١	١٢.٥%			١	١٢.٥%	١	١٢.٥%
طنطا	٤	١	٢٥.٠%	١	٢٥.٠%					١	٢٥.٠%					١	٢٥.٠%		
بني سويف	٢	١	٥٠.٠%	١	٥٠.٠%														
*سوهاج	٦	١	١٦.٦%	١	١٦.٦%	١	١٦.٦%	١	١٦.٦%							١	١٦.٦%	١	١٦.٦%
عين شمس	٧					١	١٤.٣%	١	١٤.٣%			٤	٥٧.١%			١	١٤.٣%		
جنوب الوادي بقنا	٦	٢	٣٣.٣%	٢	٣٣.٣%							١	١٦.٦%			١	١٦.٦%		
الفيوم	٢									١	٥٠.٠%					١	٥٠.٠%		

كفر الشيخ	٣			٢	٦٦.٦%									١	٣٣.٣%				
قناة السويس *	٣	١	٣٣.٣%				١	٣٣.٣%			١	٣٣.٣%							
المجموع	٤٥	٦	١٣.٣%	١٠	٢٢.٢%	٣	٦.٦%	٤	٨.٩%	٣	٦.٦%	٩	٢٠.٠%	٨	١٧.٨%	٢	٤.٤%		

* مقرر جغرافية مصر

رقم (١٩): توزيع المقررات البينية الاختيارية وفقاً لعناصر المعيار

المقررات البينية	مجموع	١/٣/٤/٣		٢/٣/٤/٣		٣/٣/٤/٣		٤/٣/٤/٣		٥/٣/٤/٣		٦/٣/٤/٣		٧/٣/٤/٣		٨/٣/٤/٣		٩/٣/٤/٣	
		عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
الإسكندرية	٥	٢	٤٠.٠%	١	٢٠.٠%	١	٢٠.٠%									١	٢٠.٠%		
المنوفية*	--																		
طنطا	١			١	١٠٠.٠%														
بني سويف	٢			١	٥٠.٠%					١	٥٠.٠%								
سوهاج	٢			١	٥٠.٠%							١	٥٠.٠%						
عين شمس	٣					١	٣٣.٣%			٢	٦٦.٦%								
جنوب الوادي*	---																		
الفيوم	٤	١	٢٥.٠%	١	٢٥.٠%	١	٢٥.٠%	١	٢٥.٠%										
المجموع	١٧	٣	١٧.٦%	٥	٢٩.٤%	٢	١١.٧%	٢	١١.٧%	٣	١٧.٦%	١	٥.٩%			١	٥.٩%		

* لم تتضمن المقررات الاختيارية في برامج قسمي المنوفية وجنوب الوادي بقنا مقررات في المجالات البينية

أحد المجالات البينية والتي توفرت في البرامج كمقرر إجباري هو التسويق والذي يمثله العنصر (٥/٣)، وبالرغم من أهمية التسويق للمكتبات بوجه عام أو لخدماتها، فلم يتوفر هذا المقرر سوى في ٣٠% من البرامج محل الدراسة بمستويات عدة؛ أولها "التسويق الإلكتروني" في برنامج قسم جامعة الفيوم، ثم "تسويق المعلومات" في برنامج قسم جامعة المنوفية، وأخيراً "تسويق مؤسسات المعلومات وخدماتها" في برنامج قسم جامعة طنطا. ولم يتم تمثيل مجال علم النفس (العنصر ٣/٣) سوى في برنامج جامعة عين شمس أي أن نسبة تمثيله في البرامج محل الدراسة ١٠% فقط، بينما لم يرد مجالا علم الاجتماع (العنصر ٤/٣)، والتربية (العنصر ٧/٣) في أي من البرامج الدراسية محل الدراسة.

على الجانب الآخر ظهرت بعض المقررات الإجبارية في برامج الأقسام والتي تنتمي لمجالات بينية مختلفة عن المجالات التي وردت في المعيار؛ أول هذه المجالات هو مقرر "جغرافية مصر" والذي تواجد في برنامجي جامعتي سوهاج وقناة السويس، وهذا المقرر موجود في برامج أخرى كمتطلب كلية ولكنه موجود في هذه البرامج

كمقرر بيني، وبالرغم مما تمثله اقتصاديات المعلومات من أهمية لم يرد الاقتصاد كمجال بيني في المعيار المرجعي العربي، ولكنه ورد ضمن برنامج جامعة المنوفية.

وفيما يتعلق بالمقررات البينية الاختيارية والتي يوضحها الجدول رقم (١٩) والتي توفرت في ٦٠% فقط من البرامج محل الدراسة فلم يختلف ترتيبها كثيراً عن المقررات البينية الإجبارية كما يتبين من الجدول.

ويأتي مجال "الحاسب الآلي" في المقدمة بنسبة (٢٩.٤%) من إجمالي المقررات الاختيارية البينية، وتنوعت المقررات الاختيارية في هذا العنصر فكان هناك مقرران في البرمجة ببرنامجي الإسكندرية والفيوم، بالإضافة إلى مقرر المواطنة الرقمية في برنامج جامعة سوهاج. واحتل موضوع التسويق (العنصر ٥/٣) المرتبة الثانية في المقررات البينية الاختيارية بالمشاركة مع موضوع الإدارة (العنصر ١/٣) بنسبة ١٧.٦٤% وبواقع ثلاثة مقررات لكل منهما. وتميز برنامج قسم جامعة الفيوم بوجود مقرر بيني في تخصص علم النفس (العنصر ٣/٣) وهو مقرر العلاج بالقراءة، كما تميز برنامج قسم جامعة الإسكندرية بوجود مقرر بيني في فلسفة العلوم.

٤/٤/٣ المتطلبات:

تمثل المتطلبات التي تفرضها الجامعة أو الكلية على طلابها جزءاً من التكوين العلمي للطالب؛ فيتم فرض عدداً من المقررات (أو تحديد مجموعة مقررات يتم اختيار عدد محدد منها)؛ لتضمن الجامعة أو الكلية توفر قدر من المعرفة والثقافة في موضوعات محددة، أو للتأكد من إكساب الطلاب مهارات محددة. وقد أوضح توزيع المقررات الاجبارية والاختيارية وفقاً لمجالات المعيار جدول رقم (١٠)، وجدول رقم (١١) أن نسبة المتطلبات تتجاوز بدرجة كبيرة النسبة التي حددها المعيار بـ (١٠%) من إجمالي عدد مقررات البرنامج، فبلغت نسبتها (١٨.٣%) من المقررات الاجبارية، مقابل (١٦.٧%) من المقررات الاختيارية. وتبلغ أعلى نسبة من المتطلبات (٢٦.٩%) في برنامج قسم جامعة الفيوم بواقع ستة عشرة مقرراً كلها إجبارية، ثمانية منها متطلبات جامعة ومثلها متطلبات كلية. يأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد المتطلبات برنامج قسم جامعة طنطا بنسبة (٢٦.٢%) من مقررات البرنامج الإجبارية بواقع سبعة عشرة مقرراً ثمانية منها للجامعة وتسعة مقررات اختياري كلية، أي أن مقررات المتطلبات تستأثر بما يزيد عن ٢٥% من مقررات البرنامج، وهو ما يحتاج إلى إعادة نظر من جانب القائمين على البرامج لأنها بالطبع تؤثر على عدد ساعات المقررات التخصصية. وكان من بين توصيات دراسة (جان، ٢٠٠٥، ص ٢٩٣) "ضرورة إعادة النظر في عدد ساعات المتطلبات اللازمة للحصول على الدرجة العلمية؛ لأنها تؤثر على ساعات التخصص".

وتجدر الإشارة إلى أن متطلبات الجامعة الاختيارية يتم تحديدها من قِبل مجلس الكلية؛ حيث يختار عدداً من المقررات التي تطرحها الجامعة ويحدد الأقسام التي سيتم توزيع هذه المقررات عليها، وذلك في جميع الأقسام محل الدراسة كما يبين الجدول رقم (١٣). أما المقررات الاختيارية على مستوى الكلية فيتم فرضها من قِبل مجلس الكلية في ٧٠% من الأقسام دون أي تدخل من القسم العلمي، ولم يُترك اختيار هذه المقررات وفقاً لرغبة الطلاب سوى في قسمي جامعة المنوفية وجامعة سوهاج، بينما يتم تحديد المقررات الاختيارية في قسم جامعة قناة السويس وفقاً للمتاح من أعضاء هيئة التدريس بأقسام الكلية المختلفة والعبء الدراسي الخاص بهم. والاتجاه العام في الكليات هو تحديد المقررات الاختيارية وفقاً لنظام التدوير؛ أي يتم تدريس مقررات من عدد من أقسام الكلية كل فصل دراسي بشكل دوري بغض النظر عن ارتباط هذه المقررات بالتخصص أو دورها في التكوين العلمي للطلاب، ووفقاً لهذا النظام تختلف مقررات متطلبات الجامعة والكلية الاختيارية كل عام دراسي وفقاً لنظام التدوير الذي يتم اتباعه.

ملاحظات عامة على مقررات البرامج الأكاديمية:

١. بالرغم من زيادة عدد المقررات التي ترد ضمن عنصر "تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤسسات المعلومات" وهو ما يمكن أن يشير إلى اتجاه البرامج إلى مواكبة التقدم التقني وزيادة مقرراته؛ نجد أحد المقررات الهامة وهو مقرر "البرمجة" والذي من الطبيعي أن يقدم للطلاب المعرفة الأساسية لتنفيذ البرمجيات، وخطوات عملية البرمجة، ولغاتها، ...إلخ موجود في ثلاثة برامج فقط وفي اثنين منها "البرمجة" مقرر اختياري. وقد أوضحت دراسة (حسن،٢٠١٢) أن البحث الآلي في قواعد البيانات، والبرمجة الداخلية الخاصة بالمكتبة أو مركز المعلومات هما أكثر المهارات المهنية طلباً من جانب أصحاب العمل، وبالتالي هناك حاجة ماسة لهذا المقرر.

٢. لا يوجد عدد مناسب من مقررات ذات العنصر "تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤسسات المعلومات" المرتبطة بعصر المعرفة مثل توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في تقديم خدمات المعلومات؛ والذي يتواجد في ٣٠% فقط من البرامج وهي برامج أقسام جامعات سوهاج، وجنوب الوادي بقنا، وكفر الشيخ، وبينما يقتصر المقرر في البرنامج الأخير على شبكات (أو مواقع) التواصل الاجتماعي، يضم المقررات الآخران إليها شبكات التواصل الأكاديمية. وكذلك الحال بالنسبة لاستخدام تطبيقات الهواتف الذكية في المكتبة بوجه عام والذي لا يتواجد سوي بنسبة ١٠% من البرامج محل الدراسة، وهو برنامج قسم جامعة المنوفية. وتتفق هذه النتيجة مع الوضع في أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات الأردنية كما أوضحته دراسة (يونس، ٢٠١٥، ص ٩٧٨)

٣. بالرغم من حداثة البرامج الأكاديمية محل الدراسة إلا أن أحد الموضوعات الحديثة في التخصص مثل موضوع "الذكاء الاصطناعي" لا يتواجد سوى في ٤٠% فقط منها، ويتميز برنامج قسم جامعة الفيوم بوجود مقررين أحدهما إجباري والآخر اختياري، بينما يتواجد هذا الموضوع في برنامج قسم جامعة الإسكندرية بمقرر اختياري فقط. وكذلك الحال بالنسبة لموضوع "الوصول الحر" الموجود فقط في برنامج قسم جامعة كفر الشيخ، أي أن هذا الموضوع موجود في ١٠% فقط من البرامج محل الدراسة، وقد انتهت دراسة (حسين، ٢٠١٤) إلى أن أحد أسباب عدم معرفة المكتبيين بحركة الوصول الحر كان بسبب عدم دراستهم لأي مقررات دراسية خاصة بهذا الموضوع. وبالتالي هناك حاجة جوهرية لإضافة هذه المقررات للبرامج الأكاديمية.

٤. لا يوجد اتساق بين المقررات الاختيارية في بعض البرامج خاصة البرامج التي تطرح أكثر من مقرر لاختيار واحد فقط؛ فأحيانا لا يوجد مجال للاختيار لأن كلا المقررين له أهميته كالاختيار بين "دراسات المستفيدين" و"دراسات المكتبيين"، أو بين "التدريب العملي" و "مشروع التخرج"، أو بين "الكتاب العربي المخطوط" و"الملكية الفكرية في مؤسسات المعلومات"، أو بين "قياسات المعلومات" و"الدوريات المفترسة".

٥. تتضمن بعض البرامج مقررات في المستويات الأولى لا تتناسب مع معرفة الطلاب بالتخصص فبرنامج جامعة جنوب الوادي على سبيل المثال يضع مقرر "الانتحال العلمي" بالمستوى الثاني (يتكون نظام الساعات المعتمدة من ثمانية مستويات)

٣/٤/٥ التطوير الدوري للمقررات:

يتطلب المعيار المرجعي العربي أن يكون هناك تطويراً دورياً لمقررات البرنامج لملاحقة كافة التطورات التي يشهدها التخصص، وأن تتم مراجعة وتحديث البرامج الدراسية على فترات تتراوح ما بين ثلاث إلى خمس سنوات. وقد التزمت ٦٠% من الأقسام محل الدراسة بوضع إطار زمني لتحديث برامجها كما يوضح الجدول رقم (٢٠)، والذي يتضح منه أن نسبة ٤٠% من هذه الأقسام حددت خمس سنوات لإعادة النظر في برنامجها، بينما ربطته أقسام جامعتي الفيوم وطنطا بتخرج أول دفعة يتم تطبيق اللائحة الجديدة عليها.

جدول رقم (٢٠): الإطار الزمني لإعادة النظر في البرنامج

الجامعة	الإطار الزمني	لا يوجد إطار زمني
الإسكندرية	كل ٥ سنوات	
المنوفية	كل ٥ سنوات	
طنطا	بعد تخرج أول دفعة	
بني سويف		✓
سوهاج	عند الحاجة	
عين شمس	كل ٥ سنوات	
جنوب الوادي بقنا		✓
الفيوم	بعد تخرج أول دفعة	
كفر الشيخ	تقريباً ٥ سنوات	
قناة السويس		✓

ويمكن تفسير هذا بأن نسبة ٧٠% من الأقسام العلمية اعتمدت على معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد عند تعديل برامجها؛ وقد أشارت معايير الاعتماد البرامجي الصادرة عن الهيئة القومية إصدار يوليو ٢٠٢٢ إلى ضرورة "تحديث اللائحة دورياً طبقاً للمتغيرات المحلية والدولية وفي ضوء نتائج التقويم المستمر" (الهيئة القومية، ٢٠٢٢) وهو ما التزمت به الأقسام التي اعتمدت على هذه المعايير باستثناء قسم جامعة بني سويف الذي لم يحدد إطاراً زمنياً لتعديل لائحته، وقسم جامعة سوهاج والذي قصر إعادة النظر في البرنامج فقط عند الحاجة إلى إجراء تعديل.

وفيما يتعلق بإمكانية تعديل البرامج تعديلاً جزئياً فقد أوضحت نسبة ٨٠% من الأقسام محل الدراسة إمكانية إجراء هذا التعديل كما يبين الجدول رقم (٢١)، ولم يوضح قسم جامعة بني سويف موقفه من هذا الإجراء، كما أفاد قسم جامعة قناة السويس بأن كل التعديلات المطلوبة تم إجراؤها أثناء إعداد البرنامج الجديد وبالتالي فهو لا يحتاج إلى تعديلات جزئية.

جدول رقم (٢١) إمكانية التعديل الجزئي للبرنامج

إمكانية التعديل	نعم	لا
الإسكندرية	✓	
المنوفية	✓	
طنطا	✓	
بني سويف	--	--
سوهاج	✓	
عين شمس	✓	
جنوب الوادي بقنا	✓	
الفيوم	✓	
كفر الشيخ	✓	
قناة السويس		✓

وتتفاوت أشكال التعديلات الجزئية التي تجريها الأقسام لبرامجها ما بين إضافة و/أو حذف و/أو دمج و/أو تغيير مسمى للمقررات، وأكثر هذه التعديلات إجراءً هي إضافة مقررات كما يوضح الجدول رقم (٢٢)، والذي يتبين منه أن جميع أشكال التعديلات المُقترحة تتم في قسمي جامعة الإسكندرية وجامعة عين شمس بالرغم من التفاوت في فترة تطبيق البرنامج في القسمين؛ فقد تخرجت أكثر من دفعة من قسم جامعة عين شمس وفقاً للبرنامج الحالي، ويقوم القسم بمراجعة برنامجه كل خمس سنوات وهو بصدد إجراء تعديلات عليه في الوقت الحالي، بينما لم يطبق قسم جامعة الإسكندرية برنامجه سوى من سنوات قليلة وستتخرج أول دفعة وفقاً له في العام الجامعي ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥ ولكن ظهرت بعض المشكلات عند تطبيق البرنامج مما دعي القسم إلى تشكيل لجنة لتطوير البرنامج والنظر فيما يمكن إجراؤه من حذف أو دمج للمقررات، أو تعديل مسمى للمقررات أو تحديد متطلباتها، أو إعادة توزيع للمقررات على المستويات وفقاً لمرئيات من قاموا بالتدريس. وقد انتهت اللجنة من عملها بالفعل وتمت مناقشة ما انتهت إليه بمجلس القسم وفي انتظار اعتماده.

جدول رقم (٢٢) أشكال التعديل الجزئي للبرنامج

أشكال التعديل	إضافة مقرر	حذف مقرر	دمج مقررات	تغيير مسمى مقرر	ملاحظات
الإسكندرية	✓	✓	✓	✓	
المنوفية	✓	✓	✓		حذف ودمج وإضافة موضوعات داخل المقرر، ولا يمكن تغيير مسمى المقرر
طنطا	✓	✓		تغيير مسمى للمحتوى	
سوهاج					كل أشكال التغيير متاحة وفقاً لإعادة النظر بعد تخرج أول دفعة
عين شمس	✓	✓	✓	✓	يتم مراجعة البرنامج كل خمس سنوات، ويتم حاليا إجراء تعديلات عليه
جنوب الوادي بقنا	✓	✓		✓	
الفيوم	✓		✓		
كفر الشيخ				✓	يعطي نص لائحة القسم حق تعديل برنامجه وتتم موافقة مجلس الكلية على هذا التعديل

كما يقوم قسم جامعة المنوفية بإجراء كل التعديلات المقترحة ولكن داخل المقررات ذاتها؛ أي يتم حذف ودمج وإضافة موضوعات داخل المقررات، ولكن لا يمكن تغيير مسمى المقرر الذي تم النص عليه ضمن البرنامج، وهو نفس الوضع في قسم جامعة طنطا الذي يقوم بتغيير المسمى لمحتوى المقرر أو مفرداته دون تغيير مسمى المقرر ذاته. ويختلف هذا عما يقوم به قسم جامعة كفر الشيخ من إجراء القسم للتعديلات التي يراها وتتم موافقة مجلس الكلية على هذه التعديلات وفقاً لنص لائحة القسم والكلية. ولم يوضح قسم جامعة سوهاج ما يمكن أن يقوم به من تعديل انتظاراً لما سيسفر عنه تقييم البرنامج بعد تخرج أول دفعة، ولكن كل أشكال التعديلات التي تم اقتراحها متاحة.

وفيما يتعلق بإجراءات تعديل البرنامج؛ فقد حددت نسبة ٥٠% من الأقسام التي تسمح بإجراء تعديلات جزئية لبرامجها آلية التعديل بخطوات محددة تتمثل في: تحديد إجراءات التعديل الجزئي واعتمادها بمجلس القسم، وتشكيل لجان من مجلس القسم لمناقشة وتحديث التوصيفات المُقترحة، ثم عرض البرنامج على أعضاء القسم لمناقشته قبل اعتماده، ويوضح هذا الجدول رقم (٢٣).

جدول رقم (٢٣): آلية تعديل البرامج

آلية التعديل	تحديد إجراءات التعديل الجزئي واعتمادها بمجلس القسم	تشكيل لجان من مجلس القسم لمناقشة وتحديث التوصيفات	عرض البرنامج على أعضاء القسم ومناقشته قبل اعتماده	أخرى
الإسكندرية	✓	✓	✓	
المنوفية	✓	✓	✓	
طنطا	✓	✓	✓	
سوهاج				لم يتم تحديد آلية انتظاراً لتخرج أول دفعة
عين شمس	✓	✓	✓	
جنوب الوادي بقنا				تم إعداد البرنامج وإقراره مباشرةً
الفيوم	✓		✓	
كفر الشيخ		✓	✓	

ولم يحدد قسم جامعة سوهاج أي إجراءات للتعديل الجزئي انتظاراً لتخرج أول دفعة من البرنامج، كما لم يحدد هذه الإجراءات قسم جامعة جنوب الوادي بقنا ولم تتم مناقشة التعديلات في لجان خاصة أو في مجلس القسم بل تم اعتماد البرنامج مباشرةً. لم يحدد قسم جامعة كفر الشيخ أيضاً هذه الإجراءات ولكنه تجاوزها بتشكيل لجان لمناقشة التعديلات ثم طرحها للمناقشة بمجلس القسم لاعتمادها، بينما تجاوز قسم جامعة الفيوم خطوة تشكيل لجان لمناقشة التعديلات بأن يتم طرح التعديلات للنقاش من جانب جميع أعضاء القسم بشكل مباشر قبل اعتمادها من مجلس القسم.

٤ النتائج والتوصيات

١/٤ نتائج الدراسة:

أُجريت هذه الدراسة للتعرف على أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات الحكومية المصرية التي تطبق نظام الساعات المُعتمدة، ولمعرفة مدى توافق البرامج الأكاديمية لهذه الأقسام مع محور "تصميم البرنامج التعليمي والمناهج" الخاص بالمعيار المرجعي لبرامج المكتبات والمعلومات للجامعات العربية لمرحلة الليسانس والذي وضعه الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات. وباتباع المنهج الوصفي بأسلوب المسح واعتماداً على قائمة مراجعة تم توجيهها لرؤساء الأقسام محل الدراسة، وبتحليل محتوى البرامج الأكاديمية لهذه الأقسام تمكنت الدراسة من الوصول إلى النتائج التالية:

١. يتم تطبيق نظام الساعات المعتمدة في عشرة أقسام مكتبات ومعلومات تمثل ٥٢.٦٣% من إجمالي أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية الحكومية والبالغ عددها تسعة عشر قسماً.
٢. لم يعتمد أي قسم عند تطوير برنامجه على المعيار المرجعي العربي الذي وضعه الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، بل اعتمد ٧٠% من الأقسام العلمية على معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.
٣. يتفق انتماء البرامج الأكاديمية إلى كليات الآداب، وعدد ساعات البرامج تتراوح بين ١٤٠– ١٦٦ ساعة، أي تتفق مع ما حدده المعيار المرجعي لانتماء البرامج وعدد ساعاتها. (١٢٠– ١٤٠)
٤. "مراجعة البرنامج في ضوء الخطة الاستراتيجية والبحثية للقسم والكلية"، و"جهود وخبرات أعضاء هيئة التدريس" كانا الأساس لوضع ٩٠% من الأقسام العلمية لبرامجها، يليهما احتياجات سوق العمل.
٥. لم تحقق البرامج الأكاديمية للأقسام أهدافها كاملة؛ إذ حددت مجموعة من المهارات الواجب توافرها في الخريجين لم تتم ترجمتها إلى مقررات، وإن تضمنت بعض البرامج هذه المقررات كمتطلبات للجامعة أو للكلية.
٦. يختلف توزيع المقررات الدراسية عن النسب التي حددها المعيار لكل مجال من مجالاته الثلاثة الرئيسة والفرعية والبينية؛ حيث تمثل المقررات الرئيسة ٥٨.٥% من المقررات الإجبارية، و٦٠.٧% من المقررات الاختيارية الرئيسة، مقابل ١٤.٧%، للمقررات الفرعية الإجبارية، و١١.٣% للمقررات الفرعية الاختيارية.
٧. أقل فئات المقررات تمثيلاً هي المقررات البينية والتي تبلغ نسبتها ٨.٥% من إجمالي المقررات الإجبارية
٨. أكثر الموضوعات تمثيلاً في الموضوعات الرئيسة الإجبارية موضوع "تنظيم مصادر المعلومات" بنسبة ٢٧.١%، يليه "تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤسسات المعلومات" بنسبة ٢٣.٥٤، وبالنسبة للموضوعات الرئيسة الاختيارية كانت "تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤسسات المعلومات" في المرتبة الأولى بنسبة٢٩.٧%، يليها "مصادر المعلومات" في المرتبة الثانية بنسبة ٢٠.٩%
٩. أكثر الموضوعات تمثيلاً في الموضوعات الفرعية الإجبارية هو موضوع "إعداد وتكوين أخصائي المعلومات" بنسبة ٢٦.٩٢%، يليه النصوص المتخصصة بنسبة ٢٣.١%.
١٠. أكثر البرامج اتجاهاً لتقنية المعلومات برنامج قسم جامعة الفيوم بواقع إحدى عشر مقرر، يليه برامج قسمي المنوفية وطنطا بواقع عشرة مقررات لكل منهما.

١١. أقل العناصر تمثيلاً في مقررات البرامج الرئيسة هو العنصر (٨/١) الخاص "بتدريب المستفيدين وتكوين الثقافة المعلوماتية"، بينما في المقررات الفرعية هناك غياب شبه تام للعنصرين (٢/٢) الخاص "بالمؤسسات الدولية والإقليمي والوطنية في مجال المكتبات والمعلومات"، والعنصر (٧/٢) الخاص "باجتماعيات المعرفة"، أما المقررات البينية فهناك غياب تام للعنصر (٧/٣) الخاص بموضوع التربية، ويليه بغياب شبه تام العنصر (٩/٣) الخاص بالقانون.

٢/٤ التوصيات:

وفقاً لما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن وضع التوصيات التالية:

١. أثبتت العديد من الدراسات صلاحية "المعيار المرجعي لبرامج المكتبات والمعلومات للجامعات العربية" للاعتماد الأكاديمي، وعلى هذا يمكن اعتباره أداة موحدة للاعتماد الأكاديمي لأقسام المكتبات والمعلومات العربية، ويمكن أن يتم هذا بالتنسيق بين الجمعيات الوطنية للمكتبات والاتحاد العربي للمكتبات لدعم المعيار ومساندته.

٢. يحتاج المعيار إلى مزيد من التفاصيل لضمان تطبيقه بشكل صحيح؛ فعناصر المجالات الرئيسة والفرعية غير واضحة بشكل محدد، ويمكن لإعطاء أمثلة توضيحية أو مسميات للمقررات التي يشملها أن يجعل التطبيق أسهل.

٣. يمكن وضع مجموعة بؤرية من المقررات core courses تلتزم بها البرامج كافة، ويضيف كل قسم المقررات التي تميزه عن غيره من الأقسام، مع إيجاد قدر من التنسيق بين الأقسام العلمية لتتكامل مع بعضها البعض ولا تصبح كلها أو أغلبها نسخاً مكررة.

٤. ضرورة التزام البرامج بالمراجعة الدورية لمقرراتها الدراسية كل خمس سنوات على الأكثر لمتابعة تطورات التخصص، واحتياجات سوق العمل.

٥. إجراء دراسات دورية لمتابعة احتياجات سوق العمل، وما يطرأ عليها من تغيرات، وإضافة المقررات التي تتناسب معها للبرنامج الأكاديمي.

٦. الاهتمام بالمقررات التي تنمي المهارات المختلفة لدى الخريجين؛ كمقررات "مهارات الاتصال"، و"التفكير الناقد"، والاهتمام أيضاً بالمقررات التي ترفع من المستوى اللغوي للخريجين.

٧. زيادة عدد المقررات في قطاع "تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في المكتبات" في البرامج التي يقل فيها تمثيل هذا العنصر، والاهتمام بإضافة مقررات في الموضوعات الحديثة في التخصص كالذكاء الاصطناعي على سبيل المثال.

٨. زيادة عدد المقررات في عنصر "تدريب المستفيدين وتكوين الثقافة المعلوماتية"؛ فالتعرف على احتياجات المستفيدين، وتدريب المستفيدين، وإعداد ملفات المستفيدين لتقديم بعض الخدمات الخاصة من المهام الرئيسة لأخصائي المعلومات.

٩. الاهتمام بتنوع المقررات البينية الذي وفره المعيار المرجعي لبرامج المكتبات بإضافة مقررات في موضوعات الاقتصاد، وعلم النفس (خاصة للنشء وذوي الاحتياجات الخاصة).

١٠. الاهتمام بتناسب مستويات توزيع المقررات داخل البرنامج مع المستويات المعرفية للطلاب، والمقررات التي قاموا بدراستها.

قائمة المراجع:

- إبراهيم، فاطمة أحمد زكي. (٢٠١٦). نظام الساعات المعتمدة في الجامعات بين النظرية والتطبيق. المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
- أبو سالم، محمد على إبراهيم. (٢٠١٢). البرامج الأكاديمية بأقسام المكتبات والمعلومات بصعيد مصر ومدى مواكبتها للتطورات الحديثة. ورقة بحث مُقدمة ضمن أعمال مؤتمرات كلية الآداب بجامعة القاهرة، متاح على: http://erepository.cu.edu.eg/index.php/ARTS-Con/article/6616
- أبو سحلي، سحر عبد المولى(٢٠٢٣). لائحتا قسم علوم المعلومات بجامعة الفيوم: دراسة تقييمية مقارنة وفقاً لمعايير جمعية المكتبات الأمريكية ALA. المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات. مج ١٠، ع ٢ (أبريل- يونيو).
- أبو منجل، خديجة محمد. (٢٠٢٢). احتياجات سوق العمل من اختصاصي المكتبات والمعلومات: دراسة على مكتبات جامعة الزيتونة. مجلة أنوار المعرفة، عدد خاص، مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1307251
- أحمد، سمر عبد التواب زكريا. (٢٠٢٠) تقييم أداء أقسام المكتبات والمعلومات في جامعات شمال الصعيد في ضوء معايير الجودة والاعتماد: دراسة ميدانية. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بني سويف، كلية الآداب.
- إسماعيل، نهال فؤاد. (٢٠١١). تقويم برنامج المكتبات والمعلومات بجامعة الإسكندرية من وجهة نظر الخريجين. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٦٦ص.
- بدر، سارة أمجد السيد عبدالله. (٢٠٢٠). متطلبات سوق العمل بالقطاع الخاص في مجال المكتبات والمعلومات ومدى وفاء البرامج الدراسية بأقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بنها، كلية الآداب. ٣٠٤ ص
- بطوش، كمال. (٢٠٠٨). التكوين في علوم المكتبات والمعلومات بين ضرورة تحديث مقررات التكوين وتحدي متطلبات سوق الشغل: أقسام علم المكتبات والمعلومات في الجزائر نموذجا. أعلم، ع ٢،٣، ٩٨- ١٢٧. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/443659
- بولوداني، لزهر بوشارب. (٢٠١١). مدى ملائمة مناهج تكوين أخصائي المعلومات لقطاع الأعمال في الجزائر: دراسة تحليلية لبرامج علم المكتبات والعلوم الوثائقية. أعمال المؤتمر الثاني والعشرون: نظم وخدمات المعلومات المتخصصة في مؤسسات المعلومات العربية: الواقع، التحديات، والطموح، الخرطوم: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات ووزارة الثقافة وزارة الكهرباء والسدود وجمعية المكتبات والمعلومات السودانية، ٢٤٥٩- ٢٤٩٨. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/106579
- بيزان، حنان الصادق محمد (٢٠١٢). هوية التخصص في مفترق الطرق: ما بين العلوم الإنسانية والبحتة والتطبيقية. Cybrarians Journal، ع٢٩، ٢٥- ٥٦.
- بيزان، حنان الصادق محمد (٢٠٢٢). أثر التقادم التكنولوجي على الإسهام المعرفي في تخصص علوم المعلومات والمكتبات والأرشيف: رؤية تحليلية. المجلة العربية الدولية لتكنولوجيا المعلومات والبيانات، مج٢، ع١، ١٢٩- ١٥٢

- جاب الله، عماد (٢٠١٨). برامج تعليم علوم المكتبات والمعلومات في الجامعات العربية: محاولة في تشخيص المشكلات وتوصيف المعالجات. المؤتمر الحادي عشر لقسم المكتبات والوثائق والمعلومات: معاً من أجل المستقبل: الجديد في مهن ودراسات المعلومات على المستويين العربي والعالمي، القاهرة: ٢٣- ٢٤ ابريل ٢٠١٨
- الجابري، سيف بن عبد الله بن حمود. (٢٠٠٩). إعداد أخصائي المكتبات والمعلومات في الألفية الثالثة: رؤية خليجية. مجلة دراسات المعلومات. ع ٦، ١٦٥- ١٨٣. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/44522
- جان، محمود قاري محمد يعقوب. (٢٠٠٥). تعليم علم المكتبات والمعلومات في دول مجلس التعاون الخليجي. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ٣١٨ص
- جرجيس، جاسم محمد، وعبدالله، خالد عتيق سعيد. (٢٠١٣). المهارات والكفايات المهنية الواجب توافرها في خريجي أقسام المكتبات والمعلومات في الجامعات العربية. المجلة العربية للدراسات المعلوماتية، ع٣، ٢٧- ٤٧. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/476572
- حافظ، سرفيناز أحمد محمد. (٢٠١٣). تخصص دراسات المكتبات والمعلومات بين الحاضر والمستقبل في جامعة القاهرة: دراسة تحليلية. الفهرست، س ١١، ع ٤٤، ٤١- ٩٢.
- حافظ، عبدالرشيد عبدالعزيز. (٢٠٠٣). حتمية التغيير في تعليم المكتبات والمعلومات. دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات، مج ٨، ع ٢، ١٢- ٥١. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/29344
- حامد، لمياء ضياء الدين محمد. (٢٠١٧). المعايير العربية لاعتماد برامج المكتبات والمعلومات: دراسة تحليلية مع التطبيق على برنامج المكتبات والمعلومات بجامعة المنيا. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة المنيا، كلية الآداب. ١٧٣ص
- حسن، عبد اللطيف سعيد على، وعبدالله، يوسف عيسى. (٢٠١٥). إعداد خريجي اقسام المكتبات والمعلومات لتلبية احتياجات سوق العمل في السودان خلال الفترة من ٢٠٠٠- ٢٠١٠م (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة أم درمان الإسلامية. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/790121
- حسن، فايقة محمد على (٢٠١٢) سمات ومهارات اختصاصي المكتبات والمعلومات وفقاً لتقدير أصحاب فرص العمل بمصر ومدى توافرها في برامج أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية: دراسة ميدانية. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، مج ١٦، ع ٣٦(يناير)، ص ١١- ٤٤
- حسنين، مصطفى (٢٠٠٧) التأهيل الأكاديمي والمهني لخريجي قسم المعلومات واحتياجات سوق العمل القطري: دراسة تحليلية. مجلة المكتبات والمعلومات العربية، س ٢٧،ع ٤ (أكتوبر) ص ١٠٥- ١٢٨.
- حسين، إيمان رمضان محمد (٢٠١٣) احتياجات سوق العمل من اختصاصي المكتبات والمعلومات في مكتبات الجامعات المصرية: دراسة مسحية على مكتبات جامعة القاهرة. بحوث في علم المكتبات والمعلومات، ع ١٠، ١٥٣- ٢٠٢. https://doi.org/10.21608/SJRC.2013.87589

- حسين، إيمان رمضان محمد (٢٠١٤) اختصاصي المعلومات وتأهيله وتفعيل دوره بالمكتبات الجامعية بالقاهرة الكبرى في عصر الوصول الحر: دراسة استطلاعية. بحوث في علم المكتبات والمعلومات، ع ١٣، ٢٧٧- ٣٠٧.
- الحلبي، خالد محمد إمام. (٢٠٢١). المهارات الناعمة كضرورة للعمل في المكتبات ومراكز المعلومات: دراسة تحليلية لأهميتها من وجهة نظر أخصائي المكتبات والمعلومات. المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، ٣(٨). ٧- ٥٢ https://doi.org/10.21608/jslmf.2020.41297.1030
- خضر، إبراهيم خليل يوسف. (٢٠٠٩) تطور البرامج الأكاديمية لإعداد الكوادر الجديدة من أخصائي علم المكتبات والمعلومات في الوطن العربي على مستوى البكالوريوس. أعمال المؤتمر العشرين: نحو جيل جديد من نظم المعلومات والمتخصصين- رؤية مستقبلية، مج٢، الدار البيضاء: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات "أعلم" ووزارة الثقافة، المغرب ومؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، ١٠٢٥- ١٠٤٤. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/480713
- خلاف، أمل محمد& قشقري، سارة عبدالرحيم (٢٠٠٨). الاعتماد الأكاديمي لأقسام المكتبات والمعلومات العربية: دراسة تطبيقية على أقسام المكتبات والمعلومات السعودية. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، مج١٥، ع٣٠، ٢٠٣- ٢٤٣.
- الخليل، محمد إبراهيم. (٢٠١٧) التأهيل الأكاديمي لاختصاصي المكتبات والمعلومات في أقسام المكتبات والمعلومات السودانية: دراسة تحليلية. متاح عبر: www.academia.edu/41667855/
- خليل، محمد إبراهيم، وكروم، عفاف مصطفى حامد. (٢٠٠٧). تكنولوجيا المعلومات وواقع تدريس علم المكتبات والمعلومات في السودان: دراسة حالة قسم التوثيق والمكتبات بجامعة أمدرمان الإسلامية(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين، الخرطوم. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/914485
- الدبيان، موضي بنت إبراهيم بن سليمان، والمعثم، نبيل عبدالرحمن. (٢٠٠٩) البرامج الأكاديمية في أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات السعودية: تقييمها ومدى تلبيتها لاحتياجات سوق العمل. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج ١٦، ع١، ٣٦٤- ٣٦٦. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/46086
- درويش، عيد عبدالواحد على، وعبدالحافظ، أحمد محمد محمود، وصالح، أماني وحيد جرجس. (٢٠٢١). نظام الساعات المعتمدة في التعليم العالي بمصر بين الواقع والمأمول. مجلة التربية وثقافة الطفل، ١٩ (٤)، ١- ١٤.
- الدليل العربي للوصف الوظيفي في المكتبات والمعلومات والوثائق. (٢٠٢٢). الجزائر: دار سوهام للنشر والتوزيع، ١٥٢ص.
- رجب، مها حمدي& محليس، إيمان سعيد. (٢٠٢١). اتجاهات التدريس في علوم المكتبات والمعلومات: العمليات الفنية نموذجاً، مراجعة علمية منهجية. المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات. مج ٨، ع ٣ (يوليو- سبتمبر). ص ٤٣٩- ٤٩٣

- رضوان، أمل صلاح محمود. (٢٠٢٤). فرص العمل لخريجي المكتبات والمعلومات المصريين في ظل التقنيات الناشئة: دراسة تحليلية. مجلة كلية الآداب بقنا، ٣٣(٦٢) https://doi.org/10.21608/qarts.2024.254008.1828
- الزبون، حسام عودة، ويونس، عبد الرازق مصطفى. (٢٠١٥). الكفايات المهنية الواجب توافرها لدى خريجي أقسام علم المكتبات والمعلومات من وجهة نظر الأكاديميين والعاملين في المكتبات الجامعية الحكومية في الأردن (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الأردنية، عمان. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1039913
- الزهري، سعد بن سعيد (٢٠١٩). تعليم المعلومات والمكتبات في المملكة العربية السعودية وتوجهاته المستقبلية: دراسة وصفية تحليلية. المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، يناير- مارس، مج ٦، ع١. ٦٦- ١٠٢. https://doi.org/10.21608/ijlis.2019.69464
- الزهري، سعد بن سعيد (٢٠٢٠). كفايات خريجي أقسام المعلومات المطلوبة في سوق العمل في القطاع الخاص السعودي: دراسة مسحية. المجلة المغاربية للتوثيق والمعلومات، ع ٢٩ (٢٠٢٠): ٣٩- ٦٥. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1258653
- سالم، ريهام طلعت محمد. (٢٠٢١). التخصصات المساندة في تكوين اختصاصي المكتبات والمعلومات ومدى توافرها في البرامج التخصصية في المجال بمصر: دراسة تحليلية مقارنة (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عين شمس، كلية الآداب. (ي+٢٩١)
- سعد، ياسمين سعد محمد. (٢٠٢١) الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات وبرامج إعداد أخصائي المعلومات. مجلة كلية الآداب بقنا٣٠، (ع٥٢- الجزء الثاني). ٦٦١- https://doi.org/10.21608/qarts.2021.74825.1075.٦٨٢
- سليمان، أمينة عادل. (٢٠٢١). مهارات الاتصال لأخصائي المكتبات الأكاديمية: دراسة ميدانية للواقع المهني والتأهيل العلمي. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة حلوان، كلية الآداب. ٣٣٠ص
- سميع، ليلى سيد. (٢٠١٣). مقررات الفهرسة الوصفية بأقسام المكتبات والمعلومات في مصر: دراسة تحليلية للمحتوى في ضوء البيئة الإلكترونية المعاصرة. الفهرست، س ١١، ع ٤٤، ص ٩٣- ١٣٨.
- سميع، ليلى سيد. (٢٠٢٣) مجالات العمل الممكنة في علوم البيانات لاختصاصي المكتبات والمعلومات بمصر: دراسة تحليلية في ضوء محتوى إعلانات الوظائف الأجنبية. المجلة العربية الدولية لدراسات المكتبات والمعلومات، مج ٢، ع ٢(أبريل). ص ١٣- ٦٤ https://doi.org/10.21608/aijli.2023.200211.1034
- سنوسي، رجاء حسين محمد. (٢٠١٨). برامج المكتبات والمعلومات في الجامعات المصرية في ضوء التطورات الجارية في الجامعات الأجنبية: دراسة مستقبلية. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة القاهرة، كلية الآداب. ٢٢٣ص
- سنوسي، رجاء حسين محمد. (٢٠٢١). تحليل الوضع الحالي لبرامج المكتبات والمعلومات في الجامعات العربية. بحوث في علم المكتبات والمعلومات، (٣٥)، ٣٥٢- ٣٦٨

- شاكر، على كمال (٢٠٠٧) أخصائيو المكتبات والمعلومات كمديري مواقع: دراسة تحليلية لمتطلبات التأهيل الأكاديمي في ضوء احتياجات سوق العمل. مجلة المكتبات والمعلومات العربية، س ٢٧، ع ٤ (أكتوبر) ص ٧٧- ١٠٤.
- شاهين، شريف كامل محمود. (٢٠٠٨). اتجاهات التغيير والتحديث في برامج تدريس علم المعلومات: دراسة استكشافية للتوجهات العالمية خلال الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٧م. بحوث في علم المكتبات والمعلومات، ع١، ٢٥- ٦٤.
- الشنبري، حمود بن أحمد (٢٠٠٧) متطلبات واتجاهات سوق العمل في قطاع المعلومات: دراسة تحليلية لمحتوى إعلانات وظائف أخصائي المكتبات والمعلومات. مجلة المكتبات والمعلومات العربية، س ٢٧، ع ٤ (أكتوبر) ص ٣٩- ٧٦.
- الشهربلي، إنعام على توفيق. (٢٠٠٠). الاتجاهات الحديثة في تدريس علم المعلومات في الوطن العربي: عرض وتحليل. رسالة المكتبة، مج ٣٥، ع ٣,٤، ٤٢- ٧٤. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/88930
- الشوابكة، يونس أحمد إسماعيل. (٢٠١٨). تقويم برنامج الماجستير في قسم علم المكتبات والمعلومات في الجامعة الأردنية في ضوء معايير جمعية المكتبات الأمريكية ALA. مجلة دراسات المعلومات والتكنولوجيا، مج١، ع١، ص ١- ٣٣. http://dx:doi.org/10.5339/jist.2018.9
- الشوابكة، يونس أحمد إسماعيل، وكليب، فضل جميل. (٢٠٢٠) الخطط الدراسية لبرامج البكالوريوس والماجستير في علم المكتبات والمعلومات في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة: دراسة وصفية تحليلية مقارنة. المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات، مج ٥٥، ع٤، ١٦- ٦٥. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1105001
- الشيشيني، بسمة خليفة. (٢٠٠٩). ضمان الجودة في أقسام المكتبات والمعلومات في مصر: دراسة ميدانية لقسمي المكتبات والمعلومات بجامعتي القاهرة والمنوفية. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة المنوفية، كلية الآداب. ٢٩٢ ص
- صالح، عماد عيسى. (٢٠٠٧). المسميات الوظيفية لأخصائي المكتبات والمعلومات وتوصيفاتها في المجتمع الرقمي: دراسة تحليلية ميدانية. ندوة أخصائي المكتبات والمعلومات: التأهيل واحتياجات سوق العمل بدول مجلس التعاون، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ص. ١٩.
- الضرمان، فالح عبد الله. (٢٠٠٦) التأهيل العلمي والمهارات المهنية لخريجي أقسام المكتبات والمعلومات من منظور قطاع التوظيف في السعودية. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، مج ١٣، ع ٢٥(يوليو)، ص ١٣- ٤٠
- عبد الهادي، محمد فتحي. (٢٠٠٣). البحث ومناهجه في علم المكتبات والمعلومات. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٥٤ص (علم المكتبات والمعلومات المعاصر)
- عبد الهادي، محمد فتحي؛ محمود، أسامة السيد. (١٩٩٥). دراسات في تعليم المكتبات والمعلومات. القاهرة: المكتبة الأكاديمية. ٢٤٠ ص

- عبدالرزاق، لمى فاخر وكليب، فضل جميل. (٢٠١٧) مدى الحاجة إلى تطوير مناهج تدريس علم المكتبات والمعلومات في ضوء تطورات متطلبات العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية وخريجيها. دراسات العلوم التربوية، عدد خاص من مؤتمر كلية العلوم التربوية بعنوان (مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي)، ٢٠١٧. ١٢٣- ١٣٦.
- عبداللطيف، منى. (٢٠١٠). تطبيق معايير الجودة الشاملة في تعليم علوم المكتبات والمعلومات: دراسة حالة لقسم المكتبات والوثائق والمعلومات بجامعة القاهرة. دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات، مج ١٥، ع ١. ١٠- ٦٢. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/74926
- عبدالله، خالد عتيق سعيد، وجرجيس، جاسم محمد. (٢٠١٣). التأهيل الأكاديمي في أقسام المكتبات والمعلومات في الجامعات الإماراتية والعراقية واليمنية في عصر المعرفة: الواقع ورؤية التطوير. المؤتمر التاسع عشر: مستقبل المهنة: كسر الحواجز التقليدية لمهنة المكتبات والمعلومات والتحول نحو مستقبل البيئة المهنية الرقمية، أبوظبي: جمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربي، ٦٩٢- ٧٢٥. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/383990
- عبدالله، عادل ساسي عبد الرحمن. (٢٠١٤). تعليم المكتبات والمعلومات في ليبيا: دراسة تحليلية تقييمية. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة بنها، كلية الآداب، ٢٦٣ ص.
- عبدالله، نوال محمد. (٢٠١٥). الأدوار الجديدة لأقسام المكتبات والمعلومات في ظل مجتمع المعرفة: دراسة للبرامج والمقررات. أعمال المؤتمر السادس والعشرين: اختصاصيو المكتبات والمعلومات كعمال للمعرفة، الأردن: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، ٥٣٥- ٥٦٦. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/678059
- عثمان، إسماعيل رجب غريب. (٢٠١٥). الفرص الوظيفية المتاحة أمام خريجي أقسام المكتبات والمعلومات بالقطاع الخاص في مصر: دراسة استكشافية. المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات. مج٢، ع١، ٨٤- ١٠٧. https://doi.org/10.21608/ijlis.2015.64045
- عزو، ماجدة حامد، وكعبور، محمود علي. (٢٠١١). التكوين البيداغوجي لاختصاصي المكتبات والمعلومات وتسويق خدمات المعلومات. مجلة العلوم الإنسانية، ع٢٢، ٧٣- ١١٨. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1240254
- عكاشة، منال جابر محمد. (٢٠١٦). سوق العمل لخريجي أقسام المكتبات والمعلومات بمحافظة القليوبية: دراسة ميدانية لمدى وفاء مقررات قسم المكتبات والمعلومات بجامعة بنها للمهارات المطلوبة. المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، مج٣، ع١، ١٠٨- ١٣١. https://doi.org/10.21608/ijlis.2016.70270
- علي، أسماء صلاح. (٢٠٢٠). معايير الاعتماد في برامج علوم المكتبات والمعلومات في ضوء المعايير الدولية: دراسة تحليلية. المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، مج ٧، ع١، ١٣- ٤٧. https://doi.org/10.21608/ijlis.2020.105180

- العلي، على بن سعد، واللهيبي، محمد مبارك داخل. (٢٠٠٥). الاتجاهات الحديثة في برامج المكتبات والمعلومات: نموذج لتقييم المناهج وتطويرها. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج ١٠، ع ٢، ١٩٦- ٢٥٦. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/33877
- العليمي، ثروت. (٢٠١٨) دور الجمعيات والاتحادات المهنية في تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي لبرامج علوم المكتبات والمعلومات: دراسة تحليلية في ضوء المعايير الدولية والعربية، مجلة دراسات المعلومات والتكنولوجيا Journal of Information Studies & Technology 2018:8 http://dx:doi.org/10.5339/jist.2018.8
- عمر، نصار رمضان. (٢٠١٦). تقويم مقررات تخصص المكتبات والمعلومات بجامعة كفر الشيخ من وجهة نظر الخريجين: دراسة ميدانية. مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية، ع٢١، مج٤، ١٣١١- ١٣٢٦. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1043693
- عودة، عبدالرحمن محمود. (٢٠١٣). الخطة الدراسية لقسم علم المعلومات في أعين الطلبة الخريجين. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، مج ٢٠، ع ٣٩، ١٨٣- ١٩٣.
- عيبوط، أمال، ورحال، سليمان. (٢٠٢١). البرامج الأكاديمية لمعاهد وأقسام علم المكتبات العربية في ضوء المعيار المرجعي لبرامج المكتبات والمعلومات للجامعات العربية: معهد علم المكتبات والتوثيق بقسنطينة – الجزائر- نموذجا. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، مج٦، ع٣، ٣٢٢- ٣٤٨.
- فرحات، هاشم. (٢٠٠٨) الوظائف الحديثة لاختصاصي المكتبات والمعلومات: دراسة تحليلية في ضوء احتياجات سوق العمل بالولايات المتحدة الأمريكية ومدى الإفادة منها في تدريس علوم المكتبات والمعلومات في العالم العربي. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج ١٤، ع ٢، ٣٤- ١١٥.
- فوزي، آمال عبدالمجيد. (٢٠١٣). برنامج دراسات المكتبات والمعلومات بجامعة المنيا في لائحته الجديدة: دراسة تحليلية. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، مج ٢٠، ع ٣٩، ١٩٥- ٢٢٣.
- قرار رئيس الوزراء رقم ١٤٢٠ لسنة ٢٠٢١. الجريدة الرسمية، العدد ٢٥ تابع أ، الصادر ٢٤ يونيو ٢٠٢١ خاص بتعديل المادة ٧٩ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات.
- قشور، أمل. (٢٠١٧). الاتجاهات الحديثة في مناهج المكتبات والمعلومات: قسم المعلومات والمكتبات في الجامعة اللبنانية أنموذجا. مجلة المركز العربي للبحوث والدراسات في علوم المكتبات والمعلومات، مج ٤، ع٧، ١٢١- ١٥٤.
- القلال، ربيعة عثمان. (٢٠٠٩). أقسام المكتبات والمعلومات في الجامعات الليبية وقدرتها على تأهيل خريجيها للعمل في البيئة الرقمية. أعمال المؤتمر العشرين: نحو جيل جديد من نظم المعلومات والمتخصصين- رؤية مستقبلية، مج ٢، الدار البيضاء: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات "أعلم" وزارة الثقافة، المغرب ومؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، ١٠٤٥- ١٠٦٢. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/480717
- كامل، هدير محمد عبدالله. (٢٠٢٠). معايير اعتماد برامج المكتبات والمعلومات في الجامعات المصرية: دراسة تحليلية. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة القاهرة، كلية الآداب. ٢٨٩ص

- محمد، حواء أحمد عمر. (٢٠١٥). سمات ومهارات اختصاصي المكتبات والمعلومات وفقاً لمتطلبات سوق العمل بليبيا ومدى توافرها في برامج أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات الليبية: دراسة ميدانية. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القاهرة، كلية الآداب. ٢٤+ ١٦٦ ص
- محمد، محمد أحمد ثابت. (٢٠١٩). واقع جودة برامج المكتبات والمعلومات المعتمدة أكاديمياً في مصر: دراسة تحليلية في ضوء المعيار المرجعي لبرامج المكتبات والمعلومات للجامعات العربية. أعلم، ع ٢٣، ١٥- ٤٦. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/970689
- محمود، أسامة السيد. (٢٠١٦). المعيار المرجعي لبرامج المكتبات والمعلومات للجامعات العربية (مرحلة الليسانس/البكالوريوس). مراجعة جاسم محمد جرجيس، يسرية عبد الحليم زايد؛ تقديم خالد الحلبي. القاهرة: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات.
- محمود، أسامة السيد. (٢٠١٩). تأثير الرؤية العالمية للإفلا وتقارير الاتجاهات على إعداد وتنمية أخصائي المعلومات العرب في العصر الرقمي. المؤتمر الإقليمي الرابع للإفلا في المنطقة العربية: تكنولوجيا المعلومات والمعرفة الرقمية وتأثيرها على مؤسسات وبيئة المعلومات العربية، الشارقة: الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (إفلا) والاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم) وهيئة الشارقة للكتاب، ٥١- ٥٨. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1049963
- محمود، أسامة السيد. (٢٠٢٣). الاتجاهات الدولية الجارية في إعداد وإدارة وتقييم برامج تعليم المكتبات والمعلومات. المجلة العربية الدولية لإدارة المعرفة، مج٢، ع١، ١٥- ٣٠.
- محمود، أسامة السيد، وراجح، راجحة سعد علي. (٢٠١٤). نحو تحقيق الجودة في برامج أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات اليمنية، المؤتمر الخامس والعشرون: جودة الأداء في المكتبات ومراكز المعلومات والأرشيف، تونس: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (أعلم) ودار الكتب الوطنية، ٢٤٣١- ٢٤٦٠. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/652197
- محمود، أسامة السيد، وراجح، راجحة سعد علي. (٢٠١٧). المواءمة ما بين المهارات المكتسبة لدى خريجي أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات اليمنية واحتياجات مؤسسات الملومات اليمنية. المؤتمر الثامن: مؤسسات المعلومات في المملكة العربية السعودية ودورها في دعم اقتصاد ومجتمع المعرفة. المسؤوليات. التحديات. الآليات. التطلعات، مج١، الرياض: جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، ٥٤٩- ٥٧٤. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/839357
- المركز القومي لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات. (٢٠٠٨). برنامج الساعات المعتمدة. القاهرة: المركز، ٨٠ص.
- مصطفى، نهلة فوزي. (٢٠١٢). تنمية المهارات الإبداعية لاختصاصي المعلومات في العصر الرقمي. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج ١٨، ع ١، ١٩٥- ٢٣٦.
- معتوق، خالد بن سليمان، النجار، محمد بن محمد، حميدة عبيد الصبحي، وأماني جمال مجاهد. (٢٠١٦). احتياجات سوق العمل لخريجي قسم علم المعلومات بجامعة أم القرى: دراسة مسحية. مجلة بحوث كلية الآداب، س٢٧، ع١٠٦، ٧٣٧- ٧٩٤.

- المعموري، ضحى محمود حسين؛ عبد العزيز، مهند قيس (٢٠٢٠) المهارات المكتسبة لخريجي اقسام المعلومات والمكتبات ومدى تلبيتها لمتطلبات سوق العمل في العراق. مجلة آداب المستنصرية، ع ٩٠، ص ٤٠- ٨١.،
- المنباوي، هبه مدحت أحمد. (٢٠١٨). جودة البرامج التعليمية بأقسام المكتبات والمعلومات في الجامعات المصرية في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد: دراسة تحليلية. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الإسكندرية، كلية الآداب. ٤١٧ ص.
- المنباوي، هبه مدحت أحمد. (٢٠٢٠). أقسام المكتبات والمعلومات المعتمدة من الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد في مصر: دراسة تحليلية مقارنة. المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، مج٧، ع١، ٤٨- ٧٠. https://doi.org/10.21608/ijlis.2020.105185
- المنباوي، هبه مدحت أحمد. (٢٠٢٠). ضمان الجودة والاعتماد لقسم المكتبات والمعلومات- كلية الآداب- جامعة الإسكندرية: دراسة حالة. أعلم، ع٢٩، ٥٧- ٩٢. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1245699
- مندي، محمود. (٢٠٢٠). قياس جودة برنامجي الوثائق والمعلومات والمكتبات والمعلومات بكلية اللغة العربية بالمنوفية جامعة الأزهر وفقاً للمعيار المرجعي لبرامج المكتبات والمعلومات للجامعات العربية. مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية. ٣٥(٢).٤٧٢٦- ٤٧٩٨. https://doi.org/ 10.21608/bfam.2020.4799
- الهيئة القومية لضمان جودة التعليم العالي. (٢٠٢٢). معايير اعتماد برامج التعليم العالي: إصدار يوليو ٢٠٢٢. متاح على الرابط: https://naqaae.eg/ar/higher_education/publication_templat
- يونس، عبد الرازق مصفى. (٢٠١٥). التحديثات في برامج علم المكتبات والمعلومات في الجامعات الأردنية والكفايات المطلوبة لتأهيل الخريجين: دراسة تحليلية مقارنة. أعمال المؤتمر السادس والعشرين: اختصاصيو المكتبات والمعلومات كعمال للمعرفة، الأردن: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، ٩٥١- ٩٨٤. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/678161
- يونس، عبدالرازق مصطفى. (٢٠١٤). مقترح معايير لبرامج تدريس علم المكتبات والمعلومات في الجامعات العربية والكفايات المطلوبة للخريجين. المؤتمر الخامس والعشرون: جودة الأداء في المكتبات ومراكز المعلومات والأرشيف، تونس: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات(أعلم) ودار الكتب الوطنية، ٢٣٩٩- ٢٤٣٠. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/652196

المراجع الأجنبية:

- Aparac- Jelusic, T. (2019). University Education of Information specialists. Bosniaca magazine of the National and University Library of Bosnia and Herzegovina, (24), 17-25
- Arsenault, C. (2015). The Accreditation of Graduate Programs in Library and Information Science: A Standard of Excellence. DOCUMENTATION ET BIBLIOTHEQUES, 61(2-3), 85-89.DOI.org/10.7202/1032813ar

- Chu, H. (2010). Library and information science education in the digital age. In Advances in librarianship (Vol. 32, pp. 77-111). Emerald Group Publishing Limited.
- Davis,A. R., Diaz,S. A., Hall, R.A., Zakarija,M.,&Urem, I.(2023). Comparison of library studies programs in Croatia and the USA. IFLA Journal, 49(1), 74-86 .
- Hertenstein. L. (2023). Current state of special collections and rare books cataloging education at LIS programs. Cataloging & classification Quarterly, 61(7-8), 773-791 https://doi.org/10.1080/01639374.2023.2247402
- Felix,U.M., Bello Cln,H.S.,& Saidu,U. (2020). Library and information science education: Graduate and employability in the 21st century. Journal of applied Information Science and Technology, 13(2), 32- 37 .
- Katuli-Munyoro, P., & Mutula, S. M. (2019). Redefining Library and Information Science education and training in Zimbabwe to close the workforce skills gaps. Journal of Librarianship and Information Science, 51(4), 915-926.
- Malik, A., & Ameen, K. (2017). Library/information education programs in Pakistan: a comparison with IFLA Guidelines. Library Review, 66(4/5), 297-309. https://doi.org/10.1108/LR-11-2016-0098
- Morad, A.H. (2019). The Reality of University Education in Iraq: Problems and Solutions Through Adoption of Credit Hours System. Engineering and Technology Journal,37(4,C), 487- 491.
- Sahah, S.H., Saha,N. U., &Jbeen, A. (2022). Exploration of LIS professionals' efforts in Pakistan towards the improvement of technological competencies in 21st century. Global Knowledge Memory and communication, 73(4/5), 596-613. https://doi.org/10.1108/GKMC-04-2022-0088
- Shah,S.H., Pei, L., &Chen,T. (2023) Emergence, evolution, challenges and future prospect in LIS education and its impact on job opportunity of LIS education in Pakistan. Collection and Curation, 42(4), 117- 127.
- Simmons, M., & Corral, S. (2011). The changing educational needs of subject librarians: a survey of UK practitioner opinions and course content. Education for Information, 28(1), 21-44. https://doi.org/10.3233/EFI-2010-0890
- Smith, C., Daugherty, A. L., & Lowry, L. (2024). Technically prepared: Librarians' perceptions on LIS curricula and technical services workforce

preparedness. The Journal of Academic Librarianship, 50(1), 102815 https://doi.org/10.1016/j.acalib.2023.102815

- Tahir, Muhammad & Warraich, Nosheen Fatima (2021) Assessing the Technological Competencies of Library and Information Science Graduates and Their Employment Outcomes: A Case Study of Pakistan, Journal of Library Administration, 61:5, 611-626. https://doi.org/10.1080/01930826.2021.1924540
- Vrana, R. (2018). Shaping the future information professionals: searching for the balance of job requirements in libraries and education. In Information Literacy in the Workplace: 5th European Conference, ECIL 2017, Saint Malo, France, September 18-21, 2017, Revised Selected Papers 5 (pp. 68-77). Springer International Publishing
- Yew, A.C.Y., Chiu, D.K., Nakamura,Y., &Li,K.K. (2022). A quantitative review of LIS programs accredited by ALA and CILIP under contemporary technology advancement. Library Hi Tech, 40(6), 1721- 1745. https://doi.org/10.1108/LHT.12.2021.0442

ملحق (١)

البرامج الأكاديمية بأقسام المكتبات والمعلومات المصرية في ظل نظام الساعات المعتمدة: دراسة تحليلية في ضوء المعيار المرجعي لبرامج المكتبات والمعلومات للجامعات العربية

قائمة مراجعة/ مقابلة

الجامعة

مسمى القسم

نشأة القسم

بدء تطبيق لائحة الساعات المعتمدة

( )

( )

( )

( )

( )

( )

( ) المقررات الإجبارية

- المقررات الاختيارية
- المجموع
- مقررات تخصص
- مقررات مساندة
- متطلبات جامعة
- متطلبات كلية عدد ساعات البرنامج
- مراجعة برامج أقسام أخرى (ما هي؟)

.....

- دراسة سوق العمل
- جهود وخبرات اعضاء هيئة التدريس
- مراجعة دراسات سابقة في الموضوع
- مراجعة البرنامج في ضوء الخطة الاستراتيجية والبحثية للقسم والكلية
- أخرى: .....

..... أسس وضع البرنامج

ملاحظات إضافية:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

 نعم لا

معايير وطنية معايير أعلم

معايير جمعيات دولية

 أخرى: ..... هل تم وضع معايير الاعتماد الأكاديمي في الاعتبار عند تصميم البرنامج؟

إذا كانت الإجابة نعم فأي معايير؟

( )

( )

( ) ما عدد المقررات في اللائحة القديمة؟

ما عدد المقررات في لائحة الساعات المعتمدة؟

كم عدد المقررات التي تم تغيرها؟

 نعم لا هل يتضمن البرنامج توصيفاً تفصيلياً لكل مقرر؟

 نعم لا هل هناك إطار زمني لإعادة النظر في اللائحة؟

 نعم لا

 إضافة حذف

 دمج تغيير مسمى للمقررات

 نعم لا

 نعم لا

 نعم لا هل توجد إمكانية لتعديل جزئي في البرنامج؟

إذا كانت الإجابة نعم، فما هو شكل التغيير المسموح؟

هل تم تحديد إجراءات التعديل الجزئي للبرنامج واعتمادها بمجلس القسم؟

هل يتم تشكيل لجان من أعضاء مجلس القسم لمناقشة وتحديث التوصيفات؟

هل يتم عرض البرنامج على أعضاء القسم ومناقشته قبل الاعتماد؟

 نعم لا هل يوجد آلية لتحديد المواد الاختيارية؟

.....

..... للجامعة إذا كان يوجد آلية

فما أسس تحديدها؟

..... للكلية

..... للقسم

 نعم لا هل للطلاب الحق في اختيار أو اقتراح مقرر؟

 نعم لا

..... هل يتم تكرارا نفس المواد الاختيارية

كل عام دراسي؟

إذا كان يتم تغييرها فما أساس التغيير؟

 نعم لا هل يمكن لطلاب المستوى الواحد اختيار مقررات مختلفة؟

 نعم لا

 نعم لا حاسب آلي؟

ببليوجرافي؟ هل يمتلك القسم معمل:

ملاحظات:

.....

.....